الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، و علوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

الموضوع:

تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر

الفترة 2000 - 2006

نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة

من إعداد الطالب:

✓ هاشمي الطيب

اللجنة المناقشة:

البروفسور بوطالب قويدر:	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
الدكتور شعيب بغداد:	أستاذ محاضر	مشرفا
الدكتور طويل أحمد :	أستاذ محاضر	ممتحنا
الدكتور بن بوزيان محمد	أستاذ محاضر	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2007/2006

إنّي رأيت أنه لا يَكتُبُ أحد كتاباً في يومه إلا قال في غَدِه : لو غُيِّرَ هذا لكان يُسْتَحْسَن ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العِبَرْ ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملةِ البشر .

العماد الأصفهاني

يَتُوقُ كل من يُؤَلِّف كتاباً إلى المديح ، أما من يصنّف قاموساً فحسبه أن ينجو من اللّوم .

الدكتور: جُنْسُن

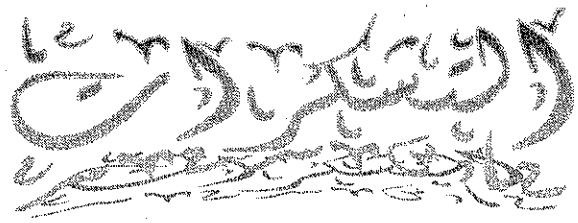

قال عليه الصلاة والسلام : " "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" "

حديث صحيح

فمن الوفاء علي أن أشكر أستاذي الدكتور شعيب بغداد ما

مدّني به من توجيه وإرشاد وما ألزم به نفسه من رعاية وتصويب

وتحقيق للبحث ، وذلك ما ساعدني على تذليل ما

واجهتني من صعاب ، وأعانني على إنجاز ما بدأت به .

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة أعضاء اللجنة على مناقشة هذه المذكرة .

- إلى روح والدتي الطاهرة " رحمها الله " .

- إلى عزائم كل العاملين بإخلاص من أجل القضاء

على استغلال الإنسان الرّيفي .

- إلى جميع الأصدقاء الذين حثوا عن روح العمل .

تشكرات ---

الإهداء ---

الفهرس ---

قائمة الأشكال و الجداول ---

المقدمة العامة أ-د

الفصل الأول: مكانة القطاع الفلاحي في الفكر الإقتصادي و نظرية التنمية ---

مقدمة الفصل 02

*** المبحث الأول: مفهوم الفلاحة و التنمية الفلاحية، أهدافها، شروطها** 03

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة 03

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الفلاحية 04

المطلب الثالث: أهدافها 05

المطلب الرابع: شروطها 05

*** المبحث الثاني: مكانة الفلاحة في الفكر الاقتصادي** 07

المطلب الأول: الفلاحة عند ابن خلدون 07

المطلب الثاني: الفلاحة عند التجاريين 07

المطلب الثالث: الفلاحة عند الطبيعيين 08

المطلب الرابع: القطاع الفلاحي حسب المفهوم الكلاسيكي 12

المطلب الخامس: الفلاحة عند كارل ماكس 19

المطلب السادس: القطاع الفلاحي حسب المفهوم النيوكلاسيكي 21

*** المبحث الثالث: مكانة الفلاحة في نظريات التنمية** 23

المطلب الأول: نظرية أولوية الفلاحة 23

المطلب الثاني: نظرية أولوية الصناعة 24

المطلب الثالث: نظرية التنمية المتوازنة 25

1- نموذج آرثر لويس 25

2- نموذج ميردال 29

المطلب الرابع: نظريات أخرى حول التنمية الفلاحية 30

I- نظرية ت دبليو شولتز 30

II- نظرية دان ديكيا 31

III- نظرية ليوناردو جوي 32

VI- نظرية هنركس و كريستنسن 33

المبحث الرابع: تجارب بعض الدول 34
المطلب الأول: تجربة الصين 34
المطلب الثاني: تجارب دول أمريكا اللاتينية 35
المطلب الثالث: الجمهورية التونسية 36
المطلب الرابع: المملكة المغربية 36
المطلب الخامس: الجمهورية الإسلامية الموريتانية 37
المطلب السادس: المملكة العربية السعودية 38
خلاصة الفصل 40
الفصل الثاني: مكانة الفلاحة في التجربة التنموية الجزائرية --
مقدمة الفصل: 42
المبحث الأول: تطور القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الهيكلية و التنظيمية 43
المطلب الأول: مرحلة التسيير الذاتي 43
الفرع الأول: المراسيم المنظمة للتسيير الذاتي 43
الفرع الثاني: أهداف و نتائج نظام التسيير الذاتي 46
الفرع الثالث: تنظيم القرض الفلاحي في تلك المرحلة 47
الفرع الرابع: مصاعب تمويل القطاع المسير ذاتيا 50
المطلب الثاني: الإزدواجية في القطاع الفلاحي 51
المطلب الثالث: مرحلة الثورة الزراعية 52
الفرع الأول: قانون الثورة الزراعية 52
الفرع الثاني: دوافع نشوء قطاع الثورة الزراعية 53
الفرع الثالث: المبادئ الأساسية للثورة الزراعية 54
الفرع الرابع: أهداف الثورة الزراعية 54
المطلب الرابع: مرحلة إعادة الهيكلة 58
الفرع الأول: مضمون عملية إعادة الهيكلة 58
الفرع الثاني: مراحل تنفيذ إعادة الهيكلة 59
الفرع الثالث: أهداف إعادة الهيكلة 59
الفرع الرابع: نتائج عملية إعادة الهيكلة 59
المطلب الخامس: قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية 60
الفرع الأول: مجال تطبيق قانون الاستصلاح 60
الفرع الثاني: أهداف قانون الإستصلاح 60
الفرع الثالث: نتائج عملية الإستصلاح 61
المطلب السادس: قانون المستثمرات الفلاحية و إصلاحات 1990(القانون العقاري) 61
الفرع الأول: مضمون قانون المستثمرات الفلاحية 62

الفرع الثاني: أهداف قانون المستثمرات الفلاحية	64
الفرع الثالث: إصلاحات قانون 1990 (القانون العقاري)	65
الفرع الرابع: أهداف الإصلاحات قانون 90-25	66
المبحث الثاني: تطور القطاع الفلاحي في ظل المخططات التنموية	67
المطلب الأول: المخطط الثلاثي 1967-1969	67
المطلب الثاني: المخطط الرباعي	68
الفرع الأول: الرباعي الأول 1970-1973	68
الفرع الثاني: الرباعي الثاني 1974-1977	69
المطلب الثالث: المرحلة التكميلية 1978-1979 للمخطط الرباعي الثاني	70
المطلب الرابع: المخطط الخماسي	71
الفرع الأول: الخماسي الأول للفترة 80-84	71
الفرع الثاني: الخماسي الثاني للفترة 85-89	72
المبحث الثالث: تقييم عام للإصلاحات الهيكلية و المخططات التنموية	74
المطلب الأول: تقييم عام لمرحلة التسيير الذاتي	74
المطلب الثاني: تقييم عام لمرحلة الثورة الزراعية	77
المطلب الثالث: تقييم مرحلة إعادة الهيكلة	80
المطلب الرابع: تقييم مرحلة المستثمرات الفلاحية	81
المطلب الخامس: تقييم مرحلة المخططات التنموية	83
المبحث الرابع: أهم المشاكل التي عرقلة نمو القطاع الفلاحي	87
خلاصة الفصل	88
الفصل الثالث: برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	--
مقدمة الفصل	91
المبحث الأول: إستراتيجية برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و مناهج تنفيذه	93
المطلب الأول: إستراتيجية برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	93
المطلب الثاني: مناهج تنفيذ برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	95
الفرع الأول: دعم تطوير الإنتاج و الإنتاجية	95
الفرع الثاني: تكييف أنظمة الإنتاج	97
الفرع الثالث: إستصلاح الأراضي بالجنوب	97
الفرع الرابع: البرنامج الوطني للتشجير	98
المطلب الثالث: نظام الإمتياز الفلاحي	98
الفرع الأول: متطلبات برنامج الإمتياز الفلاحي	99
الفرع الثاني: التأطير و أساليب سير البرنامج و متابعته	102

الفرع الثالث: تنفيذ البرنامج 103
الفرع الرابع: كيفية إنجاز عملية إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز 104
المطلب الرابع: إنعاش عملية إستصلاح الأراضي الفلاحية 104
المبحث الثاني: المؤسسات المالية المختصة و المكلفة بدعم الدولة 109
المطلب الأول: الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية 109
- موارده و نفقاته 109
- المؤهلون للإستفادة من دعم الصندوق 110
- قائمة النشاطات التي تستفيد من دعم الصندوق 110
- كيفية الحصول على دعم الصندوق 111
المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي و صناديقه الجهوية 112
المطلب الثالث: الإستثمار عن طريق بنك الفلاحة و التنمية الريفية 113
المبحث الثالث: التـــأطيـــر التقنـــي 114
المطلب الأول: التكوين و الإرشاد و الدعم التقني، مجال الإعلام والإتصال 114
1- التكوين 114
2- الإرشاد و الدعم التقني 114
3- مجال الإعلام و الإتصال 114
المطلب الثاني: التنسيق و المتابعة، و مراقبة تنفيذ البرنامج 115
1- التنسيق 115
2- المتابعة 115
3- عملية مراقبة تنفيذ البرنامج 115
المبحث الرابع: النتائج المحققة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 116
خلاصة الفصل 126
الفصل الرابع: نموذج تطبيقي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية سعيدة ---
مقدمة الفصل: 128
المبحث الأول: المعطيات العامة لولاية سعيدة 129
المطلب الأول: البطاقة التقنية لولاية سعيدة 129
المطلب الثاني: الخصائص السكانية 130
المطلب الثالث: الأراضي الفلاحية 132
المبحث الثاني: البرامج التنموية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية 137
المطلب الأول: دعم تطوير الإنتاج و الإنتاجية 137
أ- مؤشرات تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 1999-2006 137
ب- مؤشرات تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1999-2006 139

المطلب الثاني: البرنامج الوطني للتشجير 146
المطلب الثالث: الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الإستصلاح 150
المبحث الثالث: المجهودات و الأساليب التنموية بالولاية 154
المطلب الأول: الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية 154
المطلب الثاني: الإمتياز الفلاحي 160
المطلب الثالث: برنامج التنمية الريفية و المشاريع الجوارية 168
خلاصة الفصل 172
الخاتمة العامة 176
المراجع ---

فهرس الجداول

الجدول رقم 01 : الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيني	11
الجدول رقم 02 : تزايد إنتاج الغذاء مع تزايد السكان	15
الجدول رقم 03 : هيكلة المزارع المسيّرة ذاتيا	44
الجدول رقم 04 : التشغيل في القطاع الزراعي المسير ذاتيا(الموسم الفلاحي 1967-1968)	45
الجدول رقم 05 : حدود الملكية الزراعية حسب نوع الأرض	55
الجدول رقم 06 : تطور الإنتاج الزراعي للفترة (1971 – 1977)	57
الجدول رقم 07 : استعمال الأراضي حسب من القطاع القانوني خلال الفترة 1987- 1991	63
الجدول رقم 08 : تطور التركيب العمري للعمالة الزراعية للفترة 1966– 1987	64
الجدول رقم 09 : الحصيلة العامة للمنتجات الأساسية لسنة 1966	67
الجدول رقم 10 : تطـــور المردوديـــــة	75
الجدول رقم 11 : مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	79
الجدول رقم 12 : تطور حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي الفترة 78/97	81
الجدول رقم 13 : توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات خلال الفترة (63 – 80)	86
الجدول رقم 14 : تطـــور الأراضي الزراعية حتى 2006	93
الجدول رقم 15 : تطور الإنتاج الزراعي في 2006م	94
الجدول رقم 16 : توزيع الأراضي حسب طبيعتها	96
الجدول رقم 17 : توزيع الأراضي حسب التخصص	96
الجدول رقم 18 : توزيع اليد العاملة حسب مؤهلاتها	96
الجدول رقم 19 : طبيعة الإنجازات و التمويل	105
الجدول رقم 20 : المنتجات المحققة من سنة 1998 إلى 200م	107
الجدول رقم 21 : صادرات المنتجات ذات المصدر النباتي لسنة 2003م	118
الجدول رقم 22 : صادرات المنتجات ذات المصدر الحيواني لسنة 2003م	118
الجدول رقم 23 : المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة عن طريق الاستصلاح منذ 1999م إلى 2006م	119
الجدول رقم 24 : المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة في ولايات الجنوب (بالسنوات)	121
الجدول رقم 25 : تصنيـــف بلديـــات الولاية	130
الجدول رقم 26 : توزيع سكان الولاية بين الريف و المدينة	131
الجدول رقم 27 : توزيع نوع الفلاحة على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	133
الجدول رقم 28 : تطور عملية إدماج المستثمرات الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي للصندوق	135
الجدول رقم 29 : تطور أهم المنتجات الفلاحية النباتية للولاية 99-2006	137
الجدول رقم 30 : حملة مكافحة آفات المزروعات سنة 2006م	139
الجدول رقم 31 : تطور الإنتاج الحيواني في الفترة 1999م- 2006م	140

الجدول رقم 32 : قيمة الإنتاج الخام للنباتي و الحيواني (2000-2006) 142
الجدول رقم 33 : تطور مؤشر و معدل النمو للإنتاج الفلاحي خلال الفترة (1996- 2006) 144
الجدول رقم 34 : حصيلة الأشغال المنجزة خلال الفترة 1999-2006 148
الجدول رقم 35 : عدد الحرائق والتدخلات المسجلة في الفترة 2004-2006 149
الجدول رقم 36 : وضعية عملية الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح 152
الجدول رقم 37 : وضعية برنامج الدعم الفلاحي في الفترة 2000-2006 155
الجدول رقم 38 : تطور عملية الدعم خلال السنوات من 2001-2006 157
الجدول رقم 39 : الإنجازات في إطار تدعيم الإطارات الشبانية 158
الجدول رقم 40 : الوضعية العامة لبرنامج الامتياز الفلاحي على مستوى الولاية 161
الجدول رقم 41 : الأشغال المقررة المنجزة لمشروع المعمورة 162
الجدول رقم 42 : الأشغال المقررة والمنجزة لمشروع فيض الرمل 163
الجدول رقم 43 : الأشغال المقررة والمنجزة لمشروع المطمر 165
الجدول رقم 44 : الأشغال المقررة والمنجزة لمشروعين مرغاد بالي وغوثي عون الله 166
الجدول رقم 45 : وضعية المشاريع المحققة مع الوضعية المالية 167
الجدول رقم 46 : حوصلة برنامج التنمية الريفية 168
الجدول رقم 47 : الحالة المالية لمشاريع محافظة السهوب 170

فهرس الأشكال

الشكل رقم 01 : قانون تناقص الغلة المراحل الثلاث	14
الشكل رقم 02 : النموذج المزدوج عند آرثر لويس	27
الشكل رقم 03 : تطور الأجـــر الأدنـــى المضمـــون خلال الفتـــرة (67 – 81)	46
الشكل رقم 04 : هيكل تمويل القطاع الفلاحي	49
الشكل رقم 05 : تطور الإنتاج الزراعـــــي خلال الفترة (70 – 77)	57
الشكل رقم 06 : المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة عن طريق استصلاح الأراضي بالامتياز	120
الشكل رقم 07 : المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة لولاية ورقلة	122
الشكل رقم 08 : المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة لولاية غرداية	122
الشكل رقم 09 : المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة لولاية الوادي	123
الشكل رقم 10 : توزيع سكان الولاية بين الريف و المدينة	132
الشكل رقم 11 : توزيع نوع الفلاحة على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	134
الشكل رقم 12 : قيمة الإنتاج الخام للنباتي و الحيواني (2000-2006)	143
الشكل رقم 13 : تطور مؤشر و معدل النمو للإنتاج الفلاحي خلال الفترة (1996- 2006)	144
الشكل رقم 14 : استهلاك الدعم للاستثمارات الفلاحية	156
الشكل رقم 15 : تطور عملية الدعم خلال الفترة 2001-2006	157

" إن الحقّ في التنمية يجب أن يحقّق بطريقة تضمن بقســـطاس الحاجيـــات الخاصة بالتنمية وتلك الخاصة ببيئة الأجيال الحاضرة والمستقبلية" .

نقطة من تصريح قمة الأرض
RIO DE JANEIRO 1992.

" للناس في الدول الصناعية الثرية أفكار ثابتة عن تطور الزراعـــة حيـــث يتعرّف الأطفال في المدارس على التقدم التقني من عصا الحفر حتى المعزقة ، ومن محراث تجرّه بقرة إلى محراث بشفرات فولاذية يجرّه جـــرّار ، يشـــرح رجال الاقتصاد والاجتماع التحوّل من مزارع العائلة الصغيرة إلى المشاريع التجارية الكبيرة ذات الكفاءة العالية حيث يستعاض عن عمـــل البشـــر ومهاراتهم بالآلات متزايدة التعقيد " .

مجلـــة العلـــوم : الترجمـــة العربيـــة لمجلـــة العلـــوم الأمريكيـــة ،المجلـــد 11
العدد الأول ــ جانفي 1995 .ص4

"عندما تزدهر الفلاحة فإن كل الفنون الأخرى تزدهرمعها، لكن عنـــدما تهمل الفلاحة لأي سبب فإن كل الأعمال على البرّ كمـــا علـــى البحـــر تضمحل " .

الفيلسوف الإغريقي أسقراط

المقـــدمة العامـــــــة

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الإستراتيجية و الحسّاسة التي تساهم بفعالية كـــبيرة في عمليـــة التنمية، وذلك لمساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكّان، فهو المصدر الوحيـــد و الرئيســـي للغـــذاء وإشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية، كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالـــة المتفشّية في المناطق الريفية، ويوفر المواد الأولية الزراعية(القطن، الجلود، الصوف....)، ومن ثم يعمل على تحقيق الرفاهية، وهذه هي المحصّلة النهائية للتنمية الشاملة. ونظرا لأهميته فإن الكثير من البحوث التكنولوجية لا تزال حتى الآن تُدْرَسُ قصد الوصول به إلى درجة متقدمة من التطور الذي يمكن من خلالـــه مســـايرة التطورات الاقتصادية الحديثة. فكان إذن هذا القطاع بمثابة القلب النابض لاقتصاديات البلدان المتقدمة، كما يساهم كذلك في استكمال اقتصاديات البعض من البلدان النامية .

وإذا تحدثنا عن القطاع الفلاحي نتحدث عن التنمية الفلاحية، التي تكمن أهميتها في علاقتـــها مـــع بقيـــة القطاعات من خلال ما توفره من مواد أولية وفرص عمل، وتكون فعاليتها من خلال السياسات الزراعية و التي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى وأحسن إنتاج وضمان استمراره.

يشهد تاريخ الفكر الاقتصادي بأن النشاطات المختلفة لا يمكن أن تكون متساوية من حيث أهميتها، أو من حيث مدى مشاركتها في الثروة فنجد أن التجاريين مجّدوا التجارة واعتبروا الفلاحة نشاط ثانوي كما ركّز الطبيعيون وعلى رأسهم **"فرانسوا كيني"** على القطاع الفلاحي بأنه القطاع الوحيد المنتج. ثم كانت الثورة الصناعية دليل الكلاسكيين و الاشتراكيين على حد سواء، على اعتبار أن قطاع الصناعة هو القطاع الحيوي الذي لا ينازعه قطاع آخر في قدرته على تحقيق الازدهار الاقتصادي، ولكن لم يهملوا القطاع الفلاحي فقد تكلموا عن الريع الذي اعتبروه ناتج الأرض وخاصة عند **ريكاردو** الذي فرّق بين الريع المطلـــق و الريـــع الفرقي.

كما حظيت اقتصاديات التنمية العناية الكبيرة من طرف الاقتصاديين خلال النصف الثـــاني مـــن القـــرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فنظّروا نظريات وأعطوا أولويـــات للنشـــاطات الاقتصـــادية كالصناعة و الفلاحة، منهم من قدّموا الفلاحة على الصناعة ومنهم من قدّموا الصناعة على الفلاحة، ومنهم من أخذ بالتنمية المتوازنة (**آرثر لويس، ميردال**). وعليه فالقطاع الفلاحي اســـتحق أن يكـــون القطـــاع المستحوذ على الكثير من الإمكانات المادية والبشرية مما أهله في الكثير من الأحيان بـــأن يكـــون القطـــاع المغذي لباقي القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي منها في جميع مراحله التنموية. كمـــا يعتـــبر مصـــدرا للعملات الأجنبية فالسلع الزراعية و الغذائية منها على وجه الخصوص تلعب دورا لا يستهان به في التجارة الخارجية مثلها مثل باقي السلع الصناعية الأخرى، إذ يمكن عن طريق تصديرها – مع شدة الطلب الخارجي

عليها وارتفاع أسعارها في كثير من الأحيان- أن ترتفع موارد الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي يؤدي إلى ازدياد دخول الفلاحين المشتغلين بتلك السلع الزراعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على تحسين الميزان التجاري ومن ثم إنعاش الحياة الاقتصادية لتلك الدولة، وهو ما دفع الدول المتقدمة إلى مساهمتها الفعّالة في هذا القطاع من خلال حجم المبالغ المالية الهامة التي يستفيدها القطاع من ميزانية الدولة، حيث نسبة **40%** من مداخيل الفلاحين الأوروبيين تأتي من مساهمة الدولة، بينما هذه النسبة تقدر بـ **28%** في الو.م أ [1] وهذا في سنة **2001م**. وقد وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة متطورة في هذا المجال، مما أهلها للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي وهذا من خلال ضرورة ربط التنمية الفلاحية بالقطاعات الأخرى كالصناعة. وقد عمدت الدول النامية اقتداء بالدول المتقدمة إلى تبنّي هذه السياسة للإسراع من الخروج من التخلف الاقتصادي، غير أن غالبية هذه الدول وقعت ضحية تراجع اهتمام بالقطاع الفلاحي وتدهور أولويته بين باقي القطاعات الأخرى. وباعتبار الجزائر من هذه الدول فإنها لم تُوَلّ أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي. ومنذ الاستقلال كانت تسعى جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات و الإصلاحات التي مرّت بها أهمها: (**التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة، المستثمرات الفلاحية، والمخطّطات التنموية**)، كل هذه التغيرات كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الفلاحي إلا أنها باءت بالفشل كونها أنها كانت عبارة عن استبدال هياكل مادية و بشرية دون أن يتأثر القطاع بالإيجاب، وهذا ما يؤكد بأن تلك السياسات الزراعية التي طبقت في البلاد لم تمكّنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يعد من بين العوامل التي تشجع البلاد على التعامل مع الخارج بحرية كبيرة خاصة أثناء اتخاذها لمختلف القرارات المتعلقة بتسويق منتوجات هذا القطاع. وسبب الفشل يرجع بالدرجة الأولى إلى تهميشه في مجال الاعتمادات الاستثمارية، فكانت نسبة الاعتمادات الاستثمارية الزراعية من إجمالي مبالغ الاستثمارات ضعيفة قدّرت بـ **26%** خلال المخطط (**67-69**) و**6%** خلال المخطط الخماسي الثاني(**85-89**)، مما نتج عنه اختلالات في مستويات التنمية القطاعية للاقتصاد الوطني وتراجع في نمو القطاع وانخفاض في الإنتاج الزراعي، وفي نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فكان عجز في الاكتفاء الذاتي، وبالتالي زاد توسيع الفجوة بين الطلب و العرض خاصة مع النمو الديمغرافي المتزايد، مما استوجب اللجوء إلى السوق الخارجية لتغطية الاحتياجات الغذائية للسكان. وظهر جليا في الثمانينات و التسعينات خاصة بعد انخفاض أسعار البترول وانخفاض سعر صرف الدولار، أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج ومدخلات الإنتاج الوسطية(البذور، الأسمدة، المبيدات...) وارتفاع المديونية الخارجية التي كانت عائق في تحقيق الأهداف المسطّرة لمخطّطات التنمية الزراعية.

---

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي: إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة الرابعة عشر، جويلية 2001م ، ص 100 .

وأما هذا الوضع وفي ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر في بداية التسعينات والراميـــة إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق ورفع الدعم، بات من الضروري تعميق الإصـــلاحات في القطـــاع الزراعـــي وتحريره من كل الممارسات البيروقراطية للأجهزة الوصية والبحث عن سياسة زراعية وإصلاح جديد يسد ثغرات الإصلاحات السابقة من خلال إنشاء صناديق خاصة بتمويل القطاع الفلاحي، وتوجيـــه قـــروض طويلة ومتوسطة، وقصيرة الأجل. من هذا المنطلق أصبح واضحا أن الفلاحة في الجزائر تحاول أن تســـترجع مكانتها من خلال البرامج الحكومية المتعددة لخدمة التنمية الفلاحية الشاملة، وهذا بطبيعة الحال عن طريـــق الأسس التي فرضتها في واقع الفلاحة الحالي من خلال تقييم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، مـــن حيـــث طبيعة والدواعي التي أدت إلى اعتماده ومصادر تمويله ومراحله كخطّـــة قطاعيـــة ومســـتويات التنفيـــذ والإنجازات التي بلغها هذا المخطّط، ومن ثمّ التركيز على درجات الأداء.

وهذا ما دفع بنا إلى طرح السؤال الجوهري والآتي:

هل هذا المخطط سدّ الثغرات التي كانت في الإصلاحات السابقة ؟ وهل استفاد من الأخطـــاء الـــتي وقعت فيها ؟ ولتحليل هذا السؤال نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أسباب ودوافع التغيير في السياسة الفلاحية بالجزائر؟

2-هل قدّم المخطط أشياء جديدة للتنمية الفلاحية من خلال الغلاف المالي الضخم الذي استفاد منه؟

3- ما مدى مساهمة هذا المخطط في توفير مناصب الشغل ؟

4- هل أن ضُعْفُ الإنتاج الزراعي راجع للإصلاحات المطبّقة أم أساليب التسيير المتّبعة خلال المراحل التي مرّ بها القطاع ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

الفرضـــــيات:

1- يعمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على إيجاد الحلول للعوائق التي كانت في البرامج السابقة.

2- دوافع التغيير في السياسة الفلاحية هو فشل الإصلاحات السابقة وعدم تمكّنها من تحقيـــق الأهـــداف المسطّرة، بسبب تهميش القطاع الفلاحي وضعف أجهزة التمويل و التموين والتسويق، وضعف الكفـــاءة المهنية.

3- يقوم المخطط بمشاريع ضخمة من خلال الأموال التي خصّصت له لتدعيم برنـــامج التنميـــة الريفيـــة، وبرنامج المشاريع الجوارية، ومكافحة التصحّر وتنمية السهوب، وتنمية المنطقة الصحراوية.

4- يعمل المخطط من خلال برامجه على توفير مناصب شغل والمساهمة في التقليل من معدل البطالة.

5- يعمل هذا الإصلاح على رفع كفاءة أداء التسيير. والقضاء على البيروقرطية وترقية الصدرات، ورفـــع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام.

وما دفع بنا إلى اختيار هذا الموضوع إلا لأسباب نذكرها:

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا البحث للأسباب التالية:

1- قناعتنا الدائمة بوجود برامج ضخمة وفي المستوى المطلوب، إلا أن نتائجها لم تُعْرَفْ بعد خاصة أمـــام تنامي الغلاء المستمر للخضر و الفواكه.

2- بيان كيفية تنفيذ برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ولا سيما القسم الخاص منه في الولاية.

3- توضيح أسباب فشل السياسات الفلاحية التي كانت تنتجها كل حكومة على حِدا.

4- قلة الدراسة لموضوع الفلاحة بصورة الواقع والآفاق في الدراسات السابقة.

5- الأهمية الكبرى التي يحتلّها القطاع الفلاحي في اقتصاديات الدول، وخاصة الدول النامية حيث أضحت الإصلاحات الزراعية الشغل الشاغل للسلطات العمومية.

6- إن هذا العمل المتواضع يعتبر كمساهمة لتكميل البحوث و الدراسات السابقة في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها ذات طابع وطني فهي تتناول واقع الفلاحة على المستوى الـــوطني ثم تخصص في الجزء المخصص للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية على عرض تجربة ولاية سعيدة، والـــتي تمثـــل نموذجا من بين نماذج الولايات السهبية الأخرى كالجلفة مثلا، هذه الولايات الســـهبية تتضـــمن برنـــامج مكافحة التصحّر وتنمية السهوب التي تشرف عليها المحافظة السامية لتطوير السهوب، وتنفّذ برامجها علـــى مستوى **24 ولاية.**

أهـــداف الدراسة:

يمكن حصر أهداف هذه الدراسة في العناصر التالية:

- اكتشاف التجارب الحقيقية لتطوير برامج الفلاحة على المستوى الوطني، واستعراض مدى نجاعـــة برامج الفلاحة بسعيدة.
- إعادة الثقة للفلاح الذي هجر أرضه لعدم وجود الماء وبدأ يجري وراء تربية الأنعام.
- التوصل إلى إعطاء صيغة مثالية لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية تحت طائلة العدالة و الموازنة بين جميع مناطق الولاية.

المنهجـــــية المتّبعة:

حتى نتمكّن من الإلمام بكل جوانب البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات الفرضـــيات السابقة، اخترنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكّننا من جمع البيانات الإحصائية وتحليلـــها واســـتخلاص الملاحظات و النتائج. ومن خلال تَفَحُّصنا لهذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات التي لا يمكن إهمالهـــا و المتمثلة خصوصا في:

- قلة المراجع وكذا صعوبة الحصول عليها وخاصة منها المتخصصة في المجال الزراعي باللغة العربيـة، وتحديدا المعلومات التي تتعلق بالفصل الأول بحيث لم نجد محتوياته متوفرة بصفة كاملة في مرجـع واحد أو اثنين، وإنما هو مفرّق عبر مصادر معلوماتية مختلفة مما أخذ وقتا طويلا (كتب، مجـلاّت، إنترنيت...إلخ) .
- جمع المعلومات المتعلقة بالفصل التطبيقي كانت بشقّ الأنفس وجهد كبير، بحيث أنهـا موجـودة ولكن الحصول عليها من طرف بعض مسؤولي المصالح أخذ وقتا طويلا بحجة أنها أسـرار المهنـة، وهذا مما أدى إلى تأخر الانطلاق في الدراسة الميدانية.
- وفرة المعلومات ووجودها في كل المصالح، ولكنها غير موحّدة مما تتضـارب أرقامهـا في بعـض الأحيان.
- بعض النتائج المحصل عليها من المصالح هي مخالفة للواقع، وهذا مما يؤثّر سلبا على الاستنتاجات التي تطبع الدراسة.

و لدراسة الموضوع من كل جوانبه قسّمنا البحث إلى مقدمة وأربع فصول وخاتمة.

تضمّنت المقدمة التأطير العام للموضوع المتعلق بأهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية بصورة عامة، ثم واقع الفلاحة في الجزائر، ثم طرحنا التساؤلات الخاصة بالدراسة و الفرضيات وأسباب اختيـار الموضـوع وأهميته وأهدافه،

ثم تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم الفلاحة و التنمية الفلاحية، أهدافها وشروطها، ثم مكانتها في الفكـر الاقتصادي و نظريات التنمية،

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى التجربة الجزائرية في تنمية القطاع الفلاحي وأهم المراحل الـتي مـرّ هـذا الأخير،

والفصل الثالث تضمّن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومحاولة الكشف و التعريف بهذا المخطّط من خلال المراحل المسطّرة له ، والأهداف التي يرمي إليها وأهم ما وصل إليه من إنجازات.

بينما جاء الفصل الرابع بتقييم التجربة النموذجية لولاية سعيدة مع إبراز نقاط القوة والضعف والإشـراف بنتائجه،

ثم الخاتمة تطرقنا فيها إلى ملخّص الموضوع بكامله، ثم إلى النتائج التي توصلنا إليها والجواب على السـؤال الجوهري، ثم بعد ذلك التوصيات وختمت هذه الخاتمة بسؤال مفتوح يبقى الجواب عليـه في الدراسـات المستقبلية.

و عليه فدراسة هذا البحث حتّمت علينا أن نتّبع الخطة التالية:

المقـــــــدمة العـــــــامة .

الفصـــل الأول: مكانة الفلاحة في الفكر الاقتصادي ونظريات التنمية .

الفصل الثانـــي: مكانة الفلاحة في التجربة التنموية الجزائرية .

الفصل الثالـــث: برنامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية .

الفصل الرابـــع: نموذج تطبيقي للمخطّط الوطني للتنمية الفلاحية بولاية سعيدة .

الخـــاتمـــة العـــــامة .

وفي الأخير نرجو أن نوفق في توضيح معالم الدراسة من خلال إبراز نموذج تطبيقي للمخطـــط الـــوطني للتنمية الفلاحية على مستوى ولايتنا .

الفصل الأول :

مكانة القطاع الفلاحي في الفكر الاقتصادي ونظريات التنمية

المبحـــــث الأول : مفهوم الفلاحة و التنمية الفلاحية ، أهدافها ، شروطها

المطلـــــب الأول : مفهـــــوم الفلاحـــة

إذا أردنا أن نعطي تعريفا لكلمة الزراعة فإننا نجد لها عدة معاني ، فقد يقصد بها الحرث أو الغرس ، أو علم المحاصيل الحقلية و غير ذلك من العمليات الإنتاجية الزراعية . ولكن إذا أخذناها بمفهومها الـــضيّق فإننـــا نجدها مشتقة من الكلمة اللاتينية "Agréculture " وهي الكلمة التي تنقـــسم بـــدورها إلى كلمـــتين فرعيتين : كلمة "Agré" تعني الحقل أو التربة ، وكلمة "Culture" و التي تعني العناية ، أي أن كلمة الزراعة يقصد بها العناية بزراعة الأرض .أما إذا أخذناها بالمعنى الحديث (وهذا من خلال التطـــور الـــذي وصلت إليه الزراعة) فإنها تتضمن جميع العمليات التي يقوم بها لإنتاج المحاصيل النباتية ، وكـــذلك تربيـــة الحيوانات لإنتاج الحليب و اللحوم و الصوف و الجلود وتربية الدواجن ...الخ . كما نجد الزراعة تـــشمل على عمل يجري بالمزرعة متصل أو لاحق بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المنتوجات للسوق وتسليمها إلى المخازن أو الوسطاء كتجار الجملة .

إذن " **الزراعة هي علم و فن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية و البشرية ، كما أنها وسيلة مـــن وسائل الحياة للحصول على العيش** " [1] .

ويشير الأستاذ **زمرمان** [2] " **أن الزراعة تشمل الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون للنـــهوض بعملية الإنتاج ولتحسين نمو النبات و الحيوان وذلك قصد توفير المنتجات النباتية و الحيوانية المطلوبـــة للإنسان** " .

غير أننا نجد في الأدبيات الاقتصادية كلمة "**الفلاحة**" فهل لها نفس المعنى لكلمة الزراعة؟ إن الفـــلاح مـــن حيث اللغة هو الخير ة النجاح و التوفيق، أما من حيث مدلول الكلمة الاقتصادي فلهـــا معنى آخر ، إذ أن الفلاحة و العلاقات الفلاحية تشير إلى تحديد مجموعات تاريخية متميزة ترتبط بعلاقات طبيعية و اجتماعيـــة مع الأرض ، وطالما تحررت هذه الجماعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صـــراعات ضـــمن علاقات زراعية . فعندما نقول الحروب الفلاحية و الثورات الفلاحية كان أساسها هـــو الحـــصول علـــى الأرض [3]. غير أننا نلاحظ في بعض الأحيان أن كلمة الزراعة و الفلاحة لها نفس المعنى و المدلول ، فمثلا عندما نقول فلّحت الأرض أي زرعتها ، أو أن الدولة قدمت مساعدات مالية للفلاحة أي للزراعة .

---

(1) عبد الوهاب مطر الداهري : الاقتصاد الزراعي ، دار المعرفة – الطبعة الأولى ، بغداد 1980- ص 25 .
(2) د. محمد عبد العزيز عجيمية : الموارد الاقتصادية ، سنة 1983 – ص87.
(3) زويتر الطاهر : إشكالية التشغيل في الزراعة في الجزائر ، رسالة الماجستير- جامعة الجزائر 1996-1997 ، ص10 .

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الفلاحية

إن زيادة الإنتاج الزراعي أمر ضروري لتحقيق درجة كبيرة من التنمية الاقتصادية وبدون تحقيق هذه العملية الخاصة بنمو الإنتاج الزراعي فإن التنمية الاقتصادية تتعثر وتؤدي إلى تدني الإنتاج الزراعي ، وبدون تحقيق هذا النمو ووصوله إلى المستوى المطلوب من الكفاءة الإنتاجية فإن القطاع الزراعي يبقى عائقا في وجه التنمية الاقتصادية كما أن زيادة الإنتاج الزراعي ضروري لمواجهة معدلات الزيادة السكانية و التي تعاني منها الدول النامية ومن بينها الجزائر . كما تعتبر الزيادة في الإنتاج الزراعي أمرا ضروريا لمواجهة طلب الصناعة المتزايد من المستخدمات الوسيطة ومن رأس المال .

وما نستنتجه في الأخير هو أن التنمية الاقتصادية تعتمد اعتمادا كبيرا على زيادة الإنتاج الزراعي ، وهو ما نقصد به بالتنمية الزراعية و التي تهدف إلى كافة الإجراءات والسياسات التنموية الخاصة بالقطاع الزراعي[1] .

فهي أمر ضروري لإحداث التنمية الشاملة ، ولا تشمل التنمية الزراعية النواحي الاقتصادية فقط بل تشمل النواحي الاجتماعية و الثقافية التي تمسّ المجتمع الرّيفي خاصة و المجتمع الشامل عامة ، وكما أنه لا يمكن الفصل بين التنمية الزراعية و التنمية الشاملة في الأنشطة الحياتية الأخرى ، فإنه لا يمكن الفصل بين شقّي التنمية الزراعية – الاقتصادية و الاجتماعية – فكلاهما يسعى إلى استثمار الجهود المنظمة في المجال المتوفر لتحقيق الأهداف وسد النقص في المجالات غير المتوفرة ، فحيث يكثر العنصر البشري ويقل رأس المال فإن التنمية تهتم بالإنسان ليحسّن استخدام القليل من رأس المال المتوفر [2]. كما أنّ التنمية الفلاحية تتضمّن مصطلحات تؤدّي إلى تطوير هذه الأخيرة مثل الاستصلاح، إصلاحات زراعية...

الاستصلاح :هو عملية تحسين قيمة الأرض غير المنتجة وتحويلها إلى أراضي زراعية أو رعوية منتجة وخاصة في المناطق البكر كأراضي جديدة، و يتم الاستصلاح عادة لتجفيف المستنقعات وفي الأراضي الصحراوية.

إصلاح زراعي: يطلق هذا التعبير على الجهود التي تبذل في سبيل تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة في استخدام الأرض والإشراف عليها لصالح المزارعين خاصة والمجتمع عامة.و يرجع الإصلاح الزراعي إلى اعتبارات اجتماعية وسياسية و اقتصادية:

- يتوخى توسيع الملكية الزراعية لأنها قوام الاستقرار الاجتماعي.
- هو أن العدالة تستوجب الحد من سلطة المالك كما يحدث في ظل الملكيات .
- يهدف الإصلاح الزراعي إلى توجيه رؤوس الأموال نحو الصناعة و التجارة بدلا من تركيزها في الإنتاج الزراعي.

---

(1) حازم البلاوي: التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية ، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة 1989، ص31 .
(2) د/ عبد الغفار طه عبد الغفار : الإرشاد الزراعي بين الفلسفة و التطبيق ، دار المطبوعات الجديدة – الإسكندرية ، 1975، ص 26 .

المطلـــــب الثالـــث : أهدافـــــها

إن زيادة النمو الزراعي باستمرار يحقق ارتفاعا في دخول العاملين في حقل الزراعة وخاصة أبناء الريـــف. وكذا عدالة توزيع الثروات المادية ووضع الزراعة في خدمة التنمية الاقتصادية الشاملة وفق سياسات وبرامج خاصة لهذا الغرض وهذا ما يعرف بالتنمية الزراعية و التي قد تساهم بنسبة كبيرة في التنميـــة الاقتـــصادية الشاملة ، وبصورة عامة نجد أن عملية التنمية الزراعية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الزراعي ، وهذا كون معظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الزراعية تهتم بالمؤشرات الاقتصادية الزراعية و الـــتي نلخصها في النقاط التالية :

1) زيادة إجمالي الناتج الزراعي بصورة عامة حسب الطلب على المحاصيل الزراعية و التي تتم إما بالتوســع في المساحة المزروعة المتاحة أو تطوير إنتاجية المشروعات الزراعية.

2) رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي وهذا بواسطة التوسع في المشاريع القائمة أو تنويعهـــا من الناحية الإنتاجية وهذا لتحقيق فكرة التخصص أو التنوع في المنتجات الزراعية .

3) الحد من الهجرة الريفية باتجاه المدن ، فالتنمية الزراعية ترمي إلى خلق فرص عمل جديـــدة في الريـــف كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة في الريف وخاصة الشبّانية منها ، و بالتالي التقليل من هجرتها إلى المدن (**وهو ما يعرف بالهجرة الداخلية**) ، أو إلى الخارج (**وهو ما يعرف بالهجرة الخارجية**) بحثا عـــن العمـــل لتأمين العيش لها ولأفراد أسرتها.

4) إقامة المراكز الخاصة بالإرشاد الفلاحي ، و المراكز الصحية والثقافية ، والعناية والاهتمام بالبيئة الريفية وسكان الأرياف للإيقاف من نزيف الهجرة الريفية إلى المدن [1].

المطلـــب الرابـــــع: شروطـــــها

إن المهمة الأساسية التي قد يلعبها القطاع الزراعي على مستوى الاقتصاد الوطني هو توفير الغذاء للـــسكان وضمان أدنى حد من الأمن الغذائي للبلد . هذا الهدف يمكن أن يتحقق ، لأن التبعية الغذائية ليست ظاهرة حتمية بالنسبة لأي بلد له تبعية غذائية للعالم الخارجي . وفي ظل هذا التصور بهـــذه الفكـــرة ، تتواصـــل الدراسات و البحوث من طرف الباحثين المختصين في الميدان الزراعي ، من أجل إيجاد حل أمثـــل لتنميـــة القطاع الزراعي. ولا يتأتى هذا إلا بتنميته وحتى يتحقق هذا يجب أن يمر بالمراحل التالية: [2]

1) **المرحلة الأولية** : في هذه المرحلة تنصب مجهودات الدولة في تخصيص أحجام معتبرة من الاســـتثمارات للهياكل القاعدية ، أي الهياكل الموجودة على مستوى الريف ، وهذا من الري وحفر الآبار ، بناء السدود

---

(1) عبد الوهاب مطر الداهري : الاقتصاد الزراعي – مرجع سابق – ص427

(2) رشيد مراد : محاولة تقييم التنمية الفلاحية ببلدية الرويبة 1980-1997، رسالة ماجستير،1998 – جامعة الجزائر ، ص32-34

وتشييد الطرق لتسهيل الحركة من المزرعة إلى مختلف العمليات الأخرى المرتبطة بالمزرعة . وكذلك إجـــراء بحوث ودراسات حول هذا الميدان ، وهذا ما نجده في الصين والباكستان .

2) **مرحلة الانطلاق** : عندما يتحقق الاستثمار العام في الري ، الهياكل القاعديـــة و البحـــث، ويـــشعر الفلاحون بارتفاع مداخلهم ، فإن الأفراد أي القطاع الخاص يهـــتم بالزراعـــة ، وبالخـــصوص تنـــصيب استثماراتهم في حفر الآبار وبيع الآلات الزراعية ، وإيجارها . وتشير إلى أن حجم الاستثمارات في القطـــاع الزراعي يرتبط بمدى فعالية السياسة السعرية في هذا القطاع ، إذ يجب تدعيم القطاع الفلاحي بالموارد المالية و البشرية من خلال الاستثمار في مجال الري و البحث العلمي ، الهياكل القاعدية من أجل تحسين الإنتاجية في المراحل الأولى على الأقل ، وبعدها تنتقل هذه الإنتاجية إلى القطاعات غير الزراعية عن طريق السوق . ففي هذه المرحلة تظهر فرص عديدة للاستثمارات وتكون سائحة . ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي المرحلـــة التي يتكامل فيها القطاع الزراعي مع مختلف العمليات الأخرى للاقتصاد الوطني .

3) **مرحلة التكامل القطاعي** : نجد في هذه المرحلة التكامل و التنسيق بين السياسات الاقتصادية من شأنها التقليل من النزوح الريفي نحو المدن وإقامة التوزيع العادل للمداخل . وتعد سياسة القروض وسيلة لتشجيع الاستثمارات كإنشاء وحدات الإنتاج الصناعي للخواص . فبفضل إدماج التكنولوجية واستعمالها حققـــت الدول المتقدمة مثل دول أمريكا وأوربا مرحلة مزدهرة إذن هذا الانتقال من الزراعة الأوليـــة إلى الزراعـــة المعاصرة لا يمكن أو ليس من السهل تخطّيه من طرف أي بلد في العالم وخاصة من طرف دول العالم الثالث بدون إعطاء أهمية قصوى للقطاع الزراعي .

المبحث الثاني : مكانة الفلاحة في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول : الفلاحة عند ابن خلدون

يقرّر ابن خلدون أن الإنسان يفتقر إلى أشياء أساسية لا غنى له عنها لكي يبقى حيا ويحافظ على نوعه و هي الغذاء الضروري و الملبس و السلاح الذي يدافع به عن نفسه ويرى في الفلاحة والصناعة و التجارة وجوه طبيعية للمعاش حيث يقول: " **فأما الضروري فالفلاحة والبناء و الخياطة و التجارة و الحياكة** "[1] مقدما الفلاحة على الصناعة والتجارة مستندا في ذلك على كون ممارسة النشاط الزراعي قضية سهلة و ميسرة لكل من يريد القيام بها دون الحاجة إلى مهارات خاصة أو إضافية . وأن الغرض الأساسي هو الحصول على الأقوات الأساسية، ويقرّر أن الفلاحة هي أقدم وجوه النشاط الاقتصادي على الإطلاق وأكثرها اتفاقا مع الطبيعة من حيث بساطتها واحتياجاتها لمهارات فطرية [2] .

وكان يرى أن الفلاحة هي نشاط المستضعفين أي أولئك الذين ليس لهم مهارات عالية لأن الفلاحة لم تكن تحتاج لذلك كالصناعة، هذا من جهة ومن جهة أخرى لأن الفلاحة لا تحتاج إلى مال ومهارة للتعامل في الأسواق كالتجارة. و النتيجة هي أن المشتغلين بالفلاحة لا يتمتعون بنفس القوة الاقتصادية مثل المشتغلين بالأنشطة الأخرى. كما اعتبر ابن خلدون الفلاحة هي أول الصنائع التي قسمها إلى ما هو ضروري وما هو غير ضروري حيث تأتي الفلاحة على رأس الصنائع الضرورية لأنها تؤدي إلى توفير القوت للإنسان.

المطلب الثاني : الفلاحة عند التجاريين les mercantilistes

يعتبر **التجاريون** [*] من المنظرين للتنمية بالمفهوم الاقتصادي ، ويوصف تيارهم بأنه ذات اتجاه وسطي في الفكر الاقتصادي ، وأنه يجمع بين الجانب الثرواتي والجانب السياسي.سادت أفكارهم عصر الرأسمالية التجارية في أوربا الغربية منذ بداية القرن **الخامس عشر15** حتى **القرن الثامن عشر18**. كما اعتبروا أن طلب الثراء غاية حميدة، وأن المنفعة الفردية تقود إلى الازدهار العام وأنه ليس هناك ثروة أو قوة كالإنسان، وأن تطور الصناعة وتجارة التصدير مصدر الربح تتطلب اليد العاملة وبالتالي تقود إلى رقي الإنسان.كما دعوا أن تكون الفلاحة في خدمة الصناعة من أجل الغرض نفسه مع اختلاف في التطبيق من بلد لآخر ففي بريطانيا ونظرا لمحدودية الأراضي الزراعية وارتفاع الريع الزراعي فضلت الحكومة استراد المنتوجات الفلاحية وخاصة الحبوب من وراء البحار [3] .

---

(1) عبد الرحمان بن خلدون : المقدمة – دار الفكر ، ص405 .
(2) عبد الرحمان يسري : تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر 1997 – ص95 .
(*) يطلق مصطلح التجاريين أو المركنتاليين على جميع الكتّاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت عصر الرأسمالية التجارية .
(3) إسماعيل شعباني : مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هرمة 1997 ، ص 56 .

أما في فرنسا فقد تضمنت سياستها الاقتصادية في عهد حكومة **Colbert** أيام **Louis** الرابع عشر حيث منع تصدير المنتوجات الفلاحية بدافع أن ذلك يزيد عرضها في السوق وتنخفض بالتالي أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج في الصناعة بطريقة مباشرة إذا كانت المنتوجات الفلاحية مواد أولية للصناعة. وبطريقة غير مباشرة إذا كانت مواد غذائية ، حيث أن انخفاض أسعار المواد الغذائية يمكن من تخفيض أجور العمال في الصناعة فكانت الصناعة بذلك مفضلة على الفلاحة التي عدت قطاعا ثالثا يعتبر ثانويا حيث يفضل تصدير المنتوجات الصناعية ويمنع تصدير المواد المساعدة على الصناعة [1].

ومما سبق يمكن القول أن الفلاحة لم تكن إلا قطاعا ثانويا عند التجاريين بصفة عامة يجب أن يكون في خدمة القطاعات الأخرى المهمة عندهم. و هي التجارة والصناعة اللذان اعتبرا أساس التنمية الاقتصادية مع أن **"R.Cantillon"** عارض هذه الفكرة واعتبر أن الأرض هي المصدر لإنتاج الثروة ، وعمل الإنسان هو الطريقة التي تنتجها. وهو بذلك وافق مدرسة الطبيعيين الذين اعتبروا الأرض هي المصدر الأساسي لإنتاج الثروة.

المطلب الثالث:الفلاحة عند الطبيعيين أو الفيزيوقراط Les Physiocrates

الفيزيوقراط(*) أو الطبيعيون وهم مجموعة من الكتّاب و المفكرين الاقتصاديين ، ظهرت في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر، وعرف هذا الاتجاه بالمدرسة الفرنسية ، وهي **"مدرسة تكونت جرّاء رد الفعل على الصناعة في فرنسا"** [2] . لأن صيتهم ذاع لعشريات كاملة في فرنسا ، وقد أطلقوا على أنفسهم أيضا اسم **"الاقتصاديون"** إلا أنهم عرفوا في الفكر الاقتصادي باسمهم الأول . وكان الطبيعيون أول من يرفض الفلسفة الاقتصادية المركنتالية ويأتي بعكس ما جاء به المركنتاليين ، فقد احتلت الأرض مكانة الصدارة في فكرهم بحيث أن التحاليل الأخرى كانت تصب في نهاية الأمر في كيفية خدمة القطاع الفلاحي وتنميته من أجل الحصول على الناتج الصافي ، وتعتبر الأرض عندهم العنصر الإنتاجي الخلاّق الذي بإمكانه إنتاج الثروة دون سواه من العناصر الإنتاجية الأخرى – التي بحسبهم – هي نشاطات عقيمة أي لا تضيف شيئا للثروة، بالرغم مما تلعبه في خلق المنافع وبالتالي فإن الفلاحة هي النشاط الوحيد المنتج الذي يعطي إنتاجا صافيا أي ما تحصل عليه من العملية الإنتاجية يفوق ما تستهلكه العملية ، وأن العملية الإنتاجية لا تتم بعنصر الأرض فقط ، بل بالتعاون بين الأرض و العمل .

لقد كتب **" Marquise de Mirabeau "** في منتصف القرن الثامن عشر يقول : **"إن الفلاحة هي المهنة الوحيدة التي تتكرّم فيها الطبقة بالعمل لصالحنا طيلة أشهر كاملة ، وهذا مقابل أيام عمل معدودة**

---

(1) عبد الرحمان يسري: مرجع سابق ، ص153 .

(*) فيزيوقراط كلمة يونانية الأصل وهي متكونة من كلمتين : physio وتعني الطبيعة و kratos وتعني القوة أي بمعنى التحكم في الطبيعة .انظر كتاب:
pr:AbdelouahabRezig :leçon d'histoire de l'analyse économique –opu-05-2005,P25

(2) : Abdelouahab Rezig - نفس المرجع ، ص25

تبذل من طرفنا ...إنها صناعة ربانية يشترك فيها الإنسان مع خالق الطبيعة ...ولقد خصها الله بقدرة إنتاجية ...تمنحها الخصوبة بصورة تفوق خصوبة الأعمال الإنتاجية الأخرى " [1] . واعتبروا أن طبقة المزارعين هي الطبقة المنتجة الوحيدة بينما الطبقتين الأخيرتين اللتين يتكون منهما المجتمع وهما طبقة الملاك و طبقة رجال الصناعة و التجارة ، فهما طبقتان عقيمتان، وكان ردهم هذا ثورة المركنتاليين الذين كانوا يعتبرون طبقة التجّار هي الطبقة الوحيدة المنتجة وبقية القطاعات ثانوية .

وقسّم الطبيعيون عوامل الإنتاج إلى ثلاث عوامل هي :

1- الأرض : وهي العنصر الأساسي لإنتاج الثروة .

2- **العمل** : وهو جهد الفلاح أو المزارع الذي يؤدي إلى خلق ثروة .

3- **رأس المال** : ويقسّم إلى ثلاث أنواع من التسبيقات وهي : التسبيقات العقارية وتشمل كل الأموال التي تصرّف على تهيئة الأرض لجعلها صالحة للزراعة ، و التسبيقات الأولية وهي الأموال التي تصرّف على تجهيز المزرعة بالوسائل الضرورية للقيام بالعملية الإنتاجية ، وأخيرا التسبيقات السنوية وهي مجموع الأموال التي تصرّف سنويا لتجديد وسائل الإنتاج المهتلكة بالإضافة إلى مخصصات البذور والمواد الأولية المختلفة وكذلك الموارد المخصصة لمعيشة عمال المزرعة [2] .

كما نادوا بضرورة ما يلي :

- ✓ زيادة رأس المال الفلاحي .
- ✓ إيجاد سوق كافية لتصريف المنتجات الزراعية
- ✓ إدخال التقدم التكنولوجي في المجال الفلاحي
- ✓ إعطاء ضمانات للمستأجرين بإطالة مدة إيجار الأرض.
- ✓ إحلال الزراعة على نطاق واسع محل الزراعة الضيقة [3].

"ويفرّق الطبيعيون بين الزراعة ذات الطابع التقليدي والزراعة التي تتم على امتداد مساحات واسعة والتي يستخدم فيها رأس المال والعمل الأجير" [4] .

ويعتبر الطبيب الفرنسي **فرانسوا كيني "François Quesnay" (1714-1774)** أبرز مفكري هذا التيار. فقد اهتم بالاقتصاد وأسّس المذهب الطبيعي ، ونشر مقالتين عن الفلاحين وعن الجنوب سنة **1756** ، ثم أصدر في سنة **1758** الجدول الاقتصادي شبّه فيه تداول المال داخل الجماعة بالدورة

---

(1) سعيد النجار : تاريخ الفكر الاقتصادي - من التجاريين إلى نهاية التقليديين- بيروت – دار النهضة العربية للطباعة و النشر 1973 – ص 58-59 .

(2) Abdelouahab Rezig : مرجع سابق ، ص32-33

(3) إسماعيل شعباني : مرجع سابق ، ص59 .

(4) أحمد بليح : المشكلة الزراعية - بحث اقتصادي تحليلي مقارن في السوق الأوروبية المشتركة - دار الجامعات المصرية – الإسكندرية ، بدون تاريخ ، ص427 .

الدموية ،وقد قال **Mirabeau** عن هذا الجدول[1] : " **يوجد في العالم ثلاثة اختراعات عظيمة هي الكتابة و النقود والجدول الاقتصادي** " ، وقد كان تحليل هذا الجدول بأنّه مأثرة مرموقة في الفكر الاقتصادي و في التحاليل الاجتماعية ، أظهر لأول مرّة أن طبقة المزارعين هي الطبقة المنتجة الوحيدة ، فهي التي تقوم بإنتاج الناتج الصافي الذي على أساسه يعاد الإنتاج مرّة أخرى و هكذا تستمر متابعة الدورة الاقتصادية الإنتاجية أي حسب **كيني** ليس هناك من قطاع اقتصادي يساعد على التراكم و الاستثمار و النمو الاقتصادي سوى قطاع وحيد هو "**القطاع الزراعي**" ويصنّف **كيني** الأراضي الزراعية إلى نوعين[2] :

- الأراضي الخصبة تحتوي على العناصر المعدنية التي تساعد على رفع المردودية الإنتاجية ورفع الناتج الصافي الكلي .
- الأراضي الضعيفة أو الفقيرة وهي تلك الأراضي التي تحتوي على العناصر المعدنية القليلة، وهذه الأراضي تكون ضعيفة المردودية الإنتاجية وتساهم بشكل ضعيف في الناتج الصافي الكلي .

وبناءا على هذا التصنيف الخاص بالأراضي الزراعية فإنه يتشكل نظامان للإنتاج الزراعي :

- النظام الذي يعتمد على تكثيف الإنتاج في الأراضي الزراعية الخصبة وذلك باستخدام رأس المال الثابت و المتداول و الدورات الزراعية للرفع من المردودية في الوحدات الإنتاجية الكبيرة .
- النظام الذي يعتمد على الزراعة الواسعة والذي يقوم أساسا في الأراضي الفقيرة والتي لا تعتمد على رأس المال و الوسائل الفنية بهدف تحسين المردودية الإنتاجية .

إضافة إلى أنه يبين فيه أين يظهر الناتج الصافي، وكيف يوزع ما بين القطاعات المختلفة، وكيف تترابط القطاعات أو الطبقات الثلاثة المكونة للمجتمع حسب التقسيم الطبيعي اعتمادا على مساهمة كل منها في خلق وتنمية الثروة. ويرى أن الثروة لا تنتج إلا في مجال الإنتاج المادي، وعليه فهو يستبعد قطاع الخدمات كقطاع منتج للثروة، ويذهب إلى أن الفلاحة هي القطاع الوحيد المنتج لها، والطبقات المشار إليها هي:

الطبقة المنتجة : وتتشكل من المنظمين الزراعيين ، وهي التي تنتج الناتج الكلي السنوي باعتبار أن الزراعة وحدها هي النشاط المنتج .

طبقة الملاك : وهي الطبقة الحاكمة وتضم الملك وحاشيته وملاك الأرض من الأشراف و النبلاء ، لا تساهم في عملية الإنتاج . غير أن ملكيتها للأرض تمكّنها من الحصول على جزء من الناتج الصافي في صورته النقدية ، وتحصل عليه في صورة ريع تدفعه لها الطبقة المنتجة ، وبالتالي فإن طبقة الملاك تعيش على إنفاق دخلها على شراء السلع الاستهلاكية الزراعية و المواد الصناعية من الطبقتين الأخيرتين المنتجة و العقيمة .

---

(1) موقع الفلسفة : http://philo.6te.net./doc.php/doc =do08

(2) زويتر الطاهر : إشكالية التشغيل في الزراعة في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 12 .

الطبقة العقيمة : وهم الذين يعملون في النشاطات الأخرى غير الزراعية ، ولا يضيف عملهم شيئا إلى الثروة الاجتماعية حيث يقوم أفراد هذه الطبقة بتحويل جزء من الناتج الزراعي إلى شكل آخر يتخذ شكل السلع المصنوعة .

وقد عبّر **كيني** على هذه العلاقات بين الطبقات في شكل جدول و هو الجدول الاقتصادي، واعتمد في تحليله هذا على اعتبار أن هناك ثلاث وظائف أساسية في المجتمع:وظيفة الإنتاج، وظيفة السيادة و الحكم ، وظيفة الاستهلاك . فالوظيفة الإنتاجية الأولى هي من اختصاص طبقة المزارعين،أما الوظيفة الثانية فهي من نصيب طبقة أصحاب السيادة و الحكم ،أما الوظيفة الثالثة و الأخيرة فتقوم بها طبقة التجّار و الصنّاع . ويمكن إظهار دورة السلع من خلال المثال الذي قدّمه . حيث افترض أن طبقة المزارعين قد أنتجت **5000 ف** وكانت قد استهلكت أثناء عملية الإنتاج **2000 ف** ، وبالتالي الإنتاج الصافي هو **3000ف** (**5000-2000=3000**) .هذا المبلغ بدوره يدفع منه **2000 ف** مقابل إيجار الأرض إلى طبقة ملاك الأرض ، و**1000 ف** يوجه إلى شراء السلع المصنوعة من الطبقة العقيمة . كما أن طبقة الملاك بدورهم يوجهون **1000 ف** لشراء سلع زراعية من الطبقة المنتجة والباقي **1000 ف** لشراء السلع الصناعية من الطبقة العقيمة . وبالتالي أصبح دخل الطبقة العقيمة **2000 ف** . وبدورها توجه هذا المبلغ **2000 ف** لشراء السلع الزراعية من الطبقة المنتجة ليصبح قيمة الناتج الصافي **3000 ف** لهذه الأخيرة ، وبهذا تتم الدورة الاقتصادية . ويمكن تلخيص العمليات السابقة في الجدول التالي : [1]

الجدول رقم 01 : الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيني الوحدة : الفرنك

إلى /	المزارعون	ملاك الأراضي	الصناع	المجموع
المزارعون	ـــ	2000	1000	3000
ملاك الأراضي	1000	ـــ	1000	2000
الصناع	2000	ـــ	ـــ	2000
المجموع	3000	2000	2000	ـــ

المصدر : عبد الرحمان يسري : تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر 1997 ، ص 177 .

(1) معتصم نورية : إستراتيجية التنمية الفلاحية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي – دراسة حالة ولاية معسكر، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان – 2005-2006 .

وهكذا إذا نظرنا إلى واقع الحال الذي كان يعيشه الطبيعيون والدوافع التي كانت وراء أفكارهم هذه ، نجد أن ذلك يعود في جزء كبير إلى الظروف المحيطة بهم في فرنسا حيث كان الاقتصاد الفرنسي اقتصادا زراعيا حيث أن **75%** من الثروات الوطنية تأتي من الفلاحة ، وكان الريع العقاري والضرائب المفروضة على الفلاحة يعتبران المصدر الرئيسي لتمويل نفقات القطاعات السيادية وظلت الزراعة القطاع الإنتاجي الأكثر أهمية وذلك للأسباب التالية :

- ✓ أنها مصدر غذاء الغالبية العظمى للسكان من فلاحين وأرستقراطيين.
- ✓ تمد الصناعة بالمواد الأولية .
- ✓ ترتكز عليها التجارة في الحصول على الحبوب التي كانت تعتبر أكثر فروع التجارة نشاطا في الداخل والخارج [1] .

و هكذا نجد أن الزراعة نالت حظا كبيرا في الفكر الاقتصادي الطبيعي لكونها كانت أهم قطاع اقتصادي نشط، ولأن النشاطات الأخرى محدودة الأهمية نظرا لكونها كانت نشاطات في بداية تطورها، كالحرفية و الصناعات المنزلية [2] .

وكان الطبيعيون أول من نادى بعبارة "**دعه يعمل** " المعبرة عن الحرية الاقتصادية التي تعمقت أكثر لدى المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك وفي مقدمتهم **آدم سميث** .

المطلب الرابع : القطاع الفلاحي حسب المفهوم الكلاسيكي

لقد نال القطاع الزراعي حظا كبيرا في الفكر الكلاسيك من خلال تحديد أهميته ، ودوره في تحقيق التنمية عند مفكريه (أي الفكر الكلاسيكي) . فقد أكدوا على التفرقة بين الزراعة و الصناعة ، حيث يسود قانون تناقص الغلة في الأولى (الزراعة) بينما يسود قانون تزايد الغلة في الأخيرة (الصناعة). على هذا الأساس قد أعطوا (**آدم سميث وريكاردو ، ومالتوس**) أولوية للقطاع الصناعي باعتباره كان يسمح بتحقيق معدلات نمو عالية في مجال الإنتاج المادي على حساب قطاع الزراعة .انطلاقا من خلفية تناقص الغلة . واعتبروا العرض الزراعي محكوما بعوامل مرتبطة بهذا القانون والذي يرجع صياغته إلى المفكرين الاقتصاديين **ريكاردو و مالتوس** ،وهو واحد من أهم المبادئ التي يبنى عليها الفكر الكلاسيكي [3] .

وسنورد أبرز مفكري الكلاسيك الذين تحدثوا عن الفلاحة وهم : **آدم سميث** وهو من رواد الفكر الكلاسيكي ، **دافيد ريكاردو و مالتوس** اللذان تحدثا عن قانون تناقص الغلة و نظرية السكان، و الاقتصادي **ستيوارت ميل** .

---

(1) حاجي العلجة : تطور القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، رسالة ماجستير 1997 – الجزائر ص17 .
(2) محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1981م ، ص 169 .
(3) احمد بليج : المشكلة الزراعية ، مرجع سابق ، ص13 .

فآدم سميث **Adam Smith: (1723-1790)** : عاصر الطبيعيين وعاشرهم ، فسافر إلى فرنسا والتقى ببعضهم هناك منهم رائد الفكر الطبيعي **فرانسوا كيني** ، وجرى بينهما حوار وتأثر آدم بأفكاره وخاصة من تمييزهم بين العمل المنتج في الزراعة و العمل غير المنتج في النشاطات الأخرى ، وانتقده في قوله بأن الصناعة التحويلية و التجارة والنقل مهن عقيمة لا تضيف شيئا للثروة كالزراعة معتبرا أن هذه النشاطات تدرج ناتجا صافيا أيضا للمنتجين كما هو الحال في الزراعة ، وأن الدخل (الناتج)الصافي في هذه النشاطات يتخذ شكل الأرباح وليس الريع الذي يتخذ شكل الناتج في الزراعة [1] .

حيث نجد أن آدم سميث صاغ أفكاره متأثرا بقانون تناقص الغلة لدافيد ريكاردو ، و لم يخالف بقية مفكري التيار حيث بيّن تحليله على أساس الطبقات إذ قسّم المجتمع إلى ثلاث طبقات وهم :

1- العمال : يتقاضون أجور مقابل العمل الذي يبذلونه .

2- الرأسماليون : يتاقضون الربح أو الفائدة مقابل امتلاك رأس المال .

3- الملاك : يحصلون على الريع مقابل امتلاك الأرض .

كما تحدث عن الفائض الاقتصادي بأنه لا يقتصر وجوده على النشاط الزراعي كما كان الحال عند الطبيعيين الذين يقرّون أن الفائض (العيني) لا يتحقق إلا في الزراعة . بل كل أنواع العمل المنتج في نظره تعطي فائضا ولهذا ركز على العمل المنتج كوسيلة لتراكم رأس المال وتحقيق الريع وبالتالي الفائض ، وإن كانت الزراعة في نظره أكثر إنتاجية من غيرها من القطاعات . أما من جهة تحدثه عن الريع ، فقد عرّف المفكّر **ويليام بتي w.petty** أن الريع " **هو الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض ، هذا الجزء يساوي الناتج الكلي مطروحا منه الأجور والبذور ، وهو يتضمن الربح الذي لم يتميز عنه بعد . وعليه يتوزع الناتج الزراعي (الصافي) بين الأجور (أي ما يحصل عليه العمال).**

والريع (أي ما يحصل عليه مالك الأرض) " [2]. ويضيف **بتي** فكرة الريع الفرقي ، هذا الريع يرد عنده إلى سببين : اختلاف الأرض في الخصوبة ، واختلاف الأرض في موقعها قربا أو بعدا عن السوق .

ويعرّف آدم سميث الريع العقّاري أنه :" **عبارة عن دخل ملاّك الأرض الذي يقتطع من ناتج العمل المطبّق في الزراعة ، وهذا الاقتطاع له طابع سعر احتكاري** " . أي احتكار يمارسه ملاّك الأراضي على عنصر إنتاجي يتميز بأنه غير قابل للإنتاج وهو الأرض . بمعنى أنه لو كانت الأرض متوفرة بدون حدود لما كان هناك وجود للريع وأن الريع الذي يحصل عليه ملاّك الأرض يكون دون عمل يقومون به . كما أنه يقرّ بأن الزراعة و تحسين الريف ينبغي أن يكونا سابقين لتحسّن المدن . إلا أنه يرى في نفس الوقت بأن

---

(1) حوار جرى بينهم في فرنسا يوم الأحد 23 أوت 1766 ، Enquète de théorie :"la secte des économistes; adam smith et F.Quesnay ; à l'origine des théories économiques (1er partie) www.google.fr

(2) أحمد بليح : مرجع سابق ، ص 424-427 ، بتصرف .

تجارة المدن تساهم في تحسين الريف ، فآدم سميث هو أول من يقرّ بأن وفورات الحجم الكبير على عكس الصناعة غير موجودة في الزراعة [1].

أما **ريكاردو Ricardo (1772-1823)** و **روبرت مالتوس Malthus (1766-1834)** : فكان لهما الأصل في قانون تناقص الغلة . وأكّدا بأن قانون تناقص الغلة ينطبق على القطاع الزراعي وهو العامل الذي يفسر التدهور المستمر للأرباح . وأنه قاعدة عامة ، وقد تخضع – مؤقتا فحسب – لبعض الاستثناءات ، وقبل أن نتطرّق إلى نظريتهما علينا أن نوضح مفهوم قانون تناقص الغلّة ، فنعني به [2] :

"أنه كلما ازداد استخدام عنصر إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة،فإن الإنتاج الإضافي يبدأ بالانخفاض " أي بعد حد معين سيتناقص الناتج الحدّي و الناتج المتوسط .

والشكل التالي **رقم 01** يبين قانون تناقص الغلة (المراحل الثلاث) :

الشكل رقم 01 يبين قانون تناقص الغلة المراحل الثلاث

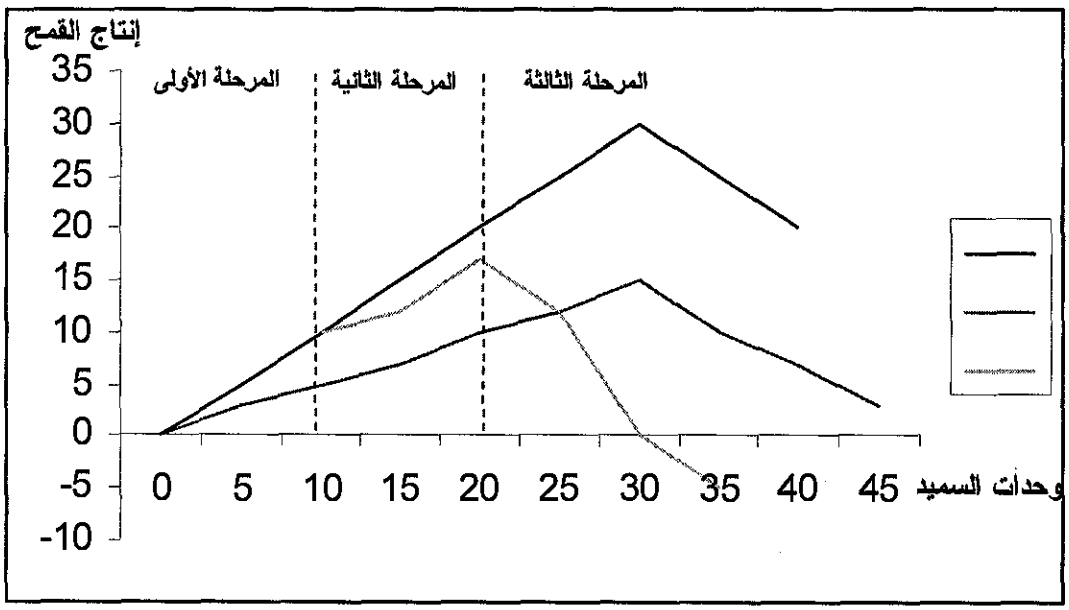

المصـــدر: د/ عبد الغفّار طه عبد الغفّار: الإرشاد الزراعي بين الفلسفة و التطبيق ، دار المطبوعات الجديدة ،الإسكندرية– 1975 ، ص 13 .

(أ) **يمثل منحنى الإنتاج الكلي** : يتزايد بنسبة متزايدة ، ثم بنسبة متناقصة ثم يتناقص .

(ب) **يمثل منحنى الإنتاج المتوسط** : يتزايد دائما حتى يلتقي بمنحنى الغلة الحدّية فيتناقص .

(ج) **يمثل منحنى الإنتاج الحدّي** : يتزايد حتى نهاية المرحلة الأولى ثم يبدأ في التناقص ويصبح سلبا عندما يبدأ منحنى الإنتاج الكلي في التناقص .

---

(1) حاجي العلجة : مرجع سابق ، ص 18

(2) موقع : http :// www.alsaabah.com

ونلاحظ في المنحنى وحسب هذا القانون بإضافة وحدات جديدة من عنصر إنتاجي معين سوف يزيد الإنتاج بنسبة متزايدة في المرحلة الأولى ثم يبدأ بعدها في الزيادة بنسبة متناقصة في المرحلة الثانية وبعدها يبدأ الإنتاج الكلي في التناقص [1] .

ونعني **بالإنتاج الكلي**: هو مجموع ما تغله الأرض الزراعية بصرف النظر عن عدد العاملين على الأرض .

الإنتاج المتوسط : نصيب العامل في المتوسط أي الناتج الكلي مقسوما على عدد العاملين .

الإنتاج الحدّي : يمثل الإضافة إلى الناتج الكلي ويتحقق نتيجة عمل العامل الأخير ، ونحصل عليه من طرح القيمة الأولى في الناتج الكلي في القيمة الثانية و الثانية من الثالثة.... إلخ [2].

وبناءا على هذا القانون فقد نشر القسّ **روبرت مالتوس"Robert Malthus"** دراسته ونظريته الشهيرة عن السكان في عام **1798م** والتي أثارت في حينها اهتماما كبيرا بمشاكل توفير الغذاء الناجمة عن الزيادة السريعة في عدد السكّان .

وتتلخص نظريته طبقا لكلماته [3] **:" إن قدرة السكّان أكبر بصورة لا نهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسان "** ، فمقولته هذه تعني أن قدرة السكان على التكاثر و الزيادة أكبر بكثير من قدرة الأرض في إنتاج المواد الغذائية لحياة الإنسان. وطبقا لنظريته فإن السكّان يتزايدون بمتتالية هندسية، بينما يتزايد إنتاج الغذاء بمتتالية حسابية، فإذا كان السكّان يتضاعفون مرة كل عشرون عاما فإنه خلال **100** عام يزيد السكّان اثنين و ثلاثون (**32**) ضعفا، بينما إنتاج الغذاء يزيد ستّة أضعاف فقط .

و الجدول التالي رقم 02 يبين تزايد إنتاج الغذاء مع تزايد السكان

السنوات	5	20	40	60	80	100
الغـــذاء	1	2	3	4	5	6
السكّـــان	1	2	4	8	16	32

المصـــدر : محمد السيد عبد السلام : التكنولوجية الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، عالم المعرفة – فيفري 1990 ، ص 32 .

وقد أثارت هذه النظرية فزعا شديدا ، فهي تعني ببساطة أن الإنسان لن يستطع أبدا حل مشكلة الغـذاء . كما ذهب إلى حد القول بأن التفاوت الموجود بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الغذائي سيؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية للسكان الفقراء مما دفع به إلى الدعوة لضرورة الحد من تزايد الـولادات بإتبـاع الطرق المشروعة، وأنه قاعدة عامة وقد تخضع – مؤقتا فحسب – لبعض الاستثناءات ، ويذكر أن ارتفاعا

---

(1) د/ عبد الغفار طه عبد الغفار: الإرشاد الزراعي بين الفلسفة و التطبيق، دار المطبوعات الجديدة ،الإسكندرية- 1975 ، ص 13 .

(2) نخبة من الأساتذة : محاضرات في الاقتصاد – الطبعة الأولى ، ص 14-15 ، بدون تاريخ

(3) محمد السيد عبد السلام: التكنولوجية الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، عالم المعرفة - فيفري 1990 ، سلسلة كتب ثقافية شهرية – إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب – الكويت . ص 31 .

الريع يرجع إلى تناقص الغلة فقال [1]: " **الثمن المرتفع للإنتاج الأولي و الذي جعل للأرض ريعا كبيرا في البلدان الغنية و الكثيفة بالسكان ، وإنما يعود إلى تناقص الغلة** ". غير أن مخاوف **مالتوس** لم تتحقق بالشكل الذي تصوّره ، وذلك بسبب عامل لم يكن في حسبانه ، ألا وهو عامل الثورة التكنولوجية . ففي بريطانيا لم تتحقق النظرية بفضل الزيادة غير المتوقعة والذي لم يسبق لها مثيل في الإنتاج ، و التي جاءت كنتيجة للتقدم التكنولوجي في مجالات الزراعة و الصناعة و النقل . لقد مكّن هذا التقدم من زيادة السكّان من **10 ملايين** سنة **1801م** إلى **37 مليون** نسمة سنة **1901م** ، ثم إلى **50 مليون** نسمة سنة **1950م** [2] مع تحقيق تحسّن كبير في مستويات الاستهلاك الغذائي كمّا ونوعا . ويرجع هذا التحسّن إلى الرعاية الصحّية للزيادة السكّانية .

أمّا دافيد ريكاردو David Ricardo فإنه أيضا يعتبر أن هذا القانون هو العامل الذي يفسّر التدهور المستمر للأرباح ، وذلك نتيجة لارتفاع ريع الأرض نتيجة لزيادة الطلب على استعمالها مما يؤدي إلى استخدام أراضي أقل خصوبة ، وتتطلب تكاليف أكبر من الأراضي الجيدة . وأكد ذلك في مبادئه التي أتى بها وقال بوضوح [3] : " **أن ثمن الغذاء سيرتفع بوجه عام مع كل زيادة في رأس المال و السكان ،وذلك بسبب الصعوبة المتزايدة أمام الإنتاج** " . كما يرى أن اتساع الزراعة لمقابلة الطلب سواء بزراعة أراضي أقل خصوبة أو باستخدام وحدات أكثر من العمل ورأس المال على الأراضي الجيدة لا بد أن يؤدي إلى نقص الإنتاجية المتوسطة وبالتالي إلى ارتفاع التكلفة المتوسطة وثمن الناتج تبعا لذلك . وحسب نظريته فإنها تميز بين ثلاث أنواع من الأراضي وهي :

1- الأرض فوق الحدّية : وهي الأرض الخصبة التي تكون التكلفة المتوسطة فيها أقل من سعر إنتاجها وهي تدر لذلك ريعا اقتصاديا .

2 – الأرض الحدّية : وهي الأرض التي تكاد تغطي سعر ناتجها التكلفة المتوسطة فيها ، وهي لذلك لا تدر ريعا اقتصاديا وإنما تغطي تكاليف إنتاجها فقط ، وهي بذلك الأرض التي تكون على حدود الزراعة.

3 – الأرض تحت الحدّية:وهي الأرض التي تكون التكلفة المتوسطة فيها من الارتفاع بحيث تفوق سعر الناتج ، وهي لذلك تظل مهملة لا تزرع ولا يمكن التفكير في زراعة هذه الأرض إلاّ إذا زاد الطلب على الإنتاج الزراعي وارتفع سعره نتيجة لذلك فوصل إلى مستوى يغطي تكاليف الإنتاج فيها [4] . وبالتالي فقانون تناقص الغلة عنده وتزايد التكلفة هو الذي يدفع المجتمع مضطرّا إلى استخدام و استغلال الأرض الأقل خصوبة . لذلك فهو يعزو الريع إلى تفاوت خصوبة الأرض ، ويؤكّد أن الأرض الجيّدة تكون ذات مساحة محدودة ، بمعنى أنه لا يمكن زيادتها .

---

(1) أحمد بليح : مرجع سابق ، ص 13 .
(2) محمد السيد عبد السلام: مرجع سابق ، ص 32 .
(3) أحمد بليح : مرجع سابق ، ص 13 .
(4) د/ عبد العزيز فهمي هيكل :أساليب التحليل الاقتصادي ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت 1986، ص 406 .407 .

والملاحظ أن **النظرية الريكاردية** إنما تطورت من خلال واقع عملي ، وذلك بارتباطها بالمناقشات المتعلّقة بقوانين الغلال الإنجليزية (**1813-1815**)ولا يمكن فهمها بدقة إلا من خلال الارتباط بهذا الجدل . ومن واقع هذا التاريخ ، فجاءت نظريته في فترة أدى فيها الضغط السكاني الذي أثارته عملية تراكم رأس المال وحروب **نابليون** إلى ارتفاع أثمان المواد الغذائية (وخاصة القمح) وزيادة الريع العقاري [1] .

ويتحدث ريكاردو أن مختلف هذه الأراضي يباع في سوق واحدة بسعر واحد ، فإن ذلك سيمكّن أصحاب الأراضي الجيدة من الحصول على دخل زائد هو الريع التفاضلي و الذي يعتبر محور فكره وهو مرتبط بالأرض . ويعتمد – زيادة على قانون تناقص الغلة ووحدة السوق – على معطيين أخريين :

أولهما : أن ارتفاع عدد السكان يدفع بالمجموعات البشرية إلى استغلال أراضي جديدة أقل جودة و أكبر كلفة من الأولى آخذا في هذا نظرية السكان لمالتوس بعين الاعتبار .

ثانيهما :أن الأراضي المتاحة تختلف في الجودة و المركز الجغرافي،الشيء الذي يدفع السكان إلى الرديئة . كما أن لهذا المعطى نتيجة حتمية هي أن أصحاب الأراضي الجيدة يتوصلون بريع بفضل نوعية هذه الأراضي [2] . فالتحسينات في الأراضي الجيدة تؤدي إلى زيادة الريع لأنها تؤدي إلى انخفاض التكلفة المتوسطة فيها وبذلك يزداد فائضها (الريع) ، بينما التحسينات في الأراضي الرديئة تؤدي إلى نقص الريع[3] .

أمّا عن الريع **(la rente)** فأكثر ما اهتم به من المفكرين هو **دافيد ريكاردو** فقد عرّفه بأنه [4]: **"عبارة عن المكافأة التي يحصل عليها مالك الأرض نظير استخدام قواها الطبيعية الأصلية ، ولما كانت الأرض هبة الطبيعة فإن عرضها ثابت وعلى ذلك فإن المكافأة المعطاة لقلة استخدام الأرض تتحدد بالطلب عليها فيرتفع الإيجار الذي يحصل عليه ملاك العقارات ، ونظرا لثبات مساحة الأرض فإن زيادة الطلب تسبب ارتفاع الريع العقاري"** . ويعتبره **ريكاردو** أنه نتيجة لظاهرة تناقص الغلّة ، إذ لولا انطباق هذا القانون بشكل واضح على الإنتاج الزراعي لما اضطرّ المجتمع إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة ولكن في استطاعته استخدام كميات أكبر من العمل ورأس المال على مساحات المحدودة من الأراضي الجيّدة لإنتاج كميات متزايدة من المحاصيل . كما يعتبره أنه لا يدخل ضمن تكاليف الإنتاج التي تحدّد ثمن السلعة، بل العكس صحيح حيث أن ارتفاع الثمن هو الذي يؤدي ظهور الريع كفائض بين التكلفة المتوسطة المنخفضة و الثمن المرتفع . ومن هذا التحليل يخرج ريكاردو بفكرته الشهيرة التي تقول أن الريع لا يعتبر من محددات السعر وإنما السعر هو الذي يحدد الريع أي أنه بعد أن يتحدد سعر السوق تطرح منه تكاليف

---

(1) أحمد بليح : مرجع سابق ، ص 428 .
(2) فتح الله ولعلو : الاقتصاد السياسي ، توزيع المداخيل والنقود و الإئتمان ،دار الحداثة – الطبعة الأولى 1981 ، ص 106-107 .
(3) د/ عبد العزيز فهمي هيكل :أساليب التحليل الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 411 .
(4) ضياء مجيد الموسوي : النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، ديوان المطبوعات الجامعية 1989 – ص 353 .

الإنتاج فتحصل على الريع ، ومنه نظرية **ريكاردو** اعتبرت الريع ظاهرة خاصة بالأرض فقط كما أنها أشارت إلى إمكانية اختفاء الريع إذا تساوت الأرض في خصوبتها [1] .

كما يفرّق **ريكاردو** بين الريع المطلق و الريع الفرقي ، فالأول هو الدخل المرتبط باستغلال الأرض فيدفع للمالك الآن أرض ليست غير محدودة المساحة ، أي لأن عرض الأرض ثابت . أما الريع الفرقي فهو الفرق بين الدخل (دخل مالك الأرض) المرتبط باستغلال الأرض و الدخل المرتبط باستغلال أرض أخرى أقل إنتاجية من الأرض الأولى (إما تربة ثانية أقل خصوبة أو لأنها أبعد أو أقرب للسوق) وإنما يستلزم استغلالها لإشباع الطلب على المنتجات الزراعية [2] .

أما **جون ستيوارت ميل** فقد ذهب أيضا إلى تأكيد قانون تناقص الغلة من خلال اعتقاده أن الكمية التي يمكن إنتاجها من الغذاء لا يمكن أن تكون إلا كمية محدودة ، ويقول أن : " **القانون العام للغلة المتناقصة من الأرض فقد يتوقف أثره مؤقتا – وإلى حد معين – ولكنها حينما يتزايد السكان بدرجة كافية فإن القانون العام يستعيد مساره وتنتج كل زيادة عن تكلفة متزايدة النسبة من العمل و رأس المال**"[3] . وتحدث أيضا عن الريع ، فقد لاحظ أنه حتى الأراضي الرديئة تتوصل بعائد الريع ما دامت هناك ضرورة ملحة لاستغلالها قصد إشباع رغبات السكان ، فالريع ليس دخلا تفاضليا فحسب . بل دخل مطلق يتعلق بالأرض في حد ذاتها بسبب حاجة الناس لاستغلالها فالريع عائد ناتج عن ندرة الأرض التي تشتق قيمتها من قسمة إنتاجها . غير أن هناك عوامل تتحكم في ارتفاعه وانخفاضه لمعرفتها يجب معرفة الأسباب التي تقود إلى زيادة الفرق بين أسعار المنتجات وتكاليفها الزراعية ، والتي تتمثل في : تراكم رأس المال ، تزايد السكان ، النظام المستخدم في الزراعة ، وأسعار منتجات الزراعية [4] .

و مما سبق من أفكار المفكّرين الكلاسيك نقول بأن الفلاحة نالت حظّا كبيرا من تفكيرهم ، وذلك نظرا للانفجار السكاني الذي بدأت تعرفه البشرية أنذاك نتيجة للتقدم الفلاحي ، وتحسّن الظروف الصحّية التي قلّلت من الوفيات بسبب الأوبئة ، وأدت هذه الزيادة الجديدة للسكان إلى زيادة الطلب على ضروريات الحياة ممثلة في الملبس و الطعام وانعكاس ذلك على قانون تناقص الغلة في القطاع الفلاحي ، وما كان يتوقعّه **مالتوس** فقد أعطى صورة قاتمة لمستقبل الإنسانية فإنّه من جانب آخر دفعها لبذل المزيد من الجهود لحل هذه الإشكالية الخطرة ، فقد دعا إلى المناداة بضرورة إصدار تشريعات للإصلاح الفلاحي بهدف تحفيز ملاك الأراضي على زيادة إنتاجهم.

---

(1) د/ عبد العزيز فهمي هيكل :أساليب التحليل الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 412 .
(2) أحمد بليح : مرجع سابق ، ص 428 - 429 .
(3) أحمد بليح : مرجع سابق ، ص 15 .
(4) حمداني محي الدين : محاولة تقييم التنمية الفلاحية بولاية المدية – الفترة 1980-1999 ، رسالة ماجستير 2000- 2001 ، جامعة الجزائر ، ص 14 .

ومع ذلك تبقى نظريته وقانون تناقص الغلّة جرس إنذار خطير للبشرية جمعاء من أجل تقدمها وتطورها ورفاهها [1] . كما أن **ريكاردو** ورغم تعرّضه للانتقادات عن الريع ،كقولهم أنّه وجّه اهتمامه إلى الأرض وليس إلى المحصول الذي تنتجه الأرض ،إلى غير ذلك من الانتقادات .و الواضح أن الظروف التي عاشها **ريكاردو** تعطيه العذر في نظريته ، حيث كانت الرسوم الجمركية مرتفعة على القمح ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ثمنه ودفع بالتالي إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة . إلاّ أنه أقرّ أمرا واقعيا وهو أن الأرض الجيّدة تحقق ريعا أكبر من ريع الأرض الأقل جودة [2].

والواقع أنه بعد هؤلاء الاقتصاديين الثلاثة آدم سميث وريكاردو و مالتوس فإن الاقتصاديين الماركسيين والنيوكلاسيك سلّموا جيدا بهذه الفكرة القائلة بأن الزراعة تعاني من غلة حدّية متناقصة عكس الصناعة التي تستفيد من وفورات الحجم الكبير أي من الغلة المتزايدة . غير أن الفكرة المتحيزة ضد الفلاحة يمكن دحضها حيث نرى أنه في الفترة التي كتبوا فيها أفكارهم كانت الإنتاجية الزراعية تحرز تقدما ، وبالتالي فهذه النظرة كانت مخالفة للواقع .

المطلب الخامس:الفلاحة عند كارل ماكس K.Marx

تعتبر نظرية ماركس K.Marx (**1818-1883**) من النظريات القائدة في مجال فلسفة التاريخ والتطور الاقتصادي إلا أننا نود أن نوجز من نظريته العامة آراؤه في التنمية الفلاحية وما يتعلق بها (الفلاحين، الريع ، الأرض) . فماركس رأى مستقبل الزراعة (الفلاحة) في الأشكال التنظيمية المشابهة للمصانع الكبيرة . واعتبر أن وجود المزارع الفردية الصغيرة تعرقل التنمية حتى أنه في بعض مراسلاته كان يسمي المزارعين بالأغبياء ، ففي مؤلّفه " المعارك الطبقية في فرنسا (**1848-1850**) مقيّما دور الفلاحين الفرنسيين في انتخابات 10 ديسمبر....و التي أدت بعد ثلاث سنوات إلى عودة النظام الملكي كما يلي : " يوم 10 ديسمبر كان يوم انتفاضة فلاحية ....رمزا معبرا عن انتماء الفلاحين لحركة ثورية ساذجة غبية ...هزلة ...هيروغليفية ، غير مفهومة للناس المتحضرين " [3] . كما يرى أن طبقة الفلاحين هي جمهور أعضاؤه يعيشون في ظروف متشابهة ، ولا يدخلون في علاقات مع الطبقات الأخرى ، لأن أسلوب الإنتاج يعزلهم ولا يربطهم . فكل عائلة فلاحية هي مكتفية ذاتيا ، ويرى أن الاختلاف الطبقي الناجم عن دخول الرأسمال إلى الزراعة يؤدي حتما إلى إبراز طبقتين متنازعتين هما البروليتاريا الريفية و البرجوازية الريفية [4] .

---

(1) موقع : http:// www.arabicmagazine.coim

(2) د/ عبد العزيز فهمي هيكل :أساليب التحليل الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 411 .

(3) د/ فايز إبراهيم فريجات :الخلفية النظرية : المؤتمر العربي الإقليمي، تجربة المرصد الحضري في جامعة القدس ، ندوة حول "الربط بين الريف و الحضر " : هل التنمية الريفية المتعددة الوظائف تشكل افتراضا له فرصة النجاح في الظرفية المشروطة . www.sitename.org

(4) د/ فايز إبراهيم فريجات : نفس المرجع سابق ذكره .

هذا من جهة الفلاحين ، أما من جهة تقسيمه للدخل فالكلاسيك يقسمون الدخل إلى ريع ، أرباح ، فوائد وأجور . أما ماركس فهو يضم في مجموعة واحدة المداخيل الثلاثة الأولى ويقابله في المجموعة الثانية الأجور. فالريع عند ماركس يمثل" **جزءا من فائض القيمة المنتج في الزراعة التي تسودها أو تسيطر عليها علاقات الإنتاج الرأسمالية ، ويحصل عليه مالك الأرض ويكون دخلا له لكنه غير مكتسب** "[1] . فمالك الأرض لا يساهم في عملية العمل الاجتماعي ولا يبيع قوة عمله ، هو يحصل على الريع بوصفه المالك القانوني للأرض التي تستخدم في إطار الإنتاج الرأسمالي استخداما تنتج عنه فائض القيمة . ويذكر أن العمل الذي يقوم به العامل زائد عن الوقت اللازم لتغطية أجره هو مصدر فائض القيمة وللربح ، وللتزايد المستمر لتراكم رأس المال ، كما يفرّق ماركس بين فائض القيمة المطلق و فائض القيمة النسبي ، ففائض القيمة المطلق هو بإضافة وزيادة يوم العمل ، وفائض القيمة النسبي وهو بخفض يوم العمل وهذا الأخير بدوره يقسمه إلى نوعين : **أولهما** : ما يحصل عليه الرأسماليون الفرديون مؤقتا عند إدخال وسائل إنتاج جديدة في صناعاتهم ، و **ثانيهما** : هو ما يحصل عليه عن طريق تخفيض قوة العمل [2] .

كما يؤكد أن الزيادة من فائض القيمة المنتج من الزراعة لا تذهب إلى المزارع ، وإنما يحصل عليها مالك الأرض على شكل ريع وأن تحديد الريع يكون من طرف مالك الأرض بغض النظر الفروق المختلفة بين الأراضي (خصوبة التربة ، قربها أو بعدها عن السوق) . وفرق بين الريع المطلق و الريع النسبي **فالأول** هو ما يحصل عليه مالك أسوأ الأراضي ، **والثاني** يحصل عليه مالك الأرض الأكثر خصوبة أو الأقرب للسوق .

---

(1) أحمد بليح : مرجع سابق ، ص 430.
(2) أحمد بليح : مرجع سابق ، ص 431-432 .

المطلب السادس : القطاع الفلاحي حسب المفهوم النيوكلاسيكي

إن أهم ما يميز مفكري الاتجاه النيوكلاسيكي هو اهتمامهم بالسوق و الجزئيات التي يتكون منها والتي تعمل فيه وتحركه في خلال فترة زمنية محدودة من الزمن ، إضافة إلى اهتمامهم بالتحليل للمستهلك ، والعمل و المنتوج ، فقد اهتموا أيضا بالفلاحة ونالت حظا في فكرهم وتحدثوا عنها من جانبين جانب العرض الزراعي و الطلب عليه .

فقد تحدثوا عن قانون تناقص الغلة ، هذا القانون الذي استمر النظر فيه وهو امتداد للفكر الكلاسيكي وبقي على قوته عند النيوكلاسيك ، فصرّح **Alfred marshal** بأنه قانون لا فكاك منه وأدخل عليه التحليل الحدي ، ولكن ذلك لم يغير من جوهره وهذا الجوهر هو فكرة أن الأرض محدودة ، رغم انقسام الاقتصاديين النيوكلاسيك إلى فريقين حول تعميم القانون على القطاع الزراعي أو أنه يمتد إلى غيره ، ففريق يرى بأن القانون يحدث في الزراعة وغيرها ، وفريق آخر- وهو الفكر السائد – أن القانون دائم ومتغلغل في القطاع الزراعي [1] . كما تحدثوا عن درجة الاستجابة بين العرض والطلب في القطاع الفلاحي ، وفق هذا التحليل وفي حالة التوازن والمنافسة الكاملة فإن كل وحدة حدية لكل عامل إنتاجي تحصل على نفس الدخل وبالتالي فإن ثمن كل ناتج يكون مساويا للتكاليف المتوسطة للإنتاج ، وهو الثمن الذي يتضمن إلى جانب الأثمان السائدة لعوامل الإنتاج المستأجرة معدلات الأجر ، الفائدة على رأس المال ، إيجار الأرض ...إلخ . وهذا يعني أن أي زيادة في الطلب على المنتجات الزراعية يؤدي إلى زيادة الإرباحية النسبية للفلاحة ويؤدي في النهاية إلى تحول عوامل الإنتاج إليها من القطاع الصناعي و العكس صحيح . هذا الميكانيزم حسب الفكر النيوكلاسيكي لا يعمل في النشاط الفلاحي بسبب تناقص الغلة ، باعتبار أن السلع الفلاحية لا تتوفر على الشروط الضرورية لعمل مبدأ المعجل ، ذلك أن الاستثمار الفلاحي الإضافي يواجه صعوبات أهمها :

1- الائتمان المتوفر للقطاع الفلاحي لا يلبي إلا نسبة صغيرة من احتياجاته .

2- أسواق النقد والائتمان المنظمة تساهم مساهمة ضعيفة في تمويل القطاع الفلاحي ، بالإضافة إلى كونه لا يساعد على الاستجابة السريعة والكافية من قبل المزارعين .

3- عدم امتلاك المزارعين للمعرفة التجارية الكافية وكذلك القدرة التنظيمية .

4- المشاكل المتعلقة بزيادة مساحة الأرض ، إضافة إلى أن ارتفاع الأثمان قد يؤدي إلى ارتفاع الدخول و التي تنعكس في أغلب الأحيان في صورة ارتفاع مستويات الاستهلاك دون التوسع في الاستثمار. استنادا إلى هذا التحليل تكون استجابة العرض للزيادة في الطلب الزراعي مخالفة للوضع

---

[1] أحمد بليح : مرجع سابق ، ص 15- 21 ، بتصرف .

القائم في القطاع الفلاحي وذلك لانفصام الرابطة بين حركتي المضاعف و المعجّل وتفاعلهما ، مما يجعل العلاج في نظرهم مستمد من محتواة التغلب على العوامل السابقة .

أما فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي و التقلبات الدورية والطارئة فهم يرون أن الإنتاج الفلاحي في أوقات الكساد تتميز في العادة بانخفاض الإنتاجية الصناعية وزيادة حجم البطالة نتيجة انخفاض مستوى الدخل الوطني . فعند مقارنة قطاعي الفلاحة و الصناعة في حالة الكساد فإننا نلاحظ ما يلي:

أ- انخفاض أثمان المنتجات الزراعية بدرجة أكبر من انخفاض أثمان المنتجات الصناعية ، مما يؤدي إلى تعرض دخول المزارعين إلى الانخفاض في أوقات الكساد بمعدلات أكبر من انخفاض دخول بقية القطاعات .

ب- كذلك في أوقات الكساد فإن مستوى أجور عمال الصناعة يكون أكبر من مستوى أجور عمال الفلاحة.هذا الوضع يعود إلى كون مرونة العرض في القطاع الصناعي هي أكبر نسبيا من مرونة العرض في القطاع الفلاحي[1].

أما أسعار المنتوجات الزراعية فقد تحدث عنها **John Heinrich Von Thunen** العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية فذكر الريع الذي لم يختلف فيه عن ريكاردو ، وتكاليف النقل إلى السوق أو تكاليف نقل عوامل الإنتاج . وبين أن تكاليف النقل تقترب من الصفر باقتراب مكان الإنتاج من السوق . أما **Alfred marshal** [2] فقد توصل إلى أن نمو الطلب على الأغذية لم يعط أصحاب الأراضي ريعا أكبر ونصيبا متزايدا من الدخل القومي كما كان يتوقع الكلاسيك. فلقد نمت التجارة الدولية نموا معتبرا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر على إثر تحسن الهائل في المواصلات البحرية وانخفاض تكلفتها ، وعلى إثر إتباع سياسة الحرية التجارية ، وأصبح بالإمكان استيراد المواد الغذائية من مصادر رخيصة مما لم يسمح بزيادة الأسعار الداخلية للسلع الغذائية ، وبالتالي لم يمكّن أصحاب الأراضي من الحصول على الريع المتزايد الذي تنبأ به المفكرون الاقتصاديون الكلاسيك . ومع ذلك فإن مارشال يؤكد فكرة تزايد الريع خلال فترة التوسع الاقتصادي لكن تفسيره لذلك يختلف عن تفسير الكلاسيكيين لذلك .

حيث أن تزايد الريع حسبه لا يحدث بسبب الاضطرار إلى زراعة أراض أقل خصوبة ، ولكن بسبب نمو الطلب من جانب الصناعة ومشروعات الإسكان على أراضي الضواحي وارتفاع ريع تلك الأراضي لا شك في أن له انعكاسات على التكاليف في الصناعة .أما بالنسبة للأراضي الزراعية فإن مارشال يرى تطبيق الفنون الإنتاجية المتقدمة في الزراعة يمكن أن تؤدي إلى تحسين المركز الاقتصادي للملاك وحصولهم على نصيب أكبر من الدخل القومي .

---

(1) احمد بليح : مرجع سابق ، ص 23- 30 – بتصرف .
(2) عبد الرحمان يسري : مرجع سابق ، ص303 .

المبحث الثالث : مكانة الفلاحة في نظريات التنمية

المطلب الأول : نظرية أولوية الفلاحة

تنطلق هذه النظرية إلى فرضية أن ضعف الإنتاج الزراعي أو انعدامه يمكن أن يؤدي إلى استمرارية ضعف الاقتصاد ، وذلك لأننا إذا لم نطور القطاع الفلاحي فإن اليد العاملة لهذا القطاع يمكن أن تنتقل إلى قطاعات أخرى تحتاج إلى أكبر من الأيدي العاملة . وهذا ما دفع آدم سميث إلى المنادات بضرورة تطوير الريف حتى لا يهجره السكان ، وبالتالي تهمل الفلاحة وبالتالي يضعف الاقتصاد نتيجة قلة الإنتاج الفلاحي من جهة ، ونتيجة ضعف المداخيل الريعية المحفز على النشاط الاقتصادي سواء كان الريع الذي تجنيه الدولة أو الذي يحصل عليه ملاك الأراضي ، وحتى لا يضعف الاقتصاد واستمرار ضعفه وجب تطوير القطاع الفلاحي وذلك عن طريق المكننة التي يمكن أن تسمح بتقليل عدد الأيدي العاملة في القطاع الفلاحي وتوجيهها إلى القطاع الصناعي وبقية القطاعات الأخرى. وقد سبق للعالم الاقتصادي **ألفريد مارشال أن قال " بأنه لا يمكن لأي قطر من الأقطار أن يباشر عملية التصنيع إلا إذا نهض بالقطاع الاقتصادي الرئيسي في ذلك القطر وهو الزراعة "** [1] .

ولقد قدم أصحاب هذه النظرية في دفاعهم عن أولوية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية بالحجج التالية :

1- الفلاحة تشكل نسبة كبيرة من الناتج الوطني في الدول النامية وإن كان هذا يتطلب عوامل أخرى مثل إنتاجية الاستثمارات الفلاحية التي من شأنها تحرير اليد العاملة الضرورية للتنمية الصناعية ، و العكس فإن ضعف إنتاجية الاستثمارات الفلاحية بإمكانه أن يعيق تطور الصناعة . ففي الدول النامية نجد أن الاستثمارات الفلاحية أكثر إنتاجية من الاستثمارات الصناعية خاصة في المدى القصير ، كما أن الاستثمار في الفلاحة من شأنه زيادة معدلات التشغيل وإن كان هذا الأخير مرتبط بنوع الاستثمار و التقنيات المستعملة و الإطار الاجتماعي و التنظيمي الذي تنفذ فيه هذه الاستثمارات .

2- إن تطوير الفلاحة وإعطائها الأولوية في التنمية من شأنه أن يؤدي إلى المساهمة بطريقة إيجابية في توزيع المداخيل الفلاحية من شأنه أن يخلق الطلب على الإنتاج الصناعي غير أن ذلك مرتبط ب :

- التوسع الداخلي للسوق وذلك مرتبط بالأسعار و المداخيل إذ أنه كلما انخفضت الأسعار زاد الطلب على السلع الغذائية ، وانخفاض الأسعار مرتبط هو الآخر بتكلفة الإنتاج و التي لا يمكن تقليلها إلى أدنى ما يمكن إلا إذا تمت العملية بكفاءة عالية .

---

[1] د . محمد علي الفرا : مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ،سبتمبر 1990 ، عالم المعرفة – سلسلة كتب ثقافية شهرية – إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب – الكويت . ص 98 .

- أو التوسع الخارجي للسوق عن طريق التصدير الذي لا يمكن أن يتم إلا إذا كان الإنتاج وفيرا وبأسعار تنافسية قادرة على جلب المستهلك [1] .

المطلب الثاني : نظرية أولوية الصناعة

يستند أصحاب هذه النظرية إلى أنه لا سبيل لامتصاص الأيدي العاملة العاطلة في مجال الفلاحة ، بل القطاع الصناعي هو الذي يمكنه أن يمتص هذه الأيدي العاطلة لكونه أن الإنتاجية في القطاع الصناعي هي أعلى منها في القطاع الفلاحي انطلاقا من بنية تكاليف الإنتاج وأسعار مختلف السلع ، وسميت هذه النظرية أيضا بنظرية الدفعة القوية ، والتي لا تكون إلا بواسطة الصناعة لكونها تتوفر على إنتاجية أكبر منها في القطاع الفلاحي . وهذا حسب **روزنشتين رودان Rosentein/Rodan** أن التنمية الصناعية في نظره تحقق الاستخدام الأمثل للموارد ، وتدفع باقتصاديات البلدان النامية من الركود إلى النمو .

ويورد **Rodan** إجابات متماسكة عن الصناعات التي يمكن البدء بها والأموال اللازمة لتحويلها وكيفية الحصول عليها ، وكيفية تصريف المنتجات ، حيث أوضح أن هناك نوعين من أساليب التصنيع :

- يتمثل الأول في إقامة برامج للصناعات الثقيلة وصناعة الأجهزة والآلات والصناعات الخفيفة الاستهلاكية معا ، بهدف الإكتفاء الذاتي . غير أن هذا الأسلوب معيب لضخامته وما يتطلبه من موارد وتضحيات لأكثر من جيل في سبيل إنجازه .
- ويتمثل الثاني في القيام البلدان المتقدمة بالاستثمار المباشر أو غير المباشر في الصناعات المتنوعة بالبلدان المتخلفة [2] .

ويرى شارل بلتهايم أن الحد الأقصى لمعدل النمو السنوي الذي يمكن أن يبلغه القطاع الفلاحي خلال فترة عشر سنوات ، فأكثر هو **3 إلى 4 %** ، في حين أن معدل النمو في القطاع الصناعي يتراوح ما بين **12 إلى 15 %** ، ويعلل انخفاض معدل النمو في القطاع الفلاحي وفق هذه الإستراتيجية إلى تمييز القطاع الفلاحي من حيث البنية والجمود وكذا الصعوبات المرتبطة بتحديثه وتطويره مما يجعل فعالية الاستثمارات الموجهة إليه محدودة . وعلى هذا الأساس يفضل أصحاب هذه النظرية أن توجه الاستثمارات الإضافية إلى القطاع الصناعي أين يمكنها تحقيق إنتاجية مرتفعة ، ويبنون تفضيلهم هذا على أن التنمية الصناعية أكثر القطاعات ارتباطا بالقطاعات الأخرى وهو ما يجعلها تؤثر عليها عن طريق الارتباطات الخلفية و الأمامية .

---

[1] **Abdelkader sidahmed**:Croissance et développement ,théorie et politique , Tome 01/2éme edition.OPU. Alger – p700-708 en brève.

[2] رمزي إبراهيم سلامة: اقتصاديات التنمية، دار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، الإسكندرية 1991 . ص 255 .

مؤدية إلى توسيع السوق وزيادة التشغيل وزيادة الإدخار كما تؤدي التنمية الصناعية إلى تحقيق استقرار المداخيل بسبب المرونة التي يتمتع بها القطاع الصناعي على عكس القطاع الفلاحي [1] .

المطلب الثالث : نظرية التنمية المتوازنة

1- نموذج آرثر لويس ARTHUR LEWIS

يعتبر المفكر الاقتصادي **آرثر لويس** من المفكرين الذين ساهموا بشكل ملموس في دراسة اقتصاديات التنمية في الآونة الحاضرة ، والدراسات التي تتعلق بقضايا النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة . كما أنه من أبرز رواد نظرية التحولات الهيكلية ، وأنه من الذين استخدموا فكرة الازدواجية أو الثنائية ، ظهرت أفكاره في الخمسينات بعد نشره لمقالته المشهورة **"التنمية الاقتصادية من خلال عرض العمل غير المحدود"**.[2] وانتشرت في دوائر الاقتصاديين الغربيين إضافة إلى أنها كانت محل اهتمام البلدان النامية ، وذلك ابتداءا من منتصف الخمسينات والستينات ، و السبعينات .

يلخص الدكتور **فايز إبراهيم فريجات** نموذج لويس فيما يلي [3] : **"ويلفت لويس النظر إلى التركيب الإزدواجي للاقتصاد المتخلف الذي يسود فيه قطاع المزارع العائلية وولادة قطاع رأسمالي يستفيد من العمل المأجور . أو ما يسمى أيضا بنموذج الثنائية أو الازدواجية، فهو من الذين استخدموا هذه الفكرة (فكرة الثنائية)[4]. وفي اعتقاد لويس أن التطور الاقتصادي يتطلب تحول الاقتصاد التقليدي الجامد إلى الاقتصاد الرأسمالي الديناميكي الذي يعتمد على العمل المأجور ، ويرى أن الاحتياطات الكبيرة للقوى العاملة في القطاع التقليدي أي في الريف هي نقطة الانطلاق إلى هذا التحول . وأن العنصر الأساسي للتنمية هو ظهور الطبقة الرأسمالية التي ستنشط القطاع العام و الخاص "**. إلا أن هذا الملخص يحتاج إلى شيء من التفصيل ، فآرثر لويس يجسد في نظريته أن اقتصاديات الدول النامية المتخلفة يتكون من قطاعين الأول قطاع زراعي تقليدي والثاني صناعي حديث . فالأول يعتمد على الزراعة الغذائية (**الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي**) بالإضافة إلى وظائف حرة (**تجارة صغيرة ، أعمال موسمية**) ، وأنه قطاع يتميز بإنتاجية ضعيفة وأجور منخفضة بينما القطاع الثاني قطاع متطور يقوم به الرأسماليون

---

(1) Abdelkader sidahmed:Croissance et développement ,théorie et politique , Tome 01/2éme edition.OPU. Alger .p708 – 710,en brève.

(2) عبد الوهاب أمين : التنمية الاقتصادية ، دار حافظ للنشر ، السعودية 2000- ص49 .

(3) د/ فايز إبراهيم فريجات : الخلفية النظرية : المؤتمر العربي الإقليمي – تجربة المرصد الحضري في جامعة القدس ، ندوة حول "الربط بين الريف و الحضر "هل التنمية الريفية المتعددة الوظائف تشكل افتراضا له فرصة النجاح في الظرفية المشروطة).

(4) يستخدم إصطلاح الثنائية هذا ليجسم الاختلافات القائمة بين القطاعات الاقتصادية المتخلفة والقطاعات الاقتصادية المتقدمة في الدول النامية، مثلا المقارنة بين القطاع الحضري و القطاع الريفي – كتاب : التنمية الاقتصادية – مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها د/ محمد عبد العزيز عجيمية و د/ محمد علي الليثي – ص 148.

باستخدامهم تكنولوجية حديثة ، وأنه مصدر الحركة أي حركة انتقال فائض اليد العاملة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث وهذا راجع إلى مستوى الأجور الذي يشكل حافزا قويا لهجرة العمال [1] .

ويوضح لويس في نموذجه على الكيفية التي يأخذ بها النمو الصناعي مكانه في تلك الدول ويصبح هناك توسع صناعي وهي أن نسبة كبيرة من سكان الأرياف يعيشون على مساحة صغيرة من الأراضي الصالحة للزراعة ، بحيث نجد أن إنتاجية العمل فيها منخفضة جدا ، بسبب أن العمال في المزارع لا يعملون بصفة دائمة ومتواصلة ولا يستخدمون استخداما كاملا بل يعملون في فترات قصيرة كأوقات الغرس أو الحصاد ، أما أثناء الفترة المتبقية من العام – وهي الأطول – فيقوم أفراد الأسرة العاملين في الأنشطة الزراعية بالعمل خلال ساعات قليلة فقط في اليوم ويقضون بقية اليوم دون عمل . وبالتالي يتقاضون أجور منخفضة لأن أساس دفع الأجور في ظل نظام مزرعة الأسرة لا يسير على أساس مبدأ الإنتاجية الحدية هذا، ذلك أن الإنتاج الكلي للمزرعة يوزع فيما بين أعضائها طبقا للمعايير الهيكلية. وربما على أساس متوسط إنتاجية أفراد الأسرة . وعلى هذا الأساس يتركون العمل في المزارع وينتقلون إلى وظائف أخرى في القطاع الصناعي لترتفع أجورهم مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية في هذا القطاع .وعلى هذا فإن لويس بافتراضاته التي افترضها فإنه يمكن تحقيق نمو اقتصادي لدولة ما وذلك عن طريق دفع نفسها بنفسها فيمكن تحويل العمال من الزراعة لملء الوظائف الصناعية . مع حصولهم على نفس الأجور التي كانوا يتحصلون عليها في الزراعة أو على أجور تعلوها قليلا [2] .

ويستخلص لويس إلى أن عملية التنمية الاقتصادية يمكن أن تحدث باستثمار رؤوس الأموال من القطاع الصناعي مع الاستعانة بالعمل المتوفر في القطاع التقليدي الزراعي ، كما أن احتكاك القطاعين سيعمل على تطوير القطاع التقليدي و القطاع الحديث. لكن لويس يرى أن هذه العملية وإن تدوم طويلا غير أنها ستتوقف عندما تتعادل الإنتاجية الحدية للعمال مع الأجور ، فعندما تنخفض اليد العاملة في القطاع الفلاحي ترتفع الأجور في القطاعين وبالتالي تبدأ أرباح الرأسماليين في الانخفاض ، مما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي . والشكل التالي **رقم 02** يوضح ذلك:

---

(1) عبد الوهاب أمين : مرجع سابق – ص 57 – 58 .

(2) د/ محمد عبد العزيز عجيمية و د/ محمد علي الليثي : التنمية الاقتصادية – مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها – كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر 2004 – ص 150 – 151 – بتصرف .

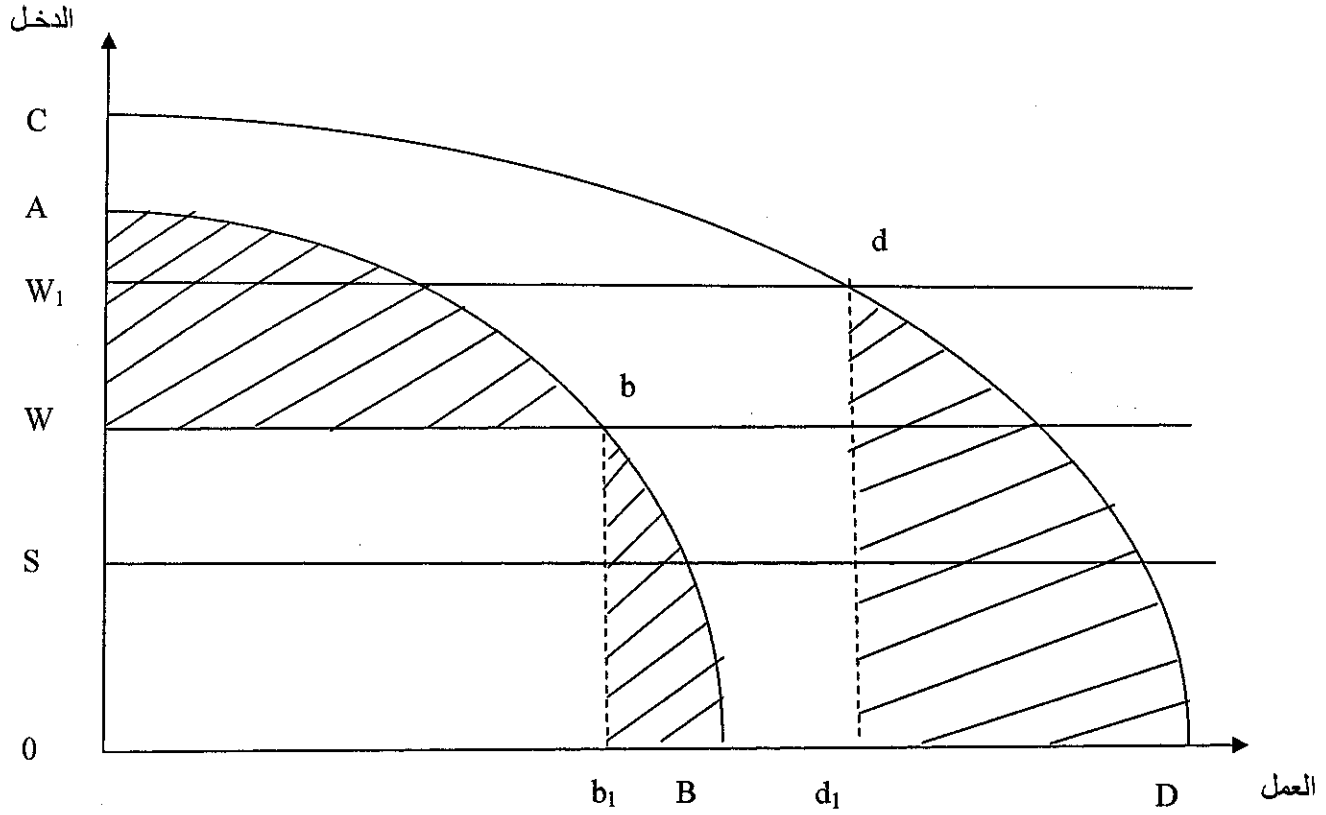

الشكل رقم (02): النموذج المزدوج

Source : jacque brasseaul ''intruduction à l'economie de devleppent''. Armand colin, 1999. P43.

AB : تمثل منحنى الإنتاجية الحدية للعمل الرأسمالي .

W : الأجر في القطاع الصناعي .

S : الأجر في القطاع الفلاحي .

يوضح الشكل السابق أن مستوى أجر الكفاف ممثل بالمنحنى **S** في القطاع الفلاحي يقل عن الأجر الحقيقي في القطاع الصناعي الحديث **W** ، وإذا افترضنا أن عرض العمل الريفي غير محدود (تام المرونة) ، وبافتراض ثبات عرض رأس المال ، فإن منحنى الطلب على العمل يتحدد بالإنتاج الحدي المتناقص للعمل . ويتحقق تعظيم الأرباح باستخدام العمال إلى الحد الذي يتعادل فيه الإنتاج الحدي مع الأجر الحقيق وهي النقطة **b** ، نقطة تقاطع المنحنى (**W**) مع (**AB**) فيكون حجم العمال المستخدم هو **b1** ، وحجم الإنتاج هو المنطقة المحصورة بالنقط (**oabb1**) حيث المستطيل (**owbb1**) هو حصة العمال في شكل أرباح وبما أن الأرباح يعاد استثمارها فإن مخزون رأس المال سيرتفع مما يجعل منحنى الإنتاج الحدي يرتفع

إلى (**cd**) ونتوصل إلى نقطة توازن جديدة هي **d** ، ويرتفع استخدام العمل إلى **d1** ومستوى الأجور إلى w1 ، وهكذا تتواصل العملية إلى امتصاص فائض اليد العاملة في القطاع الفلاحي [1] .

وهكذا فإن هذا التحليل الذي أسست عليه هذه النظرية له أهمية حيث أنه يركز على التداخل والتشابك بين التنمية الفلاحية و الصناعية في الاقتصاد القومي ، وبالأخص فإنه يؤكد مسألة وهي لكي تأخذ التنمية الصناعية مكانها فإنه لا بد من توفير الغذاء للعمالة الصناعية الإضافية . وهذا يعني في عالم الواقع أنه لابد من توفير استثمار إضافي في القطاع الفلاحي من أجل تحقيق تنمية في القطاع الفلاحي[2].

ومما سبق نقول بأن لويس دعا إلى ضرورة نمو متوازن في شتى القطاعات وبشكل متكامل ودون تفضيل قطاع عن قطاع آخر ، فهو يؤكّد أن تحقيق نمو في القطاع الزراعي الذي يزوّد السوق الوطنية بالسلع الغذائية و المواد الأولية يؤدي إلى توفير فائض في السلع الزراعية و فائض في اليد العاملة . وبالتالي فلو حدث في القطاع الصناعي نمو مماثل ، فإن هذا يؤدي إلى امتصاص ذلك الفائض من المنتجات الزراعية و اليد العاملة ، وهذا ما سمّاه ب **"فائض البطالة"** ، ويقول أنه إذا لم يحقق القطاع الصناعي نمو مماثل فإن ذلك ينعكس سلبا على النمو الحاصل في القطاع الزراعي من خلال انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وتضخّم عدد العاملين فيه ، مما يؤدي إلى انخفاض مداخل العاملين في القطاع الزراعي . إضافة إلى دلك فهو يتحدّث أيضا عن الازدواجية القائمة بين قطاعين كبيرين متباينين من حيث درجة تطور القوى الإنتاجية **أي وجود قطاع متطور إلى جانب قطاع تقليدي** ، من شأنه إحداث تأثيرات إيجابية ، لأنه لا يلبث هذا الأخير أن يتأثّر بالأول ويتبع خطاه في التطور نتيجة عامل التقليد و المحاكاة . وهذه نظرية فنّدها المفكّر **رودولفو استافنهاغن R.Stavenhagen** من خلال دراسته للتجربة التنموية في دول **أمريكا اللاتينية سنة 1971** [3] فقال : **" الواقع أن النظرة الصائبة هي أن تقدم المناطق المتطورة ... يكون على حساب المناطق المتخلّفة العتيقة التقليدية.و بعبارة أخرى فإن تجنيد رأس المال ، و المواد الأولية ، و المواد الغذائية ، والأيدي العاملة المتأتّية جميعها من المناطق المتخلّفة يؤدي إلى التنمية السريعة لأقطاب النمو ويُقْضَى على المناطق التي قامت بذلك التموين ليحكم عليها بالركود و التخلّف ".**

و هي حقيقة صادقة بالنسبة للقطاع الزراعي التقليدي اتجاه القطاع الحديث. نظرا للعلاقات غير المتكافئة بينهما ، ويتبيّن ذلك بشكل بارز في عنصر العمل ، نظرا لأنه العنصر الأكثر توفّرا في القطاع التقليدي . أما عنصر رأس المال خاصة في شكله النقدي فيكاد يكون منعدما فيه.

---

(1) عبد الوهاب أمين : مرجع سابق ، ص 61 .

(2) د/ محمد عبد العزيز عجيمية و د/ محمد علي الليثي : مرجع سابق ، ص 154 – 155 .

(3) حسن بهلول : القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1976، ص 220 – 221 .

2- نمـــوذج ميـــردال المزدوج : Myrdal

ميردال من خلال تحدثه عن آثار عدم التناظرات في التجارة الدولية يبين الركود بـــين الـــدول المتقدمـــة و المتخلفة بعيدا عن مساواة الإنتاجية الحدية و المداخيل يمثل من خلال ميل إلى الاختلال منـــه ابتـــداءا مـــن التوازن ،هذه الدوامة التي تزيد من الفوارق الإنتاجية بين المجموعتين.

ميردال ينظر من خلال سوء التوازن الجهوي في نفس البلد المجتمعات التي هي في تطور مـــستمر تجلـــب في المدن الكبيرة مدعمة نسبة التوسع .كل صدمة تؤدي إلى زيادة بشكل جزئي في منطقة ما تـــسمح بزيـــادة النمو الاقتصادي ، من بين المزايا :

- ✓ تغيير أشكال التبادل .
- ✓ عوامل ديمغرافية تمثل قوة الاختلال .
- ✓ المناطق الفقيرة لها أكبر نسبة ولادة .
- ✓ التوسع التجاري يزيد من حدة المشكلة
- ✓ دخول أو توسع الأسواق يسمح بزيادة المزايا التنافسية للصناعات المرتبطة بمراكـــز النمـــو الموجـــود وتستفيد من المردودية ولكنها لا تؤثر على الصناعات التي تعتمد على الصناعات التقليدية .
- ✓ زيادة نمو المدن الصناعية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية .
- ✓ أثر الترويج لا يغطي أثر الركود إلا إذا كان الدخل والشغل في القطاعات الأكثر تخلفا كما هو الحال في الدول المتقدمة.
- ✓ القطاع الريفي لم ينتج مواد أولية ضرورية للقطاع الصناعي المزدهر، هذا الأخير أهمل القطاع الريفـــي كمورد للمنتجات الأولية. وحتى القطاع الصناعي لم يزد من توسع الـــسوق علـــى حـــساب المنتجـــات الفلاحية.

كما يتحدث ميردال عن مميزات القطاع التقليدي بأنه :

- ✓ ذو زراعة ريفية .
- ✓ ذو صناعة تقليدية .

المطلب الرابع : نظريات أخرى حول التنمية الفلاحية

هناك عدة باحثين مختصين في الميدان الزراعي تكلموا عن التنمية الفلاحية ، وهذا من خلال تطرقهم إلى عدة نظريات سأذكر أهمها وهي :

I- نظرية ت دبليو شولتز T. schultes :

إن ما جاء في كتاب الأستاذ **ت دبليو شولتز** من آراء حول تطوير الزراعة التقليدية تعد الأفكار الأكثر تأثيرا في السياسات التي تهدف إلى تطويرها .

لقد حاول شولتز تفسير السلوك الاقتصادي للفلاح في المجتمعات الزراعية الفقيرة ، بحيث شرح العديد من الحقائق الخاصة بالزراعة التقليدية ،إلا أنها أهملت و لم تعط مكانتها الحقيقية.

وفي هذا الإطار ذهب إلى تعريف الزراعة التقليدية بأنها ذلك القطاع الفقير الذي يتصف بتوازن خاص طويل الأمد بالنسبة إلى توزيع عناصر الإنتاج المتوفرة لدى الفلاحين .

" ويقصد شولتز بالتوازن الطويل الأمد الخاص بالزراعة التقليدية ذلك التوازن الذي يشبه التوازن الكلاسيكي الطويل الأمد في حالة السكون أو القريب جدا من التوازن الكلاسيكي الطويل الأمد " .

ويرى فيه بأنه التوازن الذي قد يحققه الاقتصاد أو أي قطاع من قطاعاته عند نفاذ جميع الفرص الاقتصادية المتاحة والخاصة بالأسلوب للإنتاج القائم .

وحسب أفكار شولتز لا يوجد هناك فرص غير مستثمرة في الزراعة التقليدية لكي يتم استخدامها من طرف الفلاحين لزيادة الإنتاجية الفلاحية ، وأن مجال عدم الكفاءة الإنتاجية في توزيع عناصر الإنتاج هي قليلة نسبيا في قطاع الزراعة التقليدية ، كما ركز شولتز على دراستين في **الهند** و **غواتيمالا** في تأكيده على أن الفلاحين التقليديين يبذلون كل ما لديهم من كفاءة مهنية ، وتوزيع أمثل لها إلا أنه في ظل الأسلوب الإنتاجي التقليدي تكون المساهمة في العملية الإنتاجية ضئيلة في نموها وعلى الرغم من زيادة الادخار والاستثمار بالمقارنة مع عناصر الإنتاج المتاحة فإنها لا تقدم سوى فرص قليلة من النمو ، ثم إن عائدها قليل مقارنة مع كفاءة الفلاحين والعوامل المحيطة بالجانب الإنتاجي جعلت الفلاحين لا يضيعون الفرص المربحة كما سيستفيدون منها حسب درجة كفاءتهم .

وهذا هو الشيء الذي جعل شولتز يؤمن بأن الفلاح التقليدي فقير بالرغم من كفاءته .

وفيما يخص مفهوم التحول نحو التنمية ، يرى في ذلك شولتز بأن هذا يتحقق عن طريق التجارب المتعاقبة للفلاحين والخاصة بالفرص الاقتصادية الجديدة وأن الفرص الاقتصادية في أغلب الأحيان ما هي إلا تحسينات في التقنيات الإنتاجية ، حيث أن الزيادة في الإنتاج الزراعي تعتمد على استخدام وسائل الإنتاج المستحدثة ، إضافة إلى عناصر الإنتاج والفرص التسويقية ، وفي هذا الشأن يرى المفكر **شولتز** بأن مفتاح عملية التنمية هو تطوير المعرفة التي تمكن من تحسين الأسلوب الإنتاجي و التركيز على السياسة السعرية ،

وسياسة الاستثمار في البحوث و الاستثمار في رأس المال البشري إضافة إلى كل هذا فإن السياسة التطبيقية الخاصة بالزراعة التقليدية تتطلب ما يلي :

- ✓ تشخيص العناصر الزراعية الفعالة من خلال العائد .
- ✓ إيصال هذه العناصر إلى الفلاحين بعد التأكد من فعاليتها .
- ✓ تدريب الفلاحين على هذه العناصر وتعليمهم عليها بكفاءة ، باعتبارها سياسة دائمة وارتباطها بالعمل الفلاحي .
- ✓ اتخاذ الإجراءات و التدابير التي يتم التحكم والسيطرة على نمو السكان مقارنة بنمو الإنتاج الزراعي (الغذائي) .
- ✓ التحكم في تذبذب أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي برسم سياسة واضحة المعالم وإزالة كل العراقيل التي من شأنها أن تخفض من أسعار المنتجات الحقلية .

وحسب شولتز فإن هذه الإجراءات إذا ما اتبعت جملة ، فإن عملية التنمية الفلاحية ستصبح ذات ديناميكية[1] .

II- نظريـــة دان ديكيـــا :

يعتبر دان ديكيا من الاقتصاديين الذين حاولوا نوعا ما التفاعل مع أفكار شولتز فيما يخص تنمية الفلاحة التقليدية وإن اتفق معه في بعض الأفكار فقد اختلف معه في بعض الآخر .

فمن المعطيات التي اتفق دان ديكيا مع شولتز تبدو في تركيزه على أهمية النمو السكاني كعامل أساسي على التنمية الفلاحية، إذا كان هناك عدم توازن بين معدل نمو الإنتاج و معدل نمو الاستهلاك.

وبالرغم من اعترافه بالفلاحة التقليدية كما جاء في تحليل شولتز إلا أنه اختلف معه في عامل الكفاءة ، بحيث يرى دان ديكيا أن الكفاءة لا تؤدي بالضرورة إلى حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وخاصة العمل .كما يرى أن ضغط السكان بالنسبة للفلاحة التقليدية له طبيعة خاصة ، والذي لا يتماشى مع هذا العامل باعتباره يؤثر على توفير الغذاء لهذه الزيادة السكانية كون أن الفلاحة التقليدية ذاتية التشغيل وأن العمل المتبقي سيسمح فقط بالبقاء على قيد الحياة دون مراعاة الإنتاجية الحدية للعمل .

فتحليل دان ديكيا حول الضغط السكاني ومدى تأثيره على الفلاحة التقليدية يعتمد فيه على قطاعين ، القطاع الأول هو الذي ينتج فائضا أما القطاع الثاني هو الذي يعاني من الضغط السكاني وعدم تركه آثارا إيجابية وبالتالي لا يوفر إدخارا ولا استثمارا فهو بمثابة عائق في وجه التنمية الفلاحية، ويرى دان ديكيا أن

[1] نضال كامل : الأسس النظرية في التنمية الزراعية العراقية ، مطبعة الحوادث – بغداد، بدون تاريخ - ص 54-55 .

التنمية الفلاحية في الهند كان من الواجب أن تكون مصحوبة بتنمية عامة كما يأخذ بعين الاعتبار ثلاث إجراءات :

- ✓ إصلاح الكيان الفلاحي .
- ✓ توفير الأموال لتمويل الاستثمار الفلاحي .
- ✓ أن يكون هناك حد أدنى لدعم الأسعار وعليه فهذا الاقتصادي يعتقد بعدم جدية هذه الإجراءات التي لا تؤدي إلى حل معين إذا لم تعالج المشاكل العامة للتخلف [1].

III- نظريـــــة ليونـــاردو جـــوي :

ما ابتدأ به ليوناردو جوي حول التنمية الفلاحية هو بعض التساؤلات الخاصة بوضع سياسة التنمية الفلاحية لشولتز وعدم وضوح أفكاره فيما يخص نموذج الفلاحة التقليدية بكل أنواعها . وفي هذا الـــشأن انتقـــد ليوناردو جوي أفكار شولتز المتعلقة بالنموذج التقليدي موضحا انتقاده بالقول أن بعض الحالات الفلاحية ذات حد كفاف و التي تتوفر فيها فرص لم تستفد بعد و لم تصل الفلاحة بعد إلى التوازن في المدى الطويل .

كما يشير ليوناردو جوي في الكثير من الأحيان معتمدا في ذلك على خبرته في الفلاحة الإفريقية في إيجاد تغيرات لنظرية شولتز الواردة في كتابه بعنوان " **الزراعة التقليدية** " ومن بين هذه التغيرات التي يراها هامة ما أسماه بالدواعي الاقتصادية والتي قد تؤثر على الأسس الهامة و الواردة في سياسة شولتز الزراعية وضرورة تطبيق المكتشفات الفلاحية ، والتي قد تظهر من خلال تناقص رغبة الفلاحين لتطبيق هـــذه المكتـــشفات ، والتي قد تؤدي إلى زيادة العائد من الإنتاج ولكن بنسبة أقل من زيادة التكاليف ، هذا بالإضافة إلى ما هـــو متوقع في المستقبل من زيادة العائد الإنتاجي والتي قد تكون غير مرغوب فيها على نطاق التفصيل الزمني .

وإضافة إلى ذلك يرى الأستاذ ليوناردو جوي وجوب الأخذ بعـــين الاعتبـــار الجانـــب الثقـــافي و الاجتماعي ، حيث أنه يدعو الاقتصاديين بوجوب دراسة المشاكل الخاصة و المكتشفات ليس من الناحيـــة الفنية فقط بل أيضا بعلاقتها بالوسط الاجتماعي و البيئة التي سوف تطبّق فيها ومدى تلاؤمها مـــع هـــذا الوسط [2] .

---

[1] نضال كامل : مرجع سابق ، ص 55- 56 .
[2] نضال كامل : مرجع سابق ، ص 56- 57 .

IV- نظريـــــة هندركس وكريستنسن :

في مقالة للأستاذ **هندركس** والتي قسم فيها الدول إلى دول ذات نمو سريع في التنمية وأخرى بطيئة التنمية .

وحسب رأيه في هذا الشأن فإن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة الإنتاجية في الدول أو الأقطـــار التي حققت سرعة في النمو الفلاحي ترجع إلى :

- ✓ التوسع في الرقعة أو المساحة المزروعة .
- ✓ تغيرات في طبيعة ونوع المحاصيل المزروعة
- ✓ تغيرات في مردودية المحاصيل .

أما فيما يخص **كريستنسن** فيشخص عوامل متعددة من شأنها التأثير على التنمية الفلاحية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ✓ نصيب الفرد من عائد الأرض .
- ✓ مدى الاستخدام الأمثل للعمل الزائد (الفائض) .
- ✓ مدى استعمال رأس المال في تمويل المشاريع للاستثمار الفلاحي .
- ✓ التحفيزات الاقتصادية لزيادة العائد الإنتاجي .
- ✓ اعتماد حجم الحقل بحيث يكون ذا كفاءة إنتاجية .

وهكذا يتبين أن هناك عوامل عديدة تعمل على نمو الإنتاجية الفلاحية ، فهذه العوامل منها ما هو على مستوى الحقل ومنها ما هو خارج الحقل ،كخدمات الإرشاد الفلاحي، التمويل وغير ذلك [1] .

[1] نضال كامل : مرجع سابق ، ص 62 .

المبحـــــث الرابـــــع : تجارب بعـــــض الدول

فتئت كثير من دول العالم في تبنّي عدة استراتيجيات تهدف إلى الرفع من مستوى إنتاجية قطـــاع الزراعـــة وتحقيق الأمن الغذائي ، ودعمها للتكفّل بتطوير هذا القطاع والمتمثلة في أهم الإنجازات و الأنـــشطة الـــتي حقّقتهـــا هذه الدول ، وسنعرض منها خمسة نماذج وهي :

المطلـــــب الأول : تجـــــربة الصين

تضع حكومة الصين الزراعة في مقدمة أوّلياتها مع التركيز على إنتاج الحبوب لتأمين الغذاء بالاعتماد علـــى النفس ، وتعتبر الحكومة هذا النهج من الضرورات الملحّة لضمان الاستقرار الاجتماعي و التنمية السريعة و المستدامة للاقتصاد، ومعالجة قضايا العمالة الريفية و الدخل . وتجنّب الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء و المخاطر التي ترافق ذلك ، فطرحت الحكومة الصينية عام **1985** إســـتراتيجية تنميـــة الزراعـــة بـــالعلوم والتكنولوجية ووضعت من أجل ذلك خطّة تنفيذية تسمّى "**خطّة الشرارات النارية** " طبقا لهـــذه الخطّـــة دخل عدد كبير من الخبراء و العلماء إلى القرى الريفية لنشر العلوم و التكنولوجية من أجل تحريـــر القـــوة الإنتاجية المتخلّفة فيها ، وتشمل هذه الخطّة دعم المشاريع الفنية المتقدمة و الملائمـــة و المتّـــسمة بقلـــة في الاستثمار وسرعة في العودة بالنفع على المستثمر استغلالا بالموارد الريفية لتأسيس عـــدد مـــن الوحـــدات الإنتاجية التي تقوم على العلوم و التكنولوجية حتى تلعب دورا نموذجيا في عمليـــة التعـــديل في التركيـــب الاقتصادي الريفي ومنتجاتها وابتكاراتهم من الآلات و الأجهزة الصالحة الاستعمال في الريف و المؤسسات الإنتاجية الريفية مع صنعها بالكميات المطلوبة وإعداد الموارد البشرية المتخصصة في الإدارة و في العلـــوم و التكنولوجية وتطوير الزراعة العالية المحصول و الجودة و المردود وتأسيس نظام الخدمة الاجتماعية الريفيـــة إضافة إلى تنمية اقتصاد الأرياف ذي الأحجام المختلفة [1].كما وضعت الحكومة مجموعة من الأفكار شملت **27** إجراء جوهري مفصلا لضمان الدعم المالي و الحكومي و التكنولوجي لقطاع الزراعة ، كما ذكـــرت الأفكار التي جاءت في حوالي **9800 رمز** صيني أن الصين تقدّم الدعم لبعض المحاصيل وتمويل المـــزارعين لاستخدام سلالات البذور الجيدة و الميكنة الزراعية وأنشأت الدولة قنوات لتقديم الدعم المـــالي للزراعـــة ، وتقييم آلية لتقديم مدخلات ثابتة للزراعة [2]. حسب إحصائيات **2003م** تم تنفيذ **120 ألف** مشروع في ظل تطبيق "خطّة الشرارات النارية" منذ **20 عام** وتم إنشاء **134** منطقة ذات تقنية مكثفة تابعة للخطّـــة وعلى مستوى الدولة و**227** صناعة ركائزية إقليمية على مستوى الوطن [3].

---

(1) نشر الشرارات العلمية من أجل إغناء الفلاحين ، الصين 2003 ، بتصرّف .
2006-03-30 ,http://www.chinaculture.org/cnstatic/doc/photo/kjxha.doc.

(2) وكالة أنباء شينخوا ، الصين ، تصدر سياسات لتعزيز دعم قطاع الزراعة 2005/01/31 .
(http://www.arabic.xinhuanet.com)

(3) نشر الشرارات العلمية من أجل إغناء الفلاحين ، الصين 2003 . مرجع سابق .

ومنذ عام **1997م** تمكّنت الصين من تحسين أساليب الرّي في مساحة تبلغ **13 مليون هكتار** ، ممـا أدّى إلى زيادة الغلاة وحدوث وفر قدره **10 مليارات م^3** من المياه سنويا .

وزادت الصين ميزانيتها الزراعية عام **1998 50 %** مقارنة بعام **1996** وباشرت بسلسلة من الإجراءات القصيرة و الطويلة الأمد لتعجيل النمو الزراعي و التنمية الاقتصادية بشكل عام [1].

إضافة إلى الحد من مستويات الفقر، كما أن الفلاحون الصينيون يحصلون على إنتاجية عالية من حقولهم لمدة استمرت أكثر من ثلاث آلاف عام دون أن يعتمدوا على خصوبة تربتهم ، بل على العكس من ذلك فقد ساعدوا بطريقتهم هذه في الحفاظ عليها وزيادة خصوبتها إلى حدّها الأقصى . بعدما ضاعفت الحكومة حجم الاستثمارات في المجال الزراعي المدعمة بالعلوم و التكنولوجية قد ساعد ذلك على ارتفاع حماسة الفلاحين في القيام بالأعمال الزراعية ارتفاعا ملحوظا :

- في مقاطعة **شاندونغ** الصينية استطاعت الفلاحة أن تحصد القمح بآلة الحصاد الضخمة في الحقول الزراعية للقمح العالي الجودة .
- أنشأ تاجر من **هونغ كونغ** في أرض الصين الأم مجموعة إنتاجية ضخمة للزراعة الحديثة **15 ألف** نبتة للشمّامات ذات الخطوط الشبكية التي تم زرعها بتقنية حديثة بالاستغناء عن التربة .
- استطاع فلاح من ضاحية **بكين** حل المشاكل التي واجهته أثناء زراعة العنب باستخدام جهاز **" المعلومات الكاملة عن الزراعة "**.

المطلب الثاني : تجارب دول أمريكا اللاّتينية [2]

في أمريكا اللاّتينية و البحر الكاريبي ، اتخذت **جمهورية الدومينيكية** إجراءات لتشجيع الإنتاج الغذائي وتعزيز مداخل الأسر بهدف حق الحصول على الأرض لألفي إمرأة . واتخذت **كوستاريكا** كذلك خطوات لتحسين فرص الحصول على الأرض و العدالة في توزيع الدخل من خلال برامجها من بينها برنامج قطري للمساعدة يرمي إلى تعزيز الإنتاج التي انتفع منها في عام **1999م** زهاء **29.241** مواطنا ، وبرنامج التنمية الزراعية بشبه **جزيرة نيكويا** الذي شارك في تنفيذه **26.00** أسرة ، وقدّمت **نيكاراغوا** ضمن برامجها لإعادة توزيع الأراضي ، قطعا من الأراضي إلى **50.000** أسرة ، وبادرت **بوليفيا** بإجراء إصلاحات قانونية لتعديل وتحديث شروط توزيع الأراضي وحقوق الملكية بهدف تعزيز التنمية .

---

(1) ، (2) عمّاري جمعي : مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في المجال الصناعة الزراعية الغذائية – مداخلة في الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة باتنة .

المطلب الثالث : تجربة الجمهورية التونسية [1]

بالرغم من الظروف المناخية الصعبة التي تمر بها تونس للسنة الرابعة على التوالي، فقد تميزت سنة **2002م** بالبدء في تنفيذ مكونات سياسة التنمية الزراعية المبرمجة في إطار الخطة العاشرة للتنمية (**2002-2006**)، و التي ترتكز أساسا على تحقيق استدامة نمو الإنتاج وتواصل نسقه لدعم مسارات الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تنمية الريف ومواصلة تعبئة و إحكام استغلال الموارد الطبيعية.

وقد تركزت أهم الإجراءات التنموية خلال سنة **2002م** بالإضافة إلى مواصلة برامج هيكلة قطاع الزراعة والصيد البحري وتأهيله وتحسين محيطه العام، لغرض تنمية قطاعات الإنتاج ومجابهة الصعوبات المناخية وتنمية وحماية الموارد الطبيعية على حماية القطاع الزراعي من الظروف المناخية الصعبة التي عرفها القطاع الزراعي خلال الموسم **2001-2002م** ، حيث تم اتخاذ عدد من الإجراءات لمساعدة الفلاحين على تخطي هذه الظروف، وقد شملت هذه الإجراءات العديد من القطاعات كالزراعات الكبرى والأشجار المثمرة وتربية الماشية. وقد مكنت هذه الإجراءات من المحافظة على الثروة الحيوانية و دعم الإنتاج الفلاحي و بالتالي تزويد السوق التونسي بمختلف المنتجات.

تم الشروع خلال عام **2002م** في تنفيذ خطة عشرية إضافية تهدف إلى تنمية وحماية الموارد المائية من خلال دعم المخزون المائي وضمان أمن مائي مستديم، بالإضافة إلى دعم البرامج الرامية إلى الاقتصاد في الماء وتطوير التقنيات الخاصة بمعالجة المياه المالحة والمستعملة لتوفير المزيد من الموارد القابلة للاستغلال، كما تشمل الخطة على عملية التغذية الاصطناعية للمياه الجوفية.هذا وقد تواصلت العناية بالمناطق المروية بهدف توسيعها وإحكام استغلالها وذلك من خلال تدعيم برامج تساهم أكثر في ترشيد استخدام المياه. ويتم العمل أيضا على تكثيف الإنتاج بهذه المناطق للارتفاع من إمكاناتها الاقتصادية و جعلها تساهم أكثر في انتظام الإنتاج الفلاحي واستيعاب المزيد من اليد العاملة.

المطلب الرابع : تجربة المملكة المغربية [2]

تركزت الجهود القطرية المبذولة لتعزيز أوضاع الأمن الغذائي في المملكة المغربية على البرامج التالية:

أ- **برنامج الحد من آثار الجفاف** : يؤثر الجفاف على الاقتصاد الوطني المغربي ويحد من تنافسية زراعته. ويعتبر التحكم به توجها جديدا في التعامل مع هذه الظاهرة الطبيعية، من خلال برامج كبرى وذلك لغرض التوفيق بين ضرورة إنعاش قطاع الريف وإرساء السياسة الفلاحية على أسس متينة من أجل تعزيز فرص تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر وتشجيع نمو الناتج الزراعي. وقد خصصت الدولة لبرنامج الحد من آثار الجفاف حوالي **6,5 مليار** درهم لمعالجة هذه الظاهرة.

---

(1) مجموعة من الأساتذة : التوجهات و الجهود القطرية والقومية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي : نماذج من الجهود القطرية المبذولة في مجال تعزيز الأمن الغذائي لعام 2002 . بتصرف .

(2) مجموعة من الأساتذة : التوجهات و الجهود القطرية ، مرجع سابق . بتصرف .

ب- برنامج تأمين إنتاج الحبوب : لمواجهة التقلبات المناخية المتتالية خلال السنوات الأخيرة ، أصبحت ضرورة إعادة تأهيل قطاع الحبوب مسألة حيوية لضمان الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة للسكان الريفيين وضمان استقرارية النمو الإقتصادي. وفي هذا الإطار أظهرت الدراسة التي اعتمدت المسوحات الأولية للإمكانيات الطبيعية لمختلف المناطق، بإمكانية تأمين حد أدنى من إنتاج الحبوب خلال سنة جافة يصل إلى **62 مليون قنطار**، منها **22 مليون قنطار** من القمح الليّن و**17 مليون قنطار** من القمح الصلب و**23 مليون قنطار** من الشعير. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير الشروط الكفيلة ببلورة الإمكانيات الإنتاجية لكل منطقة.

المطلب الخامس : تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية [1]

يتأثر الإنتاج الزراعي في موريتانيا بعدة عوامل من أهمها الطبيعة الصحراوية لمناطقها الجغرافية ، حيث تغطي حوالي **75%** من مساحتها ، كما أن الكميات المتساقطة من الأمطار سنويا غالباً ما تكون قليلة وتفتقر إلى عدم الانتظام مما انعكس على الإنتاج الزراعي الوطني حيث أصبح لا يغطي إلا نسبة لا تزيد عن **40 %** من الاحتياجات الوطنية الغذائية، مما يتطلب بذل الجهود اللازمة لاحتواء النقص الحاصل في الغذاء، وعلى الرغم من عدم توفر المعلومات الدقيقة حول المجموعات المستهدفة والمهددة بنقص الغذاء، فقد قامت الدولة بإنشاء هيئات ووحدات ومجموعات وطنية وتزويدها بالمستلزمات الضرورية للتدخل ومتابعة الأمن الغذائي للمواطنين .

وتتركز الجهود المبذولة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في موريتانيا على إيجاد برامج وآليات فعالة تتلخص في الآتي:

1 - جمع وتطوير الإحصائيات المتعلقة بالزراعة و البيطرة والغذاء.

2 – إنشاء وإقامة هيئات ومؤسسات ولجان تعمل على تحقيق الأمن الغذائي

3- إقامة استثمارات ضخمة على شكل مشاريع إنتاجية كبيرة لصالح المجموعات السكانية تعمل على زيادة الدخل وتامين الإحتياجات الغذائية والاستهلاكية.

4 - وضع التشريعات اللازمة للاستفادة من العون الغذائي والاستثمار في المجال الغذائي.

5 - وضع الخطط الطارئة لتزويد المواطنين بالغذاء في سنوات الجفاف .

---

[1] مجموعة من الأساتذة : التوجهات و الجهود القطرية ، مرجع سابق .

المطلب السادس: تجربة المملكة العربية السعودية [1]

تعمل المملكة العربية السعودية على بذل الجهود في تعزيز أوضاع الأمن الغذائي من خلال توفير الغذاء للمواطنين والمقيمين وتشجيع المزارعين وتقديم الدعم اللازم لهم. وفي هذا السياق قامت الدولة بإنشاء المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق والتي أنيط بها مهمة القيام بشراء القمح من المزارعين بأسعار تشجيعية، ومن ثم القيام بتحويله إلى دقيق بواسطة مطاحن المؤسسة وتسويقه في الأسواق المحلية بأسعار محددة وفي متناول جميع فئات المستهلكين . كذلك تقوم الدولة بشراء محصول التمر من المزارعين بأسعار تشجيعية بغرض تشجيعهم على التوسع في زراعته.

ونتيجة لهذه الجهود فقد حققت المملكة الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات ومنها القمح والتمور والألبان الطازجة وبعض الخضروات ، وتحقق المملكة فائضاً في إنتاج التمور يتم تصديره إلى الدول المجاورة أو يقدم كإعانات للدول الفقيرة، كما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الأخرى.

واتبعت المملكة سياسات لتقييم مسيرتها التنموية الزراعية لتنظيم الأنشطة الإنتاجية للتقليل من المحاصيل الزراعية ذات الاحتياجات المائية الكبيرة، وخاصة في مجال تقليص الإنتاج من القمح إلى حدود الاكتفاء الذاتي فقط،وتقليل إنتاج الشعير بشكل كبير للمحافظة على المياه ، ويتم العمل حالياً التركيز على السلع الزراعية التي تتمتع المملكة بميزة نسبية في إنتاجها ، إضافة إلى التركيز على استخدام المياه المعالجة . ومما لا شك فيه أن هذا التوازن في استخدام المياه وفقا للاحتياجات المحلية سينعكس إيجابا على إحداث التنمية المستدامة وتوفير الأمن الغذائي كما أن السياسات التسويقية التي تم اتخاذها قد ركزت على تنظيم الأسواق وإيجاد البنية التحتية من طرق وأسواق ووسائل نقل ومراكز تبريد ستساهم في تقليل الفاقد ومساعدة المنتجين على تصريف إنتاجهم بأسعار مناسبة، وحصول المستهلكين على السلع بمواصفات جيدة, وكذلك تشجيع القطاع الخاص لإقامة مؤسسات وشركات متخصصة في مجال التسويق الزراعي والتصنيع الغذائي .

---

[1] مجموعة من الأساتذة : التوجهات و الجهود القطرية ، مرجع سابق .

خلاصـــة الفصـــــل

ومما سبق نجد أن الفلاحة (النشاط الزراعي) نالت مكانة كبيرة لدى المفكرين الاقتـــصاديين في مختلـــف المدارس و الاتجاهات ، وكان عامل التحدي الغذائي و الظروف التي عاشها المفكر دور كـــبير في صـــناعة تلك الأفكار وخلق المبررات و الدفاع عنها والتنظير لها ، وبالتالي انصب الاهتمام على كونهـــا مـــصدرا رئيسيا للغذاء ، ومصدرا للريع هذا والذي كان أهم عنصر شغل بالهم .

فنجد الفلاحة في الفكر الاقتصادي قد تباينت آراؤهم بين من جعلها من الضروريات و أنهـــا مقدّمـــة على الصناعة و التجارة كما اعتبرها ابن خلدون . وبين من اعتبرها من الأنشطة الثانويـــة وأنهـــا تخـــدم القطاعات الأخرى كالصناعة و التجارة وهذا عند التجاريين ، أما الفكر الطبيعي فكانوا عكس التجاريين ، فهم يعتبرونها القطاع الوحيد المنتج باعتبار الأرض عندهم العنصر المنتج للثروة . وبقية القطاعات الأخـــرى هي نشاطات عقيمة ، إضافة أنهم أعطوا أهمّية بالغة لطبقة المزارعين باعتبارهم هي الطبقة المنتجـــة . أمـــا الكلاسيك أيضا كان لهم الاهتمام بالقطاع الفلاحي ولكنّهم لم يعتبروه القطاع الوحيد الذي ينتج الفائض الاقتصادي كما كان يعتقد الطبيعيون ، بل كل القطاعات تساهم في تحقيق الفائض الاقتصادي . واعتبروا أن الإنتاج الزراعي يتّصف بقانون تناقص الغلة و الذي يختص بالزراعة فقط ، إضافة إلى أنهم أعطوا للريـــع أهمية كبيرة باعتباره أنه الحصّة التي يأخذها أصحاب الأراضي الزراعية ، نفس الشيء عند النيوكلاســـيك فكان لهم نفس الاتجاه مع الكلاسيك من جانب قانون تناقص الغلة إلاّ أنهم طوّروه وامتدّ أثره على العرض و الطلب الزراعيين وأثمان المنتجات الزراعية .هذا بالنسبة في الفكر الاقتصادي ، أما في نظريات التنمية فقد اختلفت الآراء ، منهم من جعل هذا القطاع في أولويات التنمية عن القطاعات الأخرى وأن تطويرها يؤدّي إلى تطوير و تنمية كل القطاعات وخاصة القطاع الصناعي بحجّة أنّها تمدّ الصناعة النّاشئة بالأيدي العاملـــة الرخيصة وبذا تنخفض تكلفة الإنتاج الصناعي وتزداد قدرته على المنافسة الداخلية و الخارجيـــة فتتطـــور الصناعة . ومنهم من أعطى للقطاع الصناعي أولوية عن القطاع الفلاحي باعتبار الأول يمدّ الثاني بـــالآلات ووسائل الإنتاج المتطورة و الحديثة التي بدورها تؤدّي إلى تطوير الإنتاج الفلاحي وبالتالي الفلاحة . ومنهم من دعا إلى الازدواجية الثنائية بين قطاعين **كآرثر لويس** الذي استعمل مصطلح الاقتصاد المزدوج و فائض البطالة ، وقد ركّز في دراسته إلى التشابك بين التنمية الفلاحية و الصناعية،ولكي تأخذ التنميـــة الـــصناعية مكانها فإنه لا بد من توفير الغذاء للعمالة الصناعية الإضافية **أي** امتصاص فائض البطالة مما يؤدي إلى تنميـــة الاقتصاد القومي . أما النظريات الأخرى كنظرية **شولتز و دان ديكيا وليوناردو** فقد دعـــوا إلى تطـــوير الزراعة التقليدية ، وإلى توعية الفلاح الفقير وذلك من خلال الإرشاد الفلاحي وإدخـــال التكنولوجيـــة في القطاع الفلاحي اللذان يؤدّيان إلى تطويره ، وبالتالي توفير المواد الغذائية للسكان والمواد الأولية الـــصناعة وتوفير العمل

وأخيرا قدّمنا نماذج لبعض الدول التي انتهجت سياسات وتبنّت استراتيجيات في الإصلاح الزراعي ويظهر أن هذه الدول سلكت طريقين ، أحدهما [1] طريق الإصلاح التدريجي المعتمد بالدرجة الأولى إلى تشجيع الملكية عن طريق توزيع الأراضي ، و الثاني هو طريق الثورة و التغيير الجذري الشامل وذلك عن طريق إصدار قوانين الإصلاح الزراعي التي تحدّد الملكية الزراعية ، وتوزعّها على الفلاحين وفق حدود معيّنة،وهذا يدلّ أن هناك اهتماما كبيرا للفلاحة، ونهوضا بها .

إلا أن العناية الحقيقية بها لم تعرف طريقها إلى التجسيد في الجزائر،حيث ظلت جل الاستثمارات توجه إلى القطاع الصناعي باعتباره أكثر عائدا وأكثر إنتاجية مع أن أحسن عائد هو ذلك الذي يؤدي بالاقتصاد إلى تحقيق أهم الحاجات للسكان وهو الغذاء ،وهو ما سندرسه في الفصل الثاني من خلال معرفة مكانة القطاع الفلاحي وتطوره في التجربة التنموية بالجزائر .

(1) عبد الرزّاق الهلالي : المجتمع الريفي العربي و الإصلاح الزراعي ، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر – القاهرة – ص 52 .بدون تاريخ .

الفصل الثاني :

مكانة الفلاحة في التجربة التنموية الجزائرية

مقدمـــــــة الفصل

إذا أردنا معرفة الفلاحة في الجزائر ، وجب تتبّع الجهود التي بذلت منذ الاستقلال فيما يخص الاستثمارات والتشريعات والتكوين باعتبار أن هذه أهم مظاهر الاهتمام بالفلاحة في الجزائر المستقلة بغـــرض اللحـــاق بالدول المتقدمة فيما يخص تلبية الطلب على المنتجات الغذائية ، الذي لن يكون إلا بعـــد القـــضاء علـــى مخلّفات الاستعمار الذي سيطر على البلاد مدة **132** سنة ، قام خلالها بتغيير الهيكل الاقتصادي الذي كان فيه النشاط الزراعي أهم نشاط إنتاجي . وعرفت الجزائر بأنها بلد مصدّر للقمح لتصبح بعد ذلك في ظـــل الاستعمار تصدّر الخمور و الحمضيات في إطار تخصيص الإنتاج في ظلّ الدولة الفرنـــسية وتغـــيير ملكيـــة الأرض لتكون في صالح المعمّرين وفي صالح القطاع الخاص المعمّر بعدما كانت نسبة كبيرة مـــن الأراضـــي ذات علاقات ملكية عامة بنسبة **12%** أو علاقات الملكية الجماعية بنسبة **64%** أو علاقات ملكيـــة خاصة بنسبة **24%** . إذن فهيكل العلاقات الإنتاجية السّائدة في قطاع الزراعة كانـــت تـــسيطر عليـــه العلاقات الإنتاجية الجماعية سيطرة واسعة [1] . أما بعد الاستقلال فالجهود التي بذلت فهي إصـــلاحات هيكلية وتنظيمية تمثلت في تطبيق العديد من السياسات الزراعية التي تتماشى و النظام السياسي المطبّـــق في كل مرحلة تهدف كلها إلى تطوير وتنمية القطاع الفلاحي ليصبح قادرا على القيام بدوره في إطار التنميـــة الاقتصادية والنمو الديمغرافي المتزايد ، وهذا الدور يتمثل في :

- توفير الحاجيات الغذائية للسكّان بالكمية والنوعية التي تتماشى والنمو الديمغرافي .
- التقليص من حدّة البطالة بتوفير مناصب الشغل خاصة لسكان الأرياف .
- توفير المواد الأولية الزراعية للصناعة وتوفير المدخلات للقطاعات الأخرى .
- المساهمة في الدخل الوطني .
- مرونة الطلب على مخرجات القطاع الصناعي (الآلات، الأسمدة، المبيدات...الخ) .
- التقليص من التبعية إلى الخارج وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي ،ومرونة عرض الإنتاج الزراعي .

وللوقوف أكثر على هذا القطاع وتطور مراحله في الجزائر،فقد قسّمنا هذا الفـــصل إلى أربـــع مباحـــث :

المبحـــــث الأول : تطـــور القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الهيكلية و التنظيمية

المبحـــــث الثانـــي : تطـــور القطاع الفلاحي في ظل المخطّطات التنموية

المبحـــــث الثالث : تقييم شـــــامل للإصلاحات الهيكلية و المخططات التنموية

المبحـــــث الرابـــع : أهم المشاكل التي عرقلت نمو القطاع الفلاحي

---

[1] د : محمد بلقاسم حسن بهلول : الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال ، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1984 ، ص11 ،

المبحث الأول: تطـــور القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الهيكلية و التنظيمية

المطلـــــب الأول : مرحلـــــة التسيـــير الذاتـــي

الفـــــرع الأول : المراسيـــم المنظمـــة للتسيـــير الذاتـــي

بلغت المساحة الزراعية للملاّك الجزائريين عشية الاستقلال نسبة **50%** على غرار القطاع المملـــوك مـــن طرف المعمّرين المتمثل في القطاع الزراعي المحول إلى الخارج الذي شكّل الأرضية لتأسيس نظـــام التـــسيير الذاتي الزراعي [1]، فهذه المرحلة جاءت تلقائية واضطرارية لمجرد مغادرة المعمّرين لأراضيهم ومـــزارعهم ، وذلك لتفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي وكذا الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلثا المساحة الزراعية تقريبا وهي أجود الأراضي وأفضلها موقعا، مشكّلة من مزارع متّسعة، مستصلحة على نسق عصري وفق طرق علمية ومجهزة بمعدات متطورة ، مما اســـتوجب إصـــدار مجموعة من المراسيم متتالية وهي كالتالي :

- المرسوم رقم **62 .2** المؤرّخ في **1962/01/22** القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مـــع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوروبيين والجزائريين التي تم بموجبـــها بيـــع ممتلكات عقارية [2].
- من خلال هذا المرسوم حاولت الدولة الجزائرية فرض سيطرتها على الأراضي الشاغرة التي تركهـــا المعمّرون ، والتي بلغت مساحتها **250.000هكتار** .
- ثم جاء مرسوم **1963/03/22** الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم **63-90** الذي يقـــضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك ، فشمل هذا المرسوم **127**مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية (الخمور ، الحمضيات ، وبدرجة أقل الحبوب)[3].
- ثم المرسوم المؤرخ في **1963/03/22** الذي ينص على تحديد أعضاء المزرعة المسيرة تسييرا ذاتيـــا بخمس هياكل وهي:

1- **الجمعية العامة للعمال** وتتكون من الموظفين الدائمين في الاستغلال الزراعي وتعتبر الهيئـــة العليـــا تحدّد اختيار الرئيس ومجلس العمال .

2- **مجلس العمال** : يلتزم بتطبيق القرارات المنبثقة من الجمعية العامة ويراقب تنفيذها كما يمكنه اختيار لجنة التسيير والتي تتولى مهمة تسيير الاستغلال الزراعي .

---

(1) حسن بهلول : القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر – الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، رقم النشر485 /76 ، الجزائر 1976 . ص281 .

(2) ، (3) رابح زبيري : الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره – أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر 1997 - ص18 .

3- **لجنة التسيير:** تنتخب من طرف مجلس العمال ومهامها تتمثل في وضع برنامج التنمية الزراعية وكذا البرنامج السنوي للإنتاج و التسويق. وتصدر القرارات بشأن شراء المنتجات الضرورية، كما تقوم بوضع اللوائح بشأن القروض.

4- **الرئيس :** ويتولى مهمة متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من قبل التنظيمات السابقة .

5- **المدير :** ويعتبر ممثل للدولة يقوم بتنفيذ القرارات وله الحق في الطعن على كل قرار لا يتطابق ومبادئ التسيير الذاتي .

- ثم تلاه مرسوم أكتوبر **1963** الذي يقضي بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين ، وإلحاقها بالأملاك الوطنية وبذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية التابعة للدولة تقدر بحوالي **2.632.000 هكتار** موزعة على **2.191** مزرعة مسيرة ذاتيا وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجـــــدول رقم 03 : هيكلة المزارع المسيّرة ذاتيا

الفئات	عدد المزارع	%	مساحةالمزارع (هكتار)	%
أقل من 100 هكتار	76	3,1	373.000	14,1
من 100 – 500 هكتار	686	30,9	213.000	8,2
من 500 – 1000هكتار	620	29,0	448.000	17
من 1000 – 2000هكتار	510	23,0	711.000	27
من 2000 – 5000 هك	286	12,9	743.000	28,2
أكثر من 5000 هكتار	22	1,1	144.000	5,5
المجمـــــــوع	2191	100	2.632.000	100

المصـــــدر: محمد السويدي ، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986 ، ص144 .

- نلاحظ من الجدول أن عدد المزارع المشكّلة **37 %** منها مساحتها تفوق **1000 هكتار** ، وأن نسبة المساحة التي يستغلونها هي **61,6 %** وهي في اعتقادنا مساحة ضخمة يصعب التحكم في تسييرها لضعف الإطارات الفنية من مهندسين وتقنيين ومحاسبين ، مما نجم عنه تبذير الموارد المالية و الطبيعية وعدم التحكم في الإنتاج .

- كما أن علاقة الفلاحين بالأرض في ظل هذا التنظيم الذي ينص على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بما فيها الأرض وعلى اللامركزية في التسيير[1]، وكذا اعتبار العمال أجراء يتقاضون أجور شهرية مما لا يلزمهم المبادرة والحصول على إنتاجية أكبر .

[1] رابح زبيري : مرجع سابق ، ص 19 .

كما أن الجدول التالي يوضح التشغيل في القطاع الزراعي المسير ذاتيا :

الجدول رقم 04 :التشغيل في القطاع الزراعي المسير ذاتيا(الموسم الفلاحي 1967-1968)

نـــوع التشغيل	عـــدد العمـــال		
	الأقصى	الأدنـــى	المتـــوسط
التشغيل الدائم	120.500	109.800	114.620
التشغيل الموسمي	170.300	83.400	119.730
نوع آخر للتشغيل	23.300	13.400	18.210
المجمـــــوع	303.900	207.600	252.860

المـصـــدر:حاجي العلجة - تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1997 . ص 47 .

في هذه الفترة كان العمال في القطاع الزراعي يعزفون عن العمل فيه ويتجهون إلى القطاعـــات الأخـــرى وخاصة القطاع الصناعي بغية الاستفادة من الامتيازات التي خص بها العاملون بالقطاع وأقلها هو أن الأجر الذي كان يتقاضاه العامل في القطاع الصناعي يمثل أضعافا ذلك الوقت الذي كـــان يتقاضـــاه العامـــل في القطاع الزراعي حيث شهد الأجر الأدنى الفلاحي المضمون استقرارا في حدود **7,54** دج لليـــوم خـــلال الفترة **1967- 1972** ليرتفع إلى **12,25** دج لليوم الواحد خلال الفترة **1973- 1977** لينتقـــل إلى **28** دج لليوم سنة **1978** ليصل أخيرا في سنة **1980** إلى **33,68** دج لليوم في الوقت الذي كانت القطاعـــات الأخرى أكثر أجرا [1] . ونتج عن ذلك ترك الفلاحة وعالم الري والاتجاه إلى المدن وخاصة الكبرى منـــها فتقلص عدد العمال في القطاع الزراعي ، حيث تبين إحصائيات أن عدد العمال الأجراء بالقطاع الزراعـــي كان سنة **1966** يقدر ب **210.887** أجيرا وانخفض سنة **1977** إلى **192.604** أجير ويرجع ذلـــك إلى سبب رئيسي وهو ارتفاع الدخل في القطاع الصناعي مما أدى إلى ارتفاع عدد العمال في القطاع الصناعي من **129.537** عامل إلى **339.042** عامل .

(1) حمداني محي الدين : محاولة تقييم عملية التنمية الفلاحية بولاية المدية 1989 – 1999 ، رسالة ماجستير 2001 ، جامعة الجزائر ، ص 47 .

الشكل رقم03 : تطور الأجـر الأدنـى المضمـون خلال الفتـرة (67 – 81)

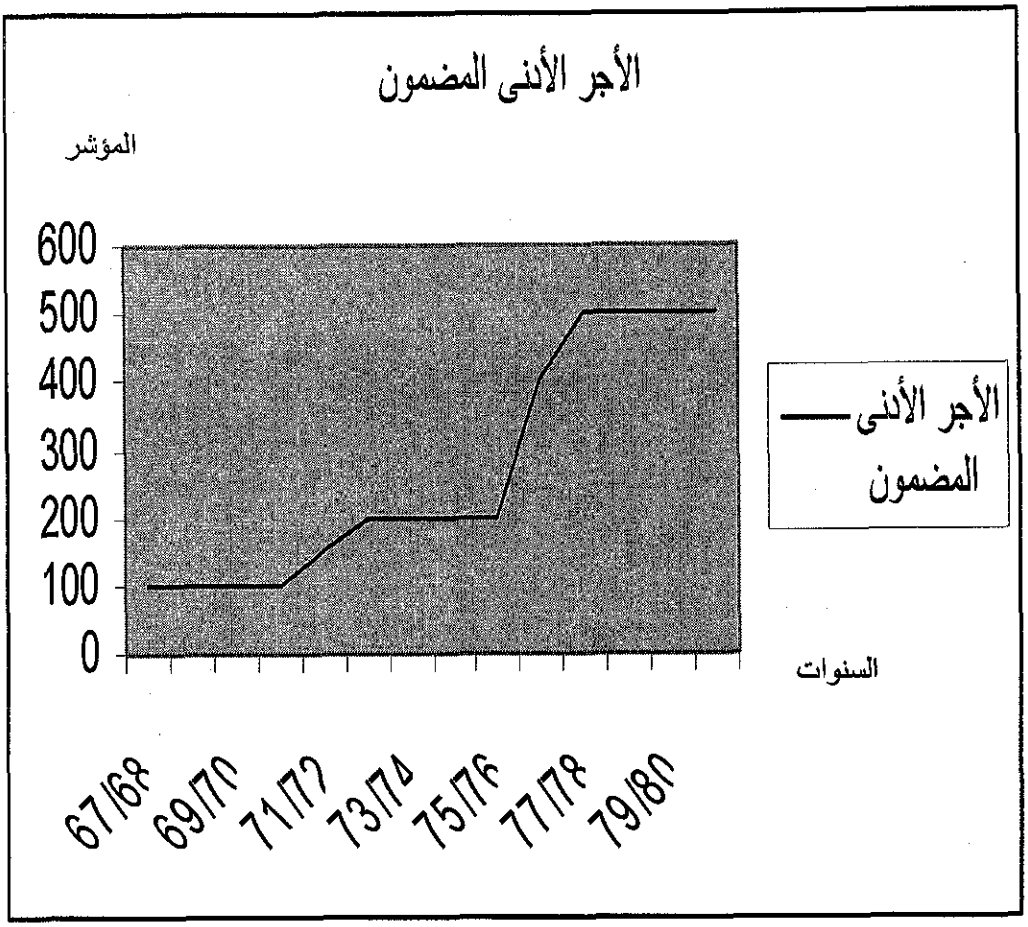

المصـــــدر : حمداني محي الدين ،رسالة ماجستير، مرجع سابق ص 48.

الفـــرع الثانـي : أهداف و نتائـج نظـام التسيـير الذاتـي

يهـــدف نظام التسيير الذاتي إلى :

- حماية الأراضي الزراعية وتأميم جميع الممتلكات العقارية لتصبح تحت سلطة الدولة .
- وضع نظام تسيير اللامركزي يكون فيه العمال منتجين ومسيرين .

ومن نتائـــجه نجد :

- وجود مزارع ذات مساحة شاسعة تفوق مساحتها **1000 هكتار** يصعب تسييرها وتنظيمها .
- تدهور الجهاز الإنتاجي وضعف الإنتاج .
- تفاقم تكاليف الإنتاج وعدم التحكم في إنجاز مخططات الإنتاج الزراعي .
- ضعف المداخيل واستمرار ضعفها كانت لها انعكاس سلبي على الإنتاج ، كما أن الاعتماد على العمـال الموسميين هو الآخر كان له انعكاس سلبي على الإنتاج لأنهم كانوا أجراء فقط لا تتوفر لديهم المهنية ،فهـم أغلبهم ليسوا فلاحين محترفين بل مجرد عاطلين عن العمل في الريف يتم اللجوء إلى قوة عملهم في مواسـم الجني و لم يكن للأجور التي يتقاضاها هؤلاء أيّة علاقة بالإنتاج .

الفـــــرع الثالث : تنظيـــم القرض الفلاحـــي في تلك المرحلـــة

لقد عرف القطاع المسير ذاتيا مشاكل في التمويل ناجمة عن عدم القدرة في الحصول على التمويل الكـــافي وفي الأوقات المناسبة . هذا الوضع فرض إعادة هيكلة وتنظيم القرض الزراعي ، حيث أوكلت للـــصندوق المركزي للشركات الفلاحية والاحتياط وللشركات الفلاحية للاحتياط مهمة منح القروض . ولمواجهة قلة الموارد المالية للصناديق المشار إليها أعلاه كانت الخزينة العامة تتدخل مباشرة في منح القروض للـــصندوق المركزي للشركات الفلاحية والاحتياط ونظرا لعدم توفر الموارد المالية العادية لدى الخزينة العامة فإنها كانت تلجأ إلى التمويل عن طريق الإصدار النقدي .

في ظل هذه الظروف كان القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في هذه المرحلة يعاني جملة من الصعوبات أهمها :

1- عدم الكفاءة ونقص التنظيم مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية و النوعية في المحاصيل الزراعية .

2- عدم تطبيق إجراءات توزيع الأرباح نجم عنه عدم القدرة على تسديد القروض وبالتالي عدم وجود ميل لتكوين احتياطي رأس المال المتعلق بالاهتلاكات. ونتيجة لهذه الصعوبات والفراغ الذي كان موجودا بـــين الشركات الفلاحية للاحتياط تم عام **1963** إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي أوكلت له مهمة تحقيق برامج الإصلاح الزراعي وتنظيم تسيير الاستغلال الزراعي للقطاع الزراعي المسير ذاتيا وكذا المراقبة الإدارية للصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط (*) .

3- تمركز القروض و التسبيقات والإعانات المرتبطة بتمويل القطاع الزراعي المسير ذاتيا لـــدى الـــديوان الوطني للإصلاح الزراعي حيث تم خلق لجنة قروض وتسبيقات تتولى طلبات القروض . وتـــشمل هـــذه اللجنة أيضا ممثل عن كل من وزارة المالية ، وزارة الفلاحة ، البنك المركزي ، الصندوق المركزي للقـــرض الفلاحي التعاوني ، الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط .

وأصبحت أموال الخزينة العامة لا توجه مباشرة إلى الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط بـــل توجه إلى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي. ورغم هذه التحولات فإن نظام التمويل بقي غير فعال وأمـــام تزايد عمليات اللجوء إلى الخزينة العامة كان لابد من البحث عن أطر أخرى لحل مشكلة التمويل الفلاحي.

في سبتمبر **1966** أصبح البنك المركزي يتدخل مباشرة لمنح قروض سنوية للديوان الوطني للإصـــلاح الزراعي بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط و الشركات الفلاحية للاحتياط على أن يتولى الديوان الوطني و الإصلاح الزراعي مهمة تسديد القروض واعتماد نظام التمويـــل علـــى مركزيـــة القرارات كان بحجة آنذاك أن نقص التنظيم و الإطارات في القطاع المسر ذاتيا جعله في تبعية اتجـــاه الإدارة العمومية .

(*) في أفريل 1963 أصبح يطلق على الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط اسم الصندوق المركزي للتعاونية والعصرنة الريفية في حين أصبحت الشركات الفلاحية للاحتياط تدعى المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي .

إن هذه الوضعية كانت سببا في ظهور عدة آثار سلبية أهمها :

1- تقييم الاحتياجات المالية لم تكن متطابقة مع الواقع وهذا لسبب عدم كفاية المخططات الفلاحية وعدم دقة التقديرات للنفقات الفلاحية .

2- عدم فعالية نظام مراقبة استعمال القروض مما جعل القروض الموجهة للتنمية الفلاحية توجه للاستخدام في مجالات الأجور بالإضافة إلى عدم كفاية حجم القروض . واستخدام هيئات التسويق لجزء من القروض الموجهة للقطاع المسير ذاتيا لتسييرها الخاص .

3- تحول الديوان الوطني للإصلاح الزراعي إلى هيئة بيروقراطية وعدم قدرته على متابعة وتحقيق مخططات التمويل [1] .

ونظرا للاعتبارات السابقة ، وبهدف اللامركزية للتسيير الذاتي الفلاحي وزيادة إنتاجية الاستغلال الزراعي من خلال إعادة هيكلة دوائر التمويل ودوائر التسويق ، تم في سبتمبر **1968** حل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وأصبح البنك الوطني الجزائري يتولى مهمة التمويل ، وأصبح الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني و الصناديق الفلاحية يخضع لمراقبة البنك الوطني الجزائري . حيث أنه يقوم بمنح الموارد المالية اللازمة للتمويل للصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني (والذي كان يقوم بوظيفة الوساطة بين البنك الوطني الجزائري و القطاع المسير ذاتيا) و الصناديق الجهوية. والشكل رقم **04** التالي يوضح ذلك :

(1) فريحة رشيدة : التمويل الداخلي للاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر(1962 – 1994) . رسالة ماجستير – جامعة الجزائر 1997- ص 156 .

الشكل رقم 04: هيكل تمويل القطاع الفلاحي

إلـــــى غايـــــة ← إلى غاية 1967 ← إلى غاية 1968

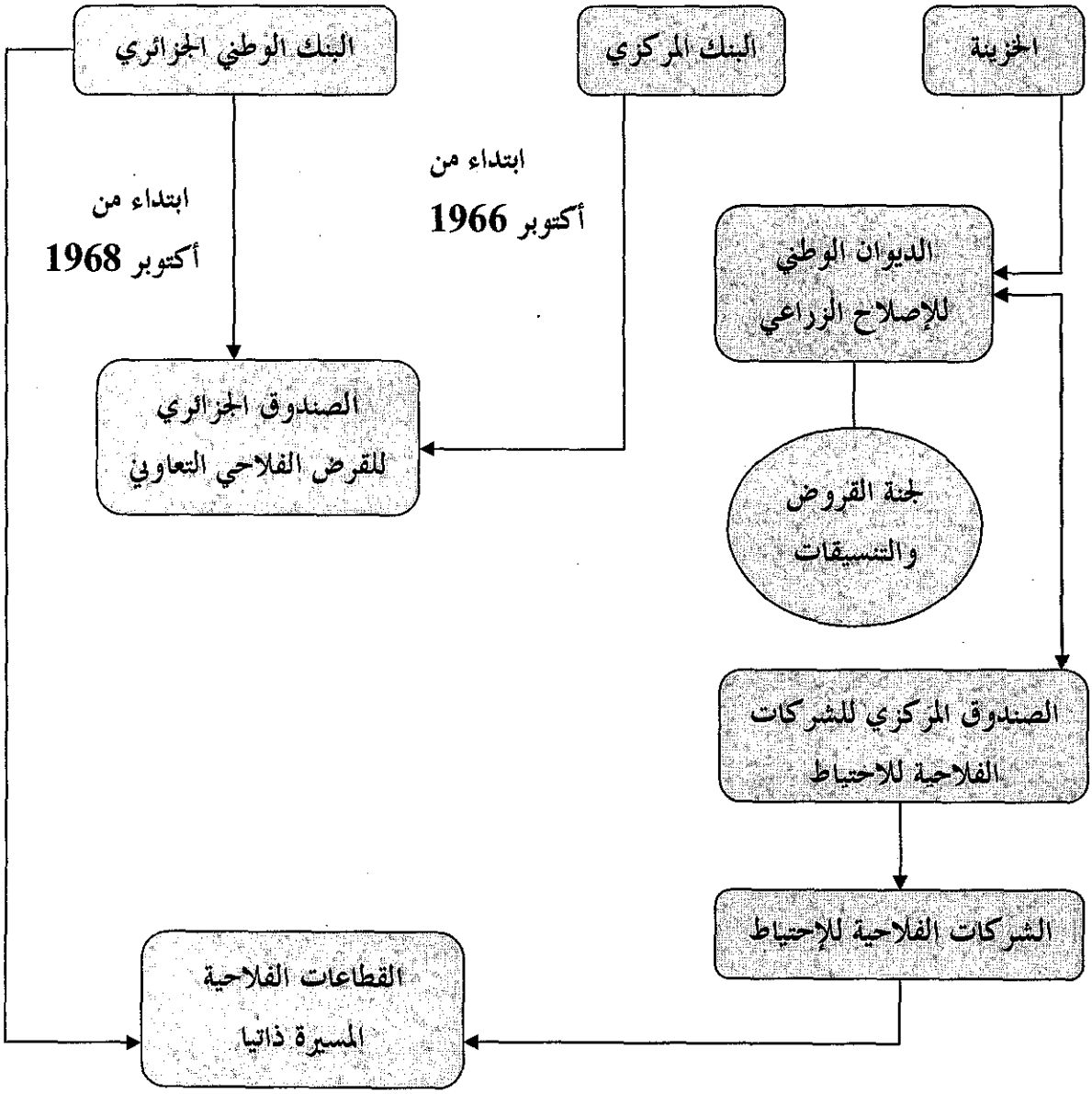

المصدر: **Mourad.Goumiri : L'offre de monnaie en Algérie ENAG/ Edition, Alger 1963. op.cit. P72**

إن البنك الوطني الجزائري ، الذي تم إنشاؤه في عام **1966** بهدف التكفل بتمويل القطاع الموجّـه للنظام الاشتراكي حيث كان البنك الوطني الجزائري أداة أساسية للتخطيط المالي حيث كان يقوم بتمويـل مختلف القطاعات ويتلقى موارده من الخزينة العامة ، أصبح ابتداء من عام **1968** يتولى المهام التالية :

1- تمويل القطاع الفلاحي .

2- منح القروض للقطاع الخاص .

3- ممارسة الرقابة المالية على المزارع الفلاحية المسيرة ذاتيا .

4- تمويل التجارة الخارجية.[1]

الفـــــرع الرابـــع: مصاعـــب تمويل القطاع المسير ذاتـــيا

لقد واجهت نموذج تمويل القطاع الزراعي المسير ذاتيا،المشار إليه أعلاه عدة مصاعب أو سلبيات،وهي كالتالي :

1- ارتباط التسديدات بأشكال إدارية كازدواجية الموافقة على الوثائق المرتبطة بالنفقات التي من المفروض أن تعطى من طرف صندوق القرض الفلاحي و المديريات الولائية للزراعة .

2- طبيعة العلاقة بين الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي(*) التعاوني و البنك الوطني الجزائري ساهمت في تأخير تنفيذ العمليات المالية . حيث أصبحت ميكانزمات التمويل مرتبطة بالإجراءات التالية :

أ – تحديد المبالغ القصوى لكل صنف من أصناف السلع و التجهيزات .

ب- يتم الموافقة على القروض الممنوحة من طرف اللجنة الولائية و الجهوية .

ج- دراسة طلبات القروض من قبل الصناديق الجهوية و المصالح التقنية المختصة للوزارة .

د- يتم منح الموارد المالية من طرف الخزينة العامة بناءا على الطلبات المحددة مـــن قبـــل الـــصندوق الجزائري للقرض الفلاحي .

3- عدم فعالية طرق تقييم الاحتياجات وكذا الاستغلالات لم تكن مدققة مما صعب عملية توزيع القروض وكذا مراقبتها .

4- إن القطاع المسير ذاتيا لم يستطع أن يحقق الأهداف التي سمى إليها بتغيير علاقات الإنتاج.رغم ما أوكل لمجالس العمال من مهام في التسيير و الرقابة إلا أن هذا الدور بقي شكليا أمام الجهاز الإداري الذي يتمتـــع بالسلطة والوصاية ، مما أثّر سلبا على مردودية القطاع المسير ذاتيا وتحول (**آليات التـــسيير التجـــاري إلى آليات تسيير إداري للاقتصاد الوطني**) [2] .لقد واجه البنك الوطني الجزائري الذي أوكلت إليـــه مهمـــة تمويل القطاع الفلاحي عام **1968** عدة مشاكل أهمها :

أ – صعوبة وتعقد إجراءات الحصول على القروض بالإضافة إلى تأخر الحصول عليها في وقتها المناســـب حسب مقتضيات القطاع الزراعي .

---

(1) بوزيدي سعيدة : تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض ، رسالة ماجستير 1997، جامعة الجزائر ص 132 .

(*) في نهاية 1966 أصبح الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني يقوم بشراء المعدات للقطاع الاشتراكي بواسطة رؤوس الأموال الممنوحة من طرف الخزينة العامة ووفق أطر تتناسب ومبادئ لا مركزية القرارات .

(2) حاجي العلجة : تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر1997، ص 53 .

ب – البنك الوطني الجزائري لم تكن له القدرة على مراقبة استعمال القروض نظرا لافتقاره لهيئة مختصة تقوم بذلك .

ج – انعدام التكامل و التنسيق بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية فيما يتعلق بتمويل القطاع الفلاحي .

د – البنك الوطني الجزائري لم يكن مختصا نظرا لقيامه بتمويل كل القطاعات بما فيها الزراعة وهذا ما لم يمكّن البنك الوطني الجزائري ، رغم الدور الذي لعبه في التمويل. فالبنك وإن كان يتمتع بسلطة مركزية من خلال مفوضيه في الولايات والذين من خلالهم يقوم بتمويل القطاع بواسطة وكالاته الولائية .

إلا أن الدور المفوضين كان ضعيفا، إذ اقتصر على تلقّي طلبات القروض وإرسالها إلى قسم التمويل على المستوى المركزي، كما تميزت هذه المرحلة بقلة وضعف الكفاءات و الإطارات [1]. فالبنك الوطني وإن كان من مهامه القيام بتسيير حسابات التعاونيات الفلاحية المسيرة ذاتيا و التابعة لقطاع الثورة الزراعية ، إلى جانب قيامه بمراقبة القروض في المجالات المحددة لها ، إلا أنه لم يستطع القيام بهذه المهام نظرا لكثرة و تشعب وظائفه حيث كان يقوم بتمويل كل القطاعات .

وفي الأخير رغم أن القطاع المسير ذاتيا يستحوذ على أخصب الأراضي ويمتلك التجهيزات الأساسية إلا أنه لم يستطع أن يحقق الأهداف المرجوة نتيجة لعوامل سأذكرها في المبحث الثالث ، وكانت النتيجة التي تم التوصل إليها هي ضرورة الإصلاح من أجل تحقيق الأهداف المراد تحقيقها فكان الإصلاح بإصدار قانون الثورة الزراعية .

المطلب الثاني : ازدواجية في القطاع الفلاحي

تميز القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال بازدواجية هيكلية تمثلت في وجود قطاع خاص يعاني من اختلالات [2] ناتجة عن نوع و حجم الأراضي، هيكل الاستغلالات، التقنيات الزراعية ... إلخ.

لقد كان القطاع الخاص يشمل الأراضي الفقيرة التي تقع في المناطق الداخلية التي تتميز بمناخ جاف. وهذه الأراضي التي كانت تستغل في تلبية حاجات الاستهلاك الذاتي، علما أن استخدام النقود في هذا القطاع كان شبه منعدم إلا في الحالات التي كان هذا القطاع يحقق فائضا يوجهه إلى السوق مقابل وحدات نقدية.

وكان هذا القطاع خلال الفترة **67–78** يشمل ثلاثة أصناف من الاستغلال هي:

1- الاستغلال المتميز بالاستهلاك الذاتي.

2- الاستغلال العائلي الذي كان يحقق فائضا قابل للتسويق.

3- الاستغلال المتطور ويمتلك وسائل تقنية عصرية ولديه موارد كافية ناتجة عن الفوائض المالية.

هذه الاستغلالات بأشكالها الثلاثة عانت من مشاكل الحصول على القروض ووسائل الإنتاج وهي

---

(1) حسن بهلول: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية) ، المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر 1985 ، ص 180 ، مرجع سابق .

(2) حاجي العلجة: تطور القطاع الفلاحي ، مرجع سابق ،ص 37 .

المستلزمات الإنتاجية التي كانت تحصل عليها من السوق السوداء بأسعار مرتفعة، وذلك لكون المتوفر من وسائل الإنتاج تلك كان يوجه أساسا إلى القطاع الفلاحي العمومي التابع للدولة.

فالقطاع الزراعي الخاص كان يعاني من ضعف القروض الممنوحة له، ففي الفترة **74-75** تم إيقاف جميع القروض الموجهة له، في حين تحصل عام **1977م** على **70 مليون دج** على شكل قروض. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مساحة الأراضي التي كانت تابعة للقطاع الخاص و التي تقدر بـ **2.967.545 هكتار**، فإننا نجد أن الهكتار الواحد كان يستفيد من **24 دج** في شكل قروض .

لقد كان القطاع الخاص الزراعي يتكون من قطاعين أساسيين هما:

1- قطاع حديث خاص متطور في تقنياته و أساليب إنتاجه.

2- قطاع تقليدي خاص بدائي في وسائل إنتاجه و يشكل **50%** من مجموع القطاع الخاص، فهذا الأخير وإن كان أكبر مساحة من القطاع المسير ذاتيا إلا أنه كان ضعيفا من حيث المساهمة في تحقيق الفائض الاقتصادي وتطوير رأس المال الوطني [1]، وكان مهملا مما جعله قطاعا مهمّشا إتكاليا غير قادر على المبادرة الفعالة في الاستثمارات ذات المردودية على المدى البعيد، نتيجة تفضيله العمل في الأنشطة التجارية و العقارية و الخدماتية ذات الربح السريع.

المطلب الثالث : مرحلة الثورة الزراعية

الفرع الأول : قانون الثورة الزراعية

إن قانون الثورة الزراعية الذي صادق عليه مجلس الثورة و الحكومة بتاريخ :**08 نوفمبر 1971** سياسة تستهدف معالجة الوضع الهيكلي العام للقطاع الزراعي بالجزائر،وتندرج قراراتها في إطار السياسة التنموية العامة، وهي سياسة هيكلية قائمة على تغيير وتجديد البنيات القديمة للاقتصاد الوطني [2].

كما أنه نظام يعتبر ثاني إصلاح زراعي يهدف إلى تغيير البنية العقارية بصفة جذرية ، نتيجة للتوجه السياسي المطبق (**النظام الاشتراكي**) الذي يهدف إلى تحقيق مبدأ الأرض لمن يخدمها والتوزيع العادل لوسائل الإنتاج ، وكذا نتيجة الفشل و التراجع الكبير في الإنتاج التي عرفتها المزارع المسيرة ذاتيا، كانخفاض إنتاج الحبوب سنة **1969م 614 ألف طن** والعجز الذي بلغ **9 ملايير دج** خلال الفترة **67-81** [3]، فكان صدور قانون الثورة الزراعية عام **1971** وفق برنامج طرابلس و ميثاق الجزائر **1964** الذي يرمي إلى خلق جموعة من التعاونيات بهدف إزالة العراقيل وتحقيق سياسة فلاحية حقيقية، وبعث تنمية ريفية من خلال إعادة هيكلة الأراضي الزراعية وتوفير شروط استغلال الأرض[4].

---

(1) حسن بهلول: مرجع سابق، ص 86 .

(2) حسن بهلول: مرجع سابق، ص 323 .

(3) د/عبد العزيز وطبان : الاقتصاد الجزائري، ماضيه وحاضره 1830-1985م ،المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ، ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة الأولى 1992م ص 54

(4) Benissad : économie de développement de l'Algérie . O.P.U, Alger et économica , PARIS 1979 . P92 .

والثورة الزراعية كانت أكثر صرامة وشدة في اتخاذ القرارات و الإجراءات المساعدة على تطبيق ذلك ذاتيا ميدانيا، وأكثر دقة في تحديد الأهداف المراد تحقيقها في ظل تلك الفترة المعروفة بثوراتها الكثيرة، ليس في الجزائر فحسب بل في كثير من دول العالم خاصة تلك السائدة على النهج الاشتراكي السوفياتي المتخذة كقدوة يمكن السير على نهجها من بلوغ درجات متميزة في التنمية . التي لا تعني قطاعا معينا بل جميع القطاعات ومنها القطاع الزراعي ، الذي تتطلب تنميته في ظل الاشتراكية ، السيطرة على الأراضي الزراعية من جهة ، و عصرنته من جهة أخرى . وشمل قانون الثورة الزراعية أهم النقاط التالية :

1- تنظيم ملكية الأرض من حيث الشروط ومقدار و نوعية التملك .
2- تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه وأنواعه و توزيعه.... إلخ .
3- تحسين وحماية الإنتاج الزراعي بتنظيم التجارب العلمية ومكافحة الآفات .
4- تنظيم العمل الزراعي بتحديد علاقات العمل ورعاية الثروة الحيوانية وتنظيمها .

ويرمي هذا القانون إلى إزالة الهياكل القديمة ووضع نظام وهياكل جديدة، وهذا كله من أجل تحقيق تحولات هامة في عالم الريف لتحقيق التغيير الاقتصادي و الاجتماعي الهام [1] .

الفرع الثاني: دوافع نشوء قطاع الثورة الزراعية

كانت الدوافع نتيجة الإرث الذي تركه الاستعمار ، وأيضا أنه بعد الاستقلال فإن عملية التسيير الذاتي لم تعط النتائج الموجودة منها مثلما ذكرت سابقا وهذا ما يجعل البحث عن القدرات الذاتية و الأساليب الزراعية من أجل المشاركة الفعّالة في النتيجة الاقتصادية .

1- التوزيع غير المتساوي للأرض :

ونجد ذلك من خلال الأراضي التابعة لقطاع التسيير الذاتي تبلغ مساحتها **2.632.000 هكتار** وهي تساوي الثلث من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة الجيدة .

تشغل هذه المساحة حوالي **135.000** عاملا دائما وحوالي **100.000** عاملا موسميا . هذا العدد من المشتغلين يعيلون حوالي**1.140.000 شخص**[2] . بينما المساحة الباقية يعمل فيها حوالي **1.100.000** عاملا يعيلون حوالي **5 ملايين** نسمة وهذا ما يبين التفاوت الكبير من عملية التوزيع غير المتساوي للأراضي الزراعية وأيضا فقدان التوازن النوعي و الكمي في ميدان استغلال الأرض وأيضا التفاوت الصارخ ضمن الملكية الخاصة المعبر عنها كالتالي :

إن كبار المستغلين الذين لا يمثلون إلا نسبة **3 %** من مجموع الملاّكين يحوزون وحدهم على **25 %** من المساحة القابلة للزراعة في حين أن الفلاحين المحرومين الذين يمثلون أكثر من نصف المستغلين لا يملكون إلا **10 %** من نفس تلك المساحة .

---

(1) عمر صدوق : محاضرات قانون الثورة الزراعية ، ديوان المطبوعات الجامعية لسنة 1986 ، ص 45 .
(2) زوبير الطاهر : إشكالية التشغيل في الزراعة ، رسالة ماجستير – 1997/1996 – الجزائر ، ص 77 .

2- الإرث الاستعماري :

ويظهر في احتكار عملاء الاستعمار لقسم من الطاقات الإنتاجية الزراعية وهذا بطريقة غير شرعية وسلب أراضي الفلاحين الأصليين وهجرة هؤلاء من المناطق الغنية و الخصبة إلى المناطق الجبلية [1].

الفرع الثالث : المبادئ الأساسية للثورة الزراعية

من خلال المواد من **06** إلى **12** من قانون الثورة الزراعية يمكن إدراج هذه المبادئ الأساسية :

- حقّ الفلاح في خدمة الأرض واستثمارها وفقا لمبدأ الأرض لمن يخدمها ، وهذا التنظيم الانتفاع من الأرض ووسائل الفلاحة وإسقاط حقّ كل مستغلّ لا يساهم فعليا في عملية الإنتاج .
- مبدأ إلغاء كل أنواع التجارة الاستغلالية .
- الاستعمال التعاوني لوسائل العمل الفلاحية ومنح الأراضي لكل الفلاحين الذين لا يملكون ذلك والدولة تتولى مسؤولية حماية و تأطير الفلاحين مع الشروط اللازمة في الريف .

و المجالات التي يمكن لقانون الثورة الزراعية شمولها هي كالتالي :

- كل الأراضي الزراعية بغض النظر عن نوعية نظامها العقاري ، والأراضي الغابية ومساحة الحلفاء .
- المياه المعدة للاستعمال الزراعي وكذا مزارع النخيل، الماشية من الغنم ، باستثناء ماشية المزرعة حتى ولو خضعت الأرض التي تعيش فيها للتأميم [2] .

الفرع الرابع : أهداف الثورة الزراعية

يهدف قانون الثورة الزراعية إلى إصلاح البنية العقارية للممتلكات الزراعية وطرق استغلالها مع إقامة علاقات إنتاج جديدة وذلك بتطبيق الإجراءات التالية :

1- أراضي العرش و البلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية :

تعتبر معظم أراضي العرش و البلديات باستثناء أراضي الأوقاف من أراضي الدرجة الثانية من حيث الخصوبة، وتقع أغلبها في الجبال و المنحدرات بمناطق الهضاب العليا [3] ، كانت تستغل بالطابع الريعي، وبصورة عرفية ووراثية في شكل حيازات صغيرة من طرف فلاحين صغار (**لا يملكون أرضا**) ، وبصدور الأمر **رقم 71،73 المؤرخ في 1971/11/08** تم تثبيت حقوق صغار الفلاحين الذين يستغلونها ومدهم بالمساعدات من أجل تحقيق الاستثمارات عليها واستغلالها بشكل أفضل ، غير أن هذه العملية لم تحقق مبدئيا على هذه الأراضي بل عرفت سلوكات مغايرة لتلك المحددة في قانون الثورة الزراعية ، مما نتج عنها تأميم أراضي العرش وأراضي البلديات ودمجها في صندوق الثورة الزراعية ، فأصبحت على شكل أراضي تابعة مباشرة للدولة التي قامت بتوزيعها على شكل تعاونيات الثورة الزراعية الإنتاجية .

---

(1) زوبير الطاهر : مرجع سابق ، ص 78 .
(2) قانون الثورة الزراعية : نوفمبر 1971 رئاسة مجلس الوزراء ، ص 57 و 58 .
(3) رابح زبيري : مرجع سابق ، ص 20 .

والجدول التالي يبين تحديد الملكية الزراعية حسب نوع الأرض :

الجدول رقم 05 :حدود الملكية الزراعية حسب نوع الأرض الوحدة : هكتار

نـــــوع الأرض	الحد الأدنـــى للملكية	الحد الأقصـــى للملكية
أراضي غير مغروسة :		
مسقية	0,5 هكتار	5هكتار
غير مسقية	5 هكتار	110 هكتار
أراضـــي مغروسة (مزروعة)		
مسقية	1,5 – 10,5 هكتار	3,5 – 35 هكتار
غير مسقية	04 – 11,5 هكتار	4,5 – 45 هكتار

المصـــــــدر : قانـــون الثـــورة الزراعيـــة ،نوفمبر 1976 ، ص60 .

2 – تحديد الملكية الزراعـــــية الخـــــاصة :

بعد الدراسة و التحقيقات التي قامت بها وزارة الفلاحة حول نظام حيازة واستغلال الأراضي الفلاحية لدى القطاع الخاص في نهاية الستينات و بداية السبعينات ، أظهرت وجود تناقض كبير في النظام الإنتاجي يعيق نمو وتطور هذا القطاع باعتبار أن القطاع الخاص يستحوذ علـــى **3/2** الأراضـــي الـــصالحة للزراعـــة أي **5.652.580** هكتار (**70 %**) من المساحة الكلية [1]، ومن أهم هذه النقائص ما يلي :

– وجود قسم هام من هذه الأراضي الزراعية يملكها حضريون أو أشخاص لا يمارســـون مهنـــة الفلاحـــة ويكتفون باقتطاع الريع العقاري من صغار الفلاحين القائمين على استغلالها ، وأن هؤلاء الملاّك لا يهتمون بالاستثمار وتحسين ظروف الإنتاج .

- وجود عدد كبير من الفلاحين لا يملكون أرضا على الإطلاق ويعيشون على العمل الزراعي المؤقت أثناء حملات الحرث و الحصاد ، وجني المحاصيل .
- تفشي ظاهرة التغيب عن الأراضي بمختلف أشكاله ، أدى إلى إهمال استغلالها إما كليا أو جزئيا .

وأمام هذه النقائص و التراجع فـــي الإنتاج و التحول السياسي قرّرت الدولة القيام بإصلاح البنية العقارية للممتلكات الزراعية فـــي إطار عملية شاملة ضمن قانون الثورة الزراعيـــة في مرحلتـــها الثانية ابتداءا من جـــــوان **1973** إلى جـــــوان **1975** بتحديد الملكيات الكبيرة وتأميم ملكيات المتغيبين وضمّها إلى صندوق الثورة الزراعية [2] .

---

(1) حسن بهلول : القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية ، مرجع سابق ، ص 92 .
(2) حسن بهلول : القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية ، مرجع سابق ، ص 93، بتصرّف.

تحديد الملكيات الكبيرة :

جـــاء هذا القانون لإنهاء الملكيات الواسعة ونظام الإنتاج الواسع الذي لا يستخدم فيه قوة العمل والأرض و المياه بطاقة كبيرة ، مما أدّى إلى تبدد الأرض ، وغياب الاستغلال الأمثل لها وعدم القدرة على تسييرها ، وضعف الإنتاج و الإنتاجية ، وقد حددت الملكيات فـــي هذا الإطار على أساس ثلاثة معايير هي :

– **معيار القدرة على العمل** : حيث ينصّ قانون الثورة الزراعية على أن تحدد مساحة الملكية الزراعيـــة الخاصة على أساس طاقة عمل المالك وعائلته ، وهو معيار يصعب فيه تحديد بدقة قدرة العمـــل الـــتي تختلف من شخص إلى شخص آخر أو نوعية العمل يدويا أو آليا .

– **معيار الدخـــــل**: حددت على أساس الملكية الزراعية التي تتيح دخلا يكفي لإعالة المالك وعائلته، واتخذ هذا القانون مرجعا له العامل في القطاع المسير ذاتيا ، وهو معيار يصعب تحديده نظرا لخـــضوع الدخل إلى عدة تغيرات اقتصادية (**الأسعار ، الأجور ، الضرائب**) .

– **معيار نـــــوعية الأراضي** : يعتبر هذا المعيار أكثر موضوعية لأنه يمكن على أساسه تحديد نوعيـــة الأرض بعدة عوامل (**مكوناتها الفيزيائية أو الكيميائية ، الموقع ، المغياثية**) .

تأميم ممتلكات المتغيبين :

انتشار ظاهرة تغيب الملاّك الزراعيين عن أراضيهم لأسباب مختلفة إلى بقـــاء مساحات شاسعة غير مستغلة تماما وأخرى مستغلة جزئيا ، أدى بالدولة في إطار المرحلة الثانية من الثورة الزراعية إلى التدخل للقـــضاء على كافة أشكال التغيير بتأميم كل الأراضي التي لا تستعمل من طرف الملاّك أنفسهم باعتبارهم متغيـــبين عنها باستثناء ثلاث حالات هي :

– حالـــــة الملكيات الصغيرة جدا التي لا تكفي لتأمين احتياجات أصحابها مما أضطرّهم للبحث عن موارد أخرى .

– حالـــــة بعض الملاّك الذين اضطرّهم الحرب إلى ترك أراضيهم لأسباب المناطق الملغمة .

– حالـــــة الملاّك عديمي الأهلية المدنية أوالقانونية المؤقتة (**شيوخ ، نساء ، أيتام**) .

وأسفر تطبيق قانون الثورة الزراعية إلى تأميم حوالي **600 ألف هكتار** من أراضي الملاّك المتغيبين [1] .

[1] رابح الزبيري : مرجع سابق ، ص 25 .

والجدول التالي يبين تطور الإنتاج الزراعي :

الجـــدول رقم :06 تطور الإنتاج الزراعي للفترة (1971 – 1977)، الوحدة :مليون قنطار

المنتجات و السنوات	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75	77/76
الحبـــوب	23,6	15,9	14,8	26,8	23,1	11,4
الحبـــوب الجافـــة	0,39	0,41	0,51	0,74	0,75	0,64
الخضـــــــر	7,1	7,6	8,9	12,4	10,0	10,3
رؤوس الغنم بالملايين	8,3	8,4	8,6	9,7	9,3	10,2
الإنتاج الزراعي الخام مل/هك	6,1	5,5	6,0	7,1	6,2	6,0

المصدر:أحـــمد هنّي، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1991، ص 39

نلاحظ من خلال الجدول تقلبات الإنتاج إن لم أقل نقص الإنتاج وانخفاضه وبالتالي انخفاض نسبة تغطيـــة الطلب الغذائي ومع تزايد النمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الإنتاج خاصة الحبوب التي عرفت تقهقر في السنتين الأخيرتين **77/76** أدى هـــذا إلى تزايـــد الـــواردات وانخفاض الصادرات الزراعية .

الشكل رقـــم 05 : تطور الإنتاج الزراعـــــي خلال الفترة (70 – 77)

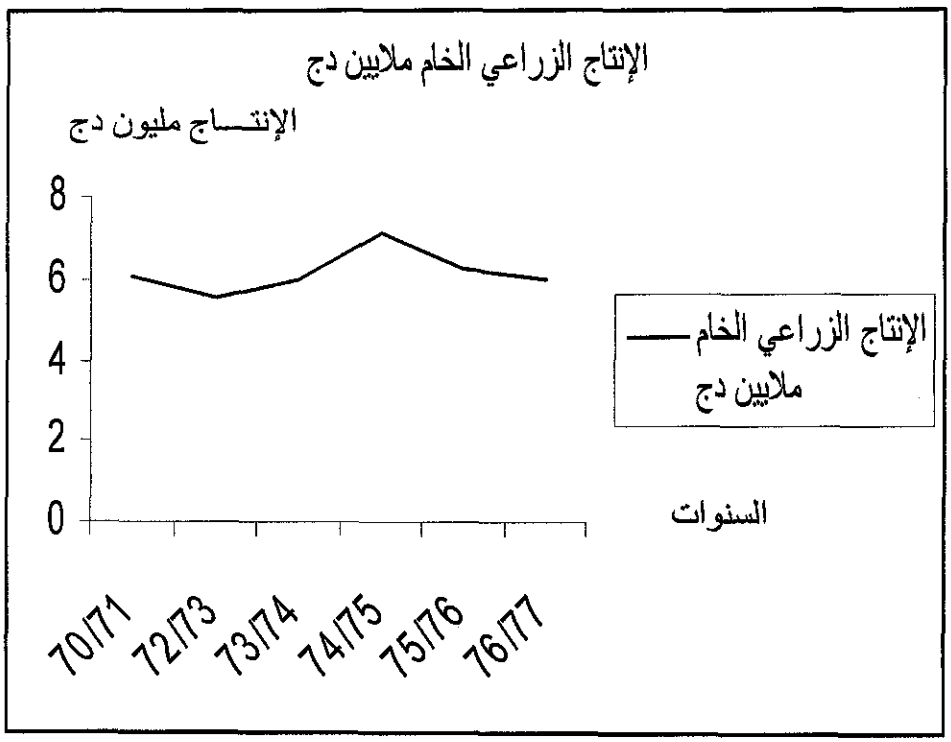

المصـــــدر : من إعداد الطالـــــب

وعليه نقول أن قانون الثورة الزراعية المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات قد شمل أراضي مساحتها **436 ألف هكتار في 1980م**، ومع ذلك ظل القطاع الزراعي دونما تطور وظل يعاني من صعوبات كبيرة و بالرغم من التطور الإيجابي الذي حقّقه هذا القطاع في بعض الجوانب كتربية الدواجن و الخضر وغيرها، فإنه ظل دون المستوى المطلوب بالارتباط مع ازدياد احتياجات السكان و الطلب الفعال على هذه المحاصيل وهذا بسبب فشله، مما أدى إلى إلغائه و المطالبة بإصلاح جديد فكان قانون إعادة الهيكلة الصادر في **1981/03/17م** .

المطلب الثالث : مرحلة إعادة الهيكلة

مع بداية الثمانينات شرع في ما يسمّى بإعادة هيكلة مزارع القطاع العام نتيجة لما آلت إليه البرامج السابقة من فشل ومشاكل عديدة ، أهمّها انخفاض المردودية وبالتالي الإنتاج الزراعي عموما ، إضافة إلى ذلك الزيادة المعتبرة في عدد السكان نتيجة لتحسن المستوى المعيشي ، والناتجة أساسا من ارتفاع دخل الجزائر من بيع المحروقات واحتواء الصناعة لعدد معتبر من اليد العاملة المهاجرة من الريف إلى المدينة لارتفاع الدخل بها واستقرار عكس الزراعة . وهذا مما أدّى إلى زيادة الواردات خصوصا الحبوب منها بنسبة **50 %** لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية ، فكان من الضروري مراجعة البرامج السابقة ومعالجة الوضع المتأزم في هذا القطاع . قصد تطهيره من كل المشاكل التي تسبب في فشله ، واسترجاع مكانته ضمن السياسة التنموية ، فكانت التعليمة **رقم 12 الصادرة في 17 مارس 1981** . وكان التطبيق الرسمي لها **في 15 أكتوبر 1981 لمنشور وزاري رقم 707** .

الفرع الأول : مضمون عملية إعادة الهيكلة

إن إعادة هيكلة المزارع المسيّرة ذاتيا و التعاونيات الفلاحية للمجاهدين بهدف تغيير من حجم المزارع وإدماج تعاونيات الثورة الزراعية وتعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا . وخلق مزارع جديدة منسجمة بطريقة عصرية يمكن التحكم فيها بسهولة سمّيت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية التي قدر عددها **5000** مزرعة ، وتجميع الأراضي المشتتة ووضع مسير(مهندس أو تقني) على رأس كل مزرعة يكون على الأقل مختص في الميدان الفلاحي [1].

(1) محمد رجراج : إنتاج واستهلاك المحاصيل الشتوية ، رسالة ماجستير ، الجزائر 1990 ، ص 402

الفـــــرع الثانـــي : مراحـــل تنفيـــذ إعـــادة الهيكلـــة

تـــــم تنفيذ عملية إعادة الهيكلة في مرحلتين متكاملتين همـــا :

المرحـــلة الأولـــى : تمت فيها الدراسات التقنية و الاقتصادية و المالية للمزارع و التعاونيـــات وتحديـــد إمكانياتها ، ووضع الهياكل والكيفيات و القرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة .

المرحلـــة الثانيـــة : تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي انتهت رسميا في النصف الثاني من ســـنة **1983** و أصفرت عن تكوين **3429** مزرعة فلاحية اشتراكية موزعة على مساحة **2.830.518** هكتار تعمل وفـــق قانون التسيير الذاتي . سهلة التحكم في التسيير وتوجيهها نحو الاختصاص وفق شروط موضوعية للإنتاج ، والذي يهم في هذا المشروع هو اهتمامه بالوحدات حيث قام بتوزيعها على أربعة أنماط وهي :

1- مزارع تسود فيها زراعة الخضر بمساحة تتراوح بين **50** و **100** هكتار .

2- مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح بين **150** و **250** هكتار .

3- مزارع تسود فيها زراعة الأشجار المثمرة أو الكروم بمساحة تتراوح بين **150** و **200** هكتار.

4- مزارع تسود فيها زراعة الحبوب بمساحة تتراوح بين **800** و **1500** هكتار [1] .

الفـــــرع الثالـــث : أهـــــداف إعـــادة الهيكلـــة

- استقلالية أكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية و المزارع وتطهيرها .
- جعل القطاع الفلاحي قطاعا أكثر انسجاما وتهيئة للقطاع الاشتراكي .
- ضم الأراضي الزراعية بعضها لبعض وتكوين مزارع ذات طابع اشتراكي عمـــومي .
- تحرير وتشجيع صادرات الفلاحين وتحديد مساحة المزارع بدقة وإحداث مزارع جديدة. إضافة إلى تنظيم التسيير و التحكم فيه .
- التسوية النهائية للنزاعات المتعلقة بالملكية والاحتلال غير الشرعي للأراضي .
- التدرج نحو تحقيق الاستغلال المالي .

الفـــــرع الرابـــع : نتائـــج عملية إعـــادة الهيكلـــة

إن تنفيذ عملية إعادة الهيكلة انتهت في سنة **1983م** وذلك بتكوين **3.429** مزرعة فلاحيـــة اشـــتراكية بمعدل يفوق **800 هكتار** للمزرعة وبمساحة إجمالية قدرها **2.830.518 هكتار**، كما وزعت أراضـــي أراضي تعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي بحجة صغر مساحتها أي عبارة عن قطع صـــغيرة مبعثرة يمكن جمعها بحيث لا يمكن إنشاء جمعية تعاونية بها، الشيء الذي أدى إلى تشجيع القطاع الخـــاص و الاهتمام به بدل الاهتمام بالقطاع الزراعي الاشتراكي . ومع ذلك عجز هذا الإصلاح عن حل المـــشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، فرغم إلغاء الديون المترتبة على القطاع المسير ذاتيا، إلا أن ظاهرة العجـــز

[1] رابح زبيري : مرجع سابق ، ص 26 .

المالي بقت مستمرة بالقطاع الزراعي العام، مما أدى إلى إصدار قانون يتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية.

المطلب الرابع : قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية

من أجل توسيع الأراضي الزراعية وتحفيز الفلاحين على إصلاحها ، وأيضا محاربة الإهمال للأراضي قطاع الثورة الزراعية صدر قانون اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح بتاريخ **13 أوت 1983** تحت رقم **83-18** الذي ينصّ على أن كل مستصلح قام باستصلاح أرض تصبح ملكا له ، فوزعت **250 ألف** هكتار على **57 ألف** مستفيد، استصلحت منها **95 ألف** هكتار و دخلت **71 ألف هكتار** عملية الإنتاج ، وانتشرت عملية الإصلاح في المناطق الزراعية بالجنوب ثم تلتها الهضاب العليا.

الفرع الأول : مجال تطبيق قانون الاستصلاح

تمّ تطبيق القانون على الأراضي العمومية ، أي الأراضي التابعة ملكيتها للدولة والواقعة في المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية غير قابلة للزراعة إلاّ بعد استصلاحها ، ويستثنى من ذلك :

- أراضي قطاع التسيير الذاتي (بما فيها تعاونيات قدماء المجاهدين) .
- أراضي صندوق الثورة الزراعية .
- أراضي الغابات والحلفاء .
- الأراضي المتخصصة للمشاريع الاستثمارية العمومية أو الجيش .
- الأراضي الداخلة في المناطق العمرانية .
- أراضي القطاع الخاص .

الفرع الثاني : أهداف قانون الاستصلاح

كان قانون الاستصلاح رقم **83-18** يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- توسيع وزيادة المساحة الزراعية التي عرفت تناقصا بسبب التوسع العمراني وزحف الرمال .

2- بعث التنمية الزراعية بالمناطق الصحرواية وشبه الصحراوية . إذ أن **97,3 %** من الأراضي الموزعة للاستصلاح منذ الشروع في تطبيق القانون سنة **1984**إلى غاية**1994** تقع منها **67.6 %** في الصحراء، **29,7 %** في السهوب [1] .

3- تشجيع المواطنين على استصلاح الأراضي واستغلال أقصى ما يمكن من الإمكانيات الزراعية خصوصا بالجنوب .

4- اعتراف الدولة الملكية العقارية الفلاحية لكل شخص طبيعي أو معنوي يستصلح أرضا بوسائله الخاصة.

---

[1] Ministère de l'Agriculture , Direction des Statistiques, Juin 1995.

الفـــرع الثالـــث : نتائـــج عمليـــة الاستصلاح

بنهاية سنة **1985م** تمت عملية توزيع ما يقارب **76.700 هكتار** علـى **18.600** مـستفيد، منـها **54.500 هكتار** تم توزيعها على **14.200** مواطن في ولايات الجنوب، وفي الهضاب العليـا تم توزيـع **20.700 هكتار على 4.000** مستفيد في الولايات السهبية مثل الجلفة و تيارت، سعيدة. أما في المناطق الشمالية فقد تم توزيع **2.500 هكتار على 250** مستفيد. وقد وصلت الأراضي المستـصلحة إلى مـا يقارب **23.000 هكتار** في عام **1986/1985م** . ووصلت المساحة المستصلحة إثر الحصيلة التي قدمتها مصالح وزارة الفلاحة في **30 جوان 1994م إلى 75.640 هكتار** من مجموع الأراضي الموزعة و المقدرة بـ **360.534 هكتار** حيث استفاد منها **68.304** مستفيد، بمعنى أن نسبة إنجاز الاستصلاح كانـت **21 %** فقط (**75.640/360.534 = 21 %**). وهي نسبة ضعيفة لا تعبّر عن الأهداف التي كان يصبوا إليها هذا القانون.

وهذا رغم التسهيلات التي أبداها القانون **83-18** وتعود أسباب عدم بلوغ عملية الاستصلاح إلى مداها:

- البيروقراطية في الكثير من الأحيان في عدم توضيح طبيعة الأراضي الداخلة في مجال تطبيق القـانون مما أدى في مجالات كثيرة إلى مؤامرات ناتجة فعلا عن اختيار المستفيدين.
- عدم وجود التجهيزات الضرورية لحفر الآبار واستخراج المياه وعدم وجود الكهرباء.
- عدم دراسة وتقييم المياه الموجودة و القريبة و التي يمكن للمستفيد أن يقوم باستغلالها.

غياب الدعم المالي خصوصا الموجه إلى الشباب المستفيد.

وعلى هذه الأسباب أصبح من الضروري المبادرة بالإصلاح فكان قانون المستثمرات الفلاحية.

المطلب الخامـــس: قانـــون المستثمرات الفلاحية و إصلاحات 1990 (القانون العقاري)

بعد النتائج السلبية لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي من ضعف الإنتاج و الإنتاجية وسوء التسيير ، واللامبالاة وتراكم حجم المديونية ، وتحمل الدولة جميع أعباء القطاع إلى جانب مشاكل أخرى كانت وليدة النظـام الاقتصادي السائد آنذاك كتهميش القطاع الزراعي أمام الخيارات الصناعية ، وسيطرة العقلية البيروقراطيـة الإدارية وطول مدة تنفيذ القرارات التي تميزت بنوع الارتجالية حولت الفلاح من صاحب مهنة إلى أجير غير مرتبط دخله مباشرة بإنتاج الأرض . جاء إصلاح وقانون **1987** الذي وفّر المناخ العام للعمل الفلاحـي وفق أطر عقلانية وتحرر من خلالها من القيود الإدارية و التي كانت عائقا أمام روح المبادرة و العمل الجاد .

الفـــــرع الأول : مضمـــون قانـــون المستثمـــرات الفلاحيـــة

أصدر قانون المستثمرات الفلاحية رقم **19/87** المؤرخ في **1987/12/08** يعتبر إجراء عرفته الفلاحـــة الجزائرية ، فمن خلاله يتم تحديد حقوق وواجبات المنتجين وتحديد كيفيات الاستغلال الزراعي بهدف تلبية الحاجات الغذائية واحتياجات الاقتصاد الوطني . فجاء هذا القانون بما يلي :

- يقضي بنهاية الثورة الزراعية وحل المزارع الاشتراكية ، وتوزيع ممتلكاتها على العمال في شكل استفادات فردية أو جماعية مع احتفاظ الدولة بملكية الأرض .

- حرية إدارة تسيير المستثمرات الفلاحية الفردية أو الجماعية واتخاذ القرارات المناسبة مـــع تـــرك الحريـــة الكاملة للمزرعة في ذلك .

- إلزام المستفيدين كان فردا أو جماعة بالمحافظة على الطابع الفلاحي للأرض واستغلالها

- احتفاظ الدولة بحق الإشراف و التوجيه بحيث أصبح دور الدولة يتمثل في التوجيـــه العـــام للأنـــشطة الزراعية. وتحديد المحاور الكبرى للخطة الزراعية دون التدخل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتـــاج كمـــا و نوعا وفي حجم العمال .

- وضع مسيري المستثمرات الفلاحية أمام مسؤولياتهم وذلك بسبب تراكم الـــديون علـــى المـــستثمرات الفلاحية سابقا . الذي اعتبرته الدولة ناتجا عن التهاون و التبذير و اللامبالاة باعتبار الدولة وحـــدها الـــتي كانت تدفع أجور العمال وتغطي العجز الذي كانت تعاني منه نسبة كبيرة من مستثمرات القطاع العام .

إذ أن نسبة **68,5 %** من مجموع المزارع **1985-1986** المتوسط البالغ عددها **3.412** كانت تعاني عجزا [1] .

- ربط الدخل بالإنتاج لأنه لوحظ أن عمال القطاع الفلاحي يتقاضون أجورا دون أن ينتجـــوا إنتاجـــا ماديا لقاء أجورهم مع أنه بإمكانهم ذلك ، فجاء هذا القانون من أجل تجنب هذا العجز يجعـــل الفلاحـــين ينتجون دخولهم .

- تجانس الوحدات الفلاحية من حيث المساحة و التخصص في الإنتاج حـــسب عمـــل كـــل مـــستثمرة واختصاصها أو حسب العدد الذي تتشكل منه المستثمرة .فقد جاءت في شكل وحدات صغيرة و متوسطة الحجم تأخذ الأشكال التالية : [2]

أ – مستثمرات فلاحية جماعية وتشمل **28.909** استغلالات زراعية جماعية تتكون الواحدة منها مـــن **3** إلى **6** مزارعين وتتربع على مساحة **80 هكتار** من الأراضي .

ب – مستثمرات فلاحية فردية حيث المساحة المخصصة جد صغيرة لا يمكنها أن تتحمل أكثر من فـــلاح وتشمل **16.439** استغلالات فلاحية .

---

(1) المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر ، الديوان الوطني للإحصائيات ، نشرة 1994 ، رقم 16 ، ص 158 .
(2) حاجي العلجة : مرجع سابق ، ص 78-79 .

ج – مزارع نموذجية وتشمل **188** مزرعة فلاحية متخصصة في إنتاج النباتات النموذجية والحيوانات وتكوين الفلاحين .إلا أن الملاحظ هو أن المزارع النموذجية تم اختيارها على أسس غير واقعية وغير موضوعية .وكذلك الأمر بالنسبة لتقسيم الممتلكات ، فالمستثمرات الفلاحية الممتدة على مساحة تقدر ب **3,8 مليون هكتار** حيث أن كل مستفيد بإمكانه أن يتمتع بالملكية الخاصة لجزء أو كل من رأس المال المستثمرة الفلاحية ما عدا الأراضي التي تبقى ملكيتها تابعة للدولة ، أي أن المنتجين الفلاحين يتمتعون بحق امتلاك [1] (**جميع الممتلكات المكونة لذمة المستثمرات الفلاحية**) .

والجدول رقم **07** يوضح كيفيات استعمال الأراضي ونشير هنا إلى أن المستثمرات الفلاحية هي عبارة عن شركة تضامن خاضعة لعلاقات تجارية وفقا لقواعد السّوق [2] .

جدول رقم 07: استعمال الأراضي حسب من القطاع القانوني خلال الفترة 1987- 1991

الوحدة : مليون هكتار

البيـــان	1987	1988	1989	1990	1991
المساحة الزراعية الصالحة منـــها :	**7.624**	**7.635**	**7.676**	**7.661**	**7.841**
– الاستغلالات الفلاحية الجماعية و الفردية (E.A.I – E.A.C)	**2.363**	**2.367**	**2.380**	**2.375**	**2.431**
– القـــطاع الخاص	**5.261**	**5.268**	**5.296**	**5.286**	**5.410**
الأراضي المستعملة للزراعة منـــها	**39.701**	**39.766**	**39.722**	**39.593**	**39.575**
– الاستغلالات الفلاحية الجماعية و الفردية	**2.700**	**2.704**	**2.701**	**2.692**	**2.691**
– القـــطاع الخاص	**37.001**	**37.062**	**37.021**	**36.901**	**36.884**

المصـــدر : حاجـــي العلجـــة : مرجع سابق ، ص 79

نلاحظ من خلال الجدول أن المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية لا تشكل إلا نسبة **31%** من المساحة الصالحة للزراعة وهي تقريبا ثابتة نوعا ما خلال السنوات الخمس عكس القطاع الخاص الذي يستحوذ على الباقي أي نسبة **69%**، نفس الشيء بالنسبة للأراضي المستغلة للزراعة، فالمستثمرات الجماعية والفردية لها نسبة ضعيفة جدا أي نسبة **7%** أما القطاع الخاص فله أكبر نسبة أي **93%**، وهذا يدل على أن القطاع الخاص له القدرة على استغلالها بالوسائل الزراعية الحديثة المتوفرة، إضافة إلى التشجيع

(1) الثورة و الفلاح : الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، العدد 152 – ديسمبر 1989 ص 27 .
(2) حسن بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية ، مطبعة دحلب ، الجزائر 1993 ، ص 162 .

الذي تلقّاه من الدولة فيما يخص الملكية فقد منحتهم عقد الملكية ولكن بشرط عدم السماح لهـــم ببيعهـــا. عكس المستثمرات التي كانت تعاني من نقص وسائل الإنتاج.

الفـــــرع الثانـــــي : أهداف قانون المستثمرات الفلاحية

كان الهدف من هذا القانون **19-87** هـــو :

- تحسين الإنتاج و المردودية عن طريق تحرير المبادرة الفردية التي عطلت عن طريق بيروقراطية القـــوانين في المراحل السابقة .

- تقوية القطاع بالمتخرجين من المدارس المتخصصة حيث أن إصلاح **1987** كان عدد العمال في القطاع الاشتراكي يقدر ب **22.4000** عامل و **760.000** عامل في القطاع الخاص نسبة كبيرة مـــن هـــؤلاء العمال يفوق سنّهم **40 سنة** كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم 08: تطور التركيب العمري للعمالة الزراعية للفترة 1966– 1987. الوحدة : النسبة المئوية

فئة العمر	أقل من 15	16– 24	25 – 54	أكبر من 55	المجمـــوع
1966	5,5	20,8	57,8	15,9	100
1977	1,4	12,1	64,9	21,6	100
فئة العمر	أقل من 30	31 – 39	40 – 55	أكبر من 55	المجمـــوع
1987	27,5	22,9	27,5	21,7	100

Source : Ministère de l'Agriculture et de la révolution agraire,état d'encadrement agricole , 30 juin , 1989 ,p42

- منح المنتجين الفلاحين حق التمتع بالاستغلالات الفلاحية الجماعية

- عصرنة وسائل الإنتاج بما يقدم الإطار العام للمستثمر دون تبذير أو إسراف .

- إقامة منظومة تمويلية لا مركزية تساهم في عملية التنمية الفلاحية وهذا عن طريق تسهيل عملية الحصول عن القروض .

- رفع الوصاية المباشرة على الفلاح وتحضيره لأجل بذل المزيد من الجهود .

- تقليص التبعية الغذائية خاصة في الريف، ومحاربة النزوح الريفي نحو المدن .

- وضع سياسة عقارية تسمح بتحديد سياسة توجيهية للقطاع الفلاحي يمنح حقوق التمتع بأراضي القطاع الاشتراكي لمن له الحق مع إمكانية التنازل لشخص آخر في حالة وفاة .

الفـــــرع الثـــــالث : إصلاحـــــات قانون 1990 (القانون العقاري)

نتيجة للسلبيات التي ظهرت في مرحلة المستثمرات الفلاحية **1987** وفشلها في تحقيق الأهداف المسطرة ، جاءت إصلاحات **1990** بواسطة القانون **90 – 25 المؤرخ في 1990/11/18** المتضمن التوجيـــه العقاري . الذي جاء في ضوء قانون استقلالية المؤسسات و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر على غرار بقية دول العالم ، وفي ضوء الوضع الاقتصادي الذي أصبحت فيه الجزائر تعاني من أزمـــة اقتصادية حتمت عليها اللجوء إلى مؤسسة **بريتون وودز** وغيرها من المؤسسات المالية التي لم تبخل علـــى الجزائر بتوجهاتها خاصة في مجال الخوصصة وتحرير الأسعار . وهو ما كان بالفعل ، وكان من أهم ما جاء به هذا القرار هو إعادة الأراضي المؤممة في إطار الأمر **71– 73** المتضمن الثـــورة لزراعيـــة إلى ملاّكهـــا الأصليين بشرط أن تكون :

- قد أممت وليس تنازل عنها أصحابها ، وأن تحافظ على طابعها الفلاحـــي وألاّ يكـــون ملاّكهـــا الأصليين قد أدينوا خلال الحرب التحريرية بسبب سلوكاتهم وألاّ يكونوا قد تحصلوا علـــى تلـــك الأراضي عن طريق صفقات تمت خلال أو بعد حرب التحرير مع المعمّرين .
- ألاّ يكون المالك قد استفاد وفقا للقانون **87 – 19** ، وأن يتعهد أيضا باستغلال الأرض .
- أن يكون المستغل تحت أي صفة من جنسية جزائرية ، وأن تكـــون إعـــادة الأرض لا توجـــب التعويض ولا أي تكاليف أخرى تدفعها الدولة للمالك الأصلي .
- الاستغلال يجب أن يخص المستثمرات الفلاحية بأكملها قصد الحفاظ على ضرورة نجاحها وتفاديا لتجزئة الأراضي .
- البيع يكون فوريا أو بالأقساط على مدة لا تتعدى **10 سنوات** ولا يتم تقسيم المستثمرة إلا بعـــد استكمال شروط البيع بينما الكراء يكون على مدة أدنى تساوي**30 سنة** قابلة للتجديد، وتحـــدد أثمان البيع و الكراء حسب وضع المستفيد ووضعية الأراضي ومكان تواجدها و الحالة العامة لسوق العقار الفلاحي.

الفـــــرع الرابـــع : أهـــداف الاصلاحات قانون 90 – 25

يهـدف قانون **90 – 25** إلى مايلي :

1- زيادة الإنتاج عن طريق تغير العلاقة بين الأرض ومستغل لها إلى علاقة بين الأرض ومالك لها عن طريق إعادة حيازته لها باعتبار أن الحيازة من أهم الدوافع الفردية للإنتاج .

2- عدم ترك الأراضي الزراعية غير مستغلة إذ تعتبر حسب هذا القانون أراض غير مستغلة كل قطعة أرض فلاحية لا تستعمل فعلا في الفلاحة لموسمين متتالين على الأقل .

3- حماية الأراضي الفلاحية من جميع أشكال التعدي ، حيث سجلت قبل صدور القانون حالات عديـدة من أشكال التعدي (خاصة التوسع العمراني و الصناعي) الـذي نـتج عنـه ضـياع حـوالي **250.000** هكتار من الأراضي الزراعية منها **100 هكتار** من الأراضي المسقية ، وحدد القانون بدقة مواصفات الأراضي الزراعية أو ذات الوجهة الفلاحية [1] .

وهي كل أرض تنتج بتدخل الإنسان سنويا أو خلال عدة سنوات إنتاج يستهلكه الإنسان أو الحيـوان أو موجّه للصناعة يستهلك مباشرة أو بعد تحويله ، ومنع تحويلها عن وجهتها الفلاحية إلا بالقانون .

4- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناتجة عنها،حيث أن قانون **90– 25** نـص على إلغاء الأمر المتضمن الثورة الزراعية وإعادة الأراضي المؤممة إلى ملاّكها الأصليين لكـن هـذه العملية واجهت عدة مشاكل أهمها [2] مشاكل خاصة بأراضي الملك الخاص التي أممت أو تبرع بها أصحابها في إطار الثورة الزراعية .

إلا أنه ما إن شرع في التطبيق الميداني حتى دخلت الجزائر وضعا لازالت لم تخرج منه بعـد ، ولم تعـرف إصلاحات **1990** نتائج تذكـر ، ولا زال ملف العقار الفلاحي يراوح مكانه بسبب اختلاف الرّؤى حول خوصصة القطاع التي لم يعد هناك جدال فيها .

---

[1] رابح زبيري : مرجع سابق ، ص 43 .
[2] رابح زبيري : مرجع سابق ، ص 44 .

المبحث الثاني : تطور القطاع الفلاحي في ظل المخطّطات التنموية

تعتبر سنة **1967** [1]، بداية جديدة في تاريخ تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في تطبيق التخطيط كمحور أساسي من ناحية بلورة جهود الدولة الاستثمارية في شكل برامج عمل تعكس أولويات المجتمع في التنمية، و سنحاول فيما يلي التطرق إلى التنمية الفلاحية في ظل هذه المخططات.

المطلب الأول: المخطط الثلاثي 1967-1969.

شهدت الفلاحة في الجزائر سنة **1966** تنوع المنتجات الفلاحية خاصة منها الحبوب كالقمح الصلب و اللين والشعير و الخرطال وكذا المثمرة و منها التمور و الحمضيات و الزيتون و التين الجاف والمشمش كما هو مبين في الجدول أدناه، ونظرا للنقص الفادح في تساقط الأمطار في جل المناطق الزراعية الرئيسية عبر التراب الوطني و هذا ما يعكس التراجع الكبير الذي شهده الإنتاج الزراعي و كذا نتيجة لمغادرة المعمرين لجل الأراضي و الغياب التام لتوجيهات واضحة و سياسة منظمة للقطاع.

جدول رقم 09 : الحصيلة العامة للمنتجات الأساسية لسنة 1966.

الوحدة: 10^3 قنطار، 10^3 هكل

الحبوب	الكمية	منتجات أخرى	الكمية	المنتجات المثمرة	الكمية	الفواكه	الكمية
القمح الصلب	4,815	البطاطا	1,701	التمور	1,151	مشمش طازج	116
القمح اللين	1,485	التبغ	43	الحمضيات	1,485	برقوق طازج	95
الشعير	1,297	زيت الزيتون	172	التين الجاف	39	خوخ طازج	74
الخرطال	65	خمور	6,821	زيتون التعليب	154	لوز طازج	42
حبوب صيفية أخرى	99	---	---	عنب المائدة	216	لوز جاف	15
---	---	---	---	التين الأخضر	469	---	---
---	---	---	---	التين الجاف	39	---	---
المجموع	7,761	المجموع	8,737	المجموع	3,553	المجموع	342

Source: Ministère De l'Agriculture. Service Des statistiques Agirocles

ليكن المخطط الثلاثي **1967-1969** أول مخطط بدأت به الدول الجزائرية الفتية عهد نظام التخطيط الهادف إلى توجيه التنمية الاقتصادية و إشراك العمال في تسيير الأجهزة الاقتصادية و كان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو **9,06 مليار دج** ، أما تكاليف برامجه فكان تقديرها هو **19,58 مليار دج** لقد خصص للاستثمارات الإنتاجية مباشرة **7,48 مليار** كانت حصة الزراعة **منها 1,62 مليار دج.**

إن الاستثمار هو الذي يؤدي إلى خلق منتجات ذات قيم استعمالية على شكل سلع و المتمثلة في مخرجات

[1] حسن بهلول : ملخص من كتاب تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ج 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999، ص 03 .

القطاع الصناعي من آلات و معدات، و المنتجات الزراعية سواء أكانت نباتية أو حيوانية الموجه للاستهلاك المباشر أو تلك التي تشكل مدخلات الصناعات الغذائية، و كذا الخدمات المنتجة كالسياحة و النقل و الاتصالات وقد تقرر توجيه **77,7%** من إجمالي المخصص للفلاحة إلى تطوير الزراعة و قد حظيت الزراعة أيضا في تطوير هيكلها بمشاريع للري يمثل وزنها في مجموع الاستثمارات المقررة ما يفوق **21,6%** لأن الدولة راغبة في توسيع رقعة الأرض المسقية. في حين فاقت الاستثمارات الفعلية إجمالي الاعتماد المالي، بحيث خصص للقطاع الفلاحي اعتماد مالي قدره **1,62 مليار دج** بالحصيلة الفعلية **1,88 مليار دج** [1].

المطلب الثاني: المخطط الرباعي

الفرع الأول : الرباعي الأول 1970-1973

كانت اهتمامات هذا المخطط تتعلق بتطور المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها و بين مناطق المدن.

و اهتم المخطط الرباعي الأول بتطوير القطاع الزراعي بحيث أن مقارنة استثماراته الفعلية بمجموع الاستثمارات المخصص للقطاع المنتج مباشرة الذي يتكون من الزراعة و الصناعة و الخدمات المنتجة و الذي بلغت مجموع استثماراته المستهدفة **19,21 مليار دج** في حين سجلت الاستثمارات الفعلية **28,39 مليار دج** يعطي وزنا ضعيفا للقطاع الزراعي بالنسبة للقطاع الصناعي. فإن نسبة استثمارات القطاع الزراعي من مجموع هذه الاستثمارات تشكل ما يفوق **25,71%** مقابل **64,55%** للقطاع الصناعي، إلا أن هذا يعكس بوضوح الأهمية التي أولتها الدولة للقطاع الفلاحي بالنظر إلى المخطط الثلاثي الذي بلغت فيه المخصصات المالية 1,62 **مليار دج** لتكون الزيادة المخصصة في المخطط الرباعي الأول **3,32 مليار دج**، و ربما يعود هذا الارتفاع إلي تبني مشروع الثورة الزراعية الذي أعدته وزارة الإصلاح الزراعي عام **1970** ووافق عليه مجلس الثورة و الحكومة بتاريخ **1971/07/14** و تم التوقيع على أمر تطبيقه في **08 نوفمبر** من نفس السنة [2] و لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي إلا في جوان **1972** [3]، خاصة إذا ما قارنّا تكلفة البرامج للمخطط الرباعي الأول بالمخطط الثلاثي حيث بلغت على التوالي **9,49 مليار دج** و **1,87 مليار دج**. إن الاستثمارات الزراعية بلغت **4,94 مليار دج** خصصت منها **1,9 مليار دج** لتقوية و تجهيز مياه الري منها **800 مليون** تم إنفاقها في إطار الدراسات، كان نصيب الزراعة من إجمالي المخصص **2,92 مليار دج** و الصيد البحري **0,12 مليار دج**، وقد اتجه اهتمام الدولة في تطوير الفلاحة إلي ثلاث اتجاهات أساسية هي **الاتجاه الأول** الذي يعتمد علي الري الصناعي وذلك بزيادة المساحات الزراعية المسقية من **300.000** هكتار في بداية تطبيق المخطط إلى **341.000 هكتار** نهاية سنة **1973م**.

---

(1) الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية 1967-1978. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية. ماي 1980 .
(2) حسن بهلول : التناقضات الهيكلية ، مرجع سابق ، ص 292 .
(3) S.Bedrane.M.Bourenane.J.Molina:les politiques agraires en algérie . C.R.E.A – P44

الاتجاه الثاني: ويتمثل في تطوير الإنتاج النباتي والحيواني عن طريق توسيع زراعة الحبوب وبعض الزراعات الصناعية.

الاتجاه الثالث: يولي الاهتمام بدعم صغار الفلاحين الذين يستغلون مساحة تبلغ أكثر من **2,8 مليون** هكتار على شكل قروض قدرت بـ: **520 مليون دج.**

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

المقدار الذي خصصه المخطط الرباعي الثاني **74-77** من الاستثمارات للقطاع الفلاحي هو **16,72 مليار دج**، و لقد هدف المخطط لتطوير أسلوب الإنتاج لهذا القطاع، بحيث اهتم بإعادة تنظيم أسلوب الإنتاج الزراعي، فإن حجم الاستثمارات المطلوب توجيهها لهذا التنظيم الجديد لا يجب أن يكون أكبر من المخصص للقطاع الصناعي و خاصة ما يتعلق بالصناعة الميكانيكية التي يدخل جزء من إنتاجها في ميكنة القطاع الفلاحي بحيث جعل من أهدافه رفع مستوى تجهيز القطاع الفلاحي ب: **20.000** جرار، **4.400** ماكنة حصاد ... و الفروع التي تكون هيكل الاستثمارات الزراعية في الرباعي الثاني كالآتي:

الزراعة النباتية و الحيوانية، الري، الصيد البحري و قد توزعت بين تلك الاستثمارات التقديرية كما يلي: الزراعة النباتية و الحيوانية **12 مليار دج**، أعمال الري **4,6 مليار دج** ، الصيد البحري **0,12** مليار دج .كان الجزء الأكبر من الاستثمارات الزراعية ما يقارب من **72%** مخصصة للزراعة النباتية و الحيوانية و يليها الري بنسبة أكثر من **27%** لأنه يدعم تطوير هذه الزراعة.

1- الزراعة النباتية و الحيوانية:

و تخضع البرامج الاستثمارية الزراعية في هذا الفرع لأهداف سياسة الثورة الزراعية، التي بدأ تطبيقها في نوفمبر **1971م** و توزعت استثماراتها حسب الترخيص المالي على النحو التالي:

تجهيز مزارع الدولة و التعاونيات الفلاحية البلدية المتعددة الخدمات **2,52 مليار**، واستصلاح الأراضي **2,4 مليار دج** ، مؤسسات إسناد الزراعة **1,8 مليار دج** ، الغابات و الحلفة **1,1 مليار دج** ، البنية التحتية الريفية **0,55 مليار دج** ، تحسين الأراضي للدراسات و البحوث **0,45 مليار دج** .إن **60%** من الاستثمارات الزراعية لفرع الإنتاج النباتي و الحيواني مخصصة للتجهيز واستصلاح الأراضي و تربية المواشي، منها ما يقارب **21%** موجهة لتحديث أدوات العمل الزراعية في قطاع الدولة ورغبة الدولة في تطوير أسلوب الإنتاج لهذا القطاع، الذي يمثل حوالي **50%** من المساحات الزراعية لهدف اقتصادي سياسي معا هو رفع متوسط الإنتاج للهكتار الواحد، ورفع متوسط الإنتاجية الزراعية لمواجهة الحاجات الاجتماعية المتزايدة من الموارد الزراعية الغذائية، و من جهة ثانية لتدعيم عملية تطبيق و إنجاز الثورة الزراعية بعلاقاتها الإنتاجية الجيدة القائمة على تمليك عمال الأرض و هدم علاقات الاستغلال الاجتماعي.

2- مجال الري فقد خصص له المخطّط **4,6 مليار دج** من أجل استخدامه لتكثيف زراعة الخضر و الفواكه بصفة خاصة حتى لا يبقى هذا العمل متعلق بالعوامل المناخية (الأمطار). ووزع هذا المبلغ على مشاريع السدود و التنقيب و صرف المياه بـ **1,72 مليار دج**، والري الزراعي **1,68 مليار دج**، وتصفية المياه الصالحة للري و للصناعة **0,79 مليار دج** ،و**0,31 مليار دج** كذلك الدراسات والبحوث.

و يبدو أن الشطر الكبير قد وجه إلى استغلال الموارد المائية المتاحة على مختلف التراب الوطني وسوف يمكن هذا التوسع باستغلال المياه السطحية والباطنية من زيادة المساحة المسقية لزراعة بمقدار **10.000** هكتار، وتجهيز بوسائل الري اللازمة التي رصد لها المخطط **1,68 مليار دج** كترخيص مالي، وهو يمثل **36,5%** من استثمارات الري خلال فترة المخطط وتشكل مع النسبة المخصصة لاستغلال المياه المتاحة ما يقارب **74%** من المجموع المالي للري.

3- استثمارات في مجال الصيد البحري:

وهي **115 مليون دج**، هو نشاط مهم من جهة كونه موردا طبيعيا واسعا زاخرا بثرواته السمكية لأن الجزائر تملك شواطئ تمتد على مسافة **1.200 كلم** طولا كما تملك أيضا عدد كبير من الوديان يمكن استغلالها في تربية الأسماك، خاصة في أحواض السدود، حيث تعتبر الأسماك مادة غذائية معوضة للحوم، فإن توفيرها سيقلل من الضغط على طلب اللحم الذي يستورد بكميات سنوية متزايدة.

المطلب الثالث: المرحلة التكميلية 1978-1979 للمخطط الرباعي الثاني

تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته سنة **1977**، و المخطط الخماسي الذي بدأت فترته سنة **1980**، لتكملة باقي الإنجازات المبرمجة للمخطط الرباعي الثاني والبالغة تكلفتها **193,07 مليار دج** و هو ما يفوق نسبة **61%** من مجموع تكلفة البرامج المسجلة ، لتصبح بعد إعادة التقييم عام **1978** ما قيمته **93,63 مليار دج**، حصلت الزراعة منها [1] على**3,77 مليار دج** بلغ المحقق **4,15 مليار دج** و **3,71 مليار دج سنة 1979**. و هذا ما كشف تراجع الأهمية المولاة لقطاع الفلاحة خاصة ما يتعلق بالقروض الاستثمارية التي بلغت في المخطط الثلاثي **26%** من مجموع استثمارات الموجهة للاقتصاد الوطني لتصبح **14%** في المخطط الرباعي الأول و إلى **11%** في الرباعي الثاني نتيجة ظروف سياسية ميّزت تلك الفترة.

(1) حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية ، مرجع سابق ، ص 334 و 335 .

المطلـــــب الرابــع : المخطـــــط الخماســـــي

الفـــــــرع الأول: الخماســـي الأول للفتــرة 1980- 1984

يعتبر أول مخطط طويل من حيث الفترة المخصصة له مقارنة بسابقيه، حيث أعطى أهمية للتهيئة الإقليميـــة (من حيث وضع النصوص التنظيمية) كركيزة أساسية للتنمية، و بلغت حجم الاستثمارات بـــه **560,5 مليار دج**، كان نصيب الزراعة منها **59,4 مليار دج**، وهذا ما يسجل التراجع النسبي لقطاع الزراعـــة في أوليات المخطط الخماسي الأول، حيث بلغت نسبة تكاليف البرامج **10%** من مجموع تكـــاليف بـــرامج المخطط بعد ما كانت **11%** في الرباعي الثاني بالرغم من اهتمام الدولة بالقطاعات المنتجة، حيث جاء في مشروع المخطط الخماسي الأول دعوة صريحة إلى رفع القدرات الإنتاجية في القطاع الفلاحي و وضـــع أهداف بالغة الأهمية، ففي مجال الإنتاج الحيواني و النباتي إنتاج ما يقرب **30 مليون** قنطار من الحبـــوب و **1,4 مليون** قنطار من البقول الجافة و **500 مليون** وحدة علفية لتغذية الأنعام من بقر حلـــوب و ضـــأن متنقل و ما يقرب **17 مليون** قنطار من البقول بما فيها **7** مليون من البطاطس و أكثر من **12 مليون** مـــن الفواكه، كل هذا يقتضي زيادة المساحات المسقية و تحسين المردود و تربية الأبقار و الأخذ بعين الاعتبـــار الصحة الحيوانية و ذلك ببناء **50 ألف** وحدة حيوانية للبقر واقتناء ما يقرب **60 ألف** بقرة حلوب، الثلث منها من الأسواق الخارجية و إنشاء مراكز تسمين الماشية، أما فيما يخص التشجير و استغلال الغابـــات و الحلفة فقد راعى ضرورة التكامل فيما بينها و بين نمط التنمية الريفية و ذلك بغرس **600 ألف هكتـــار** و تأمين استغلال غابات الفلين و الخشب من خلال مواصلة حركة التطوع و تعميقها و تـــشجيع وحـــدات الإنتاج الزراعية و البلديات ذات البرامج الصغيرة في التشجير و الدفاع عن التربة و توزيع أحـــسن لليـــد العاملة بين النشاط الزراعي و تربية الحيوانات و النشاط المتعلق باستغلال الغابات. أما ما يخـــص الـــصيد البحري أقر المخطط الخماسي الأول بعدم وجود سياسة واضحة في هذا القطاع و ألح على ضرورة القضاء على الفوضى التي ميزت استغلال الوسائل المادية التي استفادت منها هذا القطاع في الفتـــرات الـــسابقة، و أولى اهتماما لقطاع الري فخصص له **30 مليار دينار**، حيث شهدت الفترة الانطلاق في إنجاز **08** سدود عبر التراب الوطني .

كما اهتم بالجانب التكويني رغبة منه في إدخال التقنيات الحديثة و إخضاع هـــذا النـــشاط الاقتـــصادي الأساس لأساليب الإنتاج العلمية، إلا أننا نسجل حصول الصناعة على حصة الأسد من مجموع تكـــاليف برامج القطاع المنتج و البالغة **213.21 مليار دج** [1] .

---

[1] حسن بهلول : مرجع سابق ، بتصرف .

الفـــرع الثانـــي: المخطـــط الخماســـي الثانـــي لفتـــرة 1985- 1989

يعتبر هذا المخطط متميزا عن سابقيه من حيث الأهمية التي أولاها لتنمية الفلاحة و الري، و في ظل ظروف اقتصادية دولية تميزت بالتأزم، بلغت مخصصات القطاع المنتج ما قيمته **433.05 مليار دج** كان نـــصيب الفلاحة و الري منها**115,42 مليار دج** منها **60.72 مليار دج** مخصصة للري [1].

حيث ركز على الفروع التالية:

الإنتـــاج النباتـــي: فيما يخص هذا الفرع من النشاط فإن محاور التنمية ترمي إلى الاســـتعمال الأحـــسن للموارد الطبيعية و البشرية، و نشر التطور و استيعاب المعارف العلمية و التقنية وتوفير تكوين أكثر ملاءمة لاحتياجات وحدات الإنتاج .

فالزراعات الكبرى التي تبقى مسيطر عليها من قبل زراعة الحبوب، يستدعي بذل جهد التنمية من خـــلال سياسة التكثيف في استعمال المساحات القابلة للزراعة. هذا التكيف سيطال إجماليا أو جزئيـــا المـــساحات المستريحة تبعا للمناخ الزراعي للمناطق و تزاوج أحسن للزراعات العلفية و تطوير إنتاج البذور والزيادة في المردودية و الإنتاجية، و التطوير وأقلمة الميكنة لأهداف المردودية الاقتصادية المسطرة للوحدات الإنتاجية و الأنظمة الزراعية.

– **تطوير زراعة الخضر:** و التي تتم بالتكثيف المعتبر للزراعات، و الذي يقتضي التوســـيع في المـــساحات المسقية و المخصصة للخضر و تطوير إنتاج البذور و الشتلات ذات النوعية و تنويع الإنتاج.

– **تطوير زراعة الأشجار المثمرة و زراعة الكروم** : كما أخذ المخطط الخماسي الثـــاني بعـــين الاعتبـــار ضرورة الاستجابة للاحتياجات المخططة من الفواكه و التي تحقق شبه كلي في المناطق المروية في الـــسفوح والجبال، باستثناء الحمضيات و النخيل التي تبقى في المناطق المسقية.

أهداف استعمال المساحات القابلة لاستغلال : الأخذ بعين الاعتبار لتوجهات تطوير القطاع على أســـاس الحصة الغذائية الموضوعية للفرد سنويا: حبوب **170 كلغ**، البقول الجافة **9 كلغ**، البقول الطازجـــة **120 كلغ**، الفواكه **50 كلغ**، و هذا ما يفرض الرفع من المساحات القابلة للاستغلال بما يقـــرب **240.000 هكتار** منها **230.000 هكتار** مخصصة لزراعة الأشجار بالاشتراك مع الحبوب .

وقد كان إنتاج الحبوب خلال السنتين **84-89** يأخذ أعلى نسبة بـــ **45,2%** بأكبر مساحة تقدر بـــ **3.448,3 هكتار** ثم تأتي في المرتبة الثانية زراعة الأعلاف بنسبة **10,5%** بمـــساحة **883,3 هكتـــار** عكس الخضر و الزراعات الصناعية التي تتراوح النسبة ما بين **0,1%** و **3,9%** .

---

[1] حسن بهلول : مرجع سابق ، ص 145 .

الإنتـــاج الحيوانـــي :

- **تربية البقر** : إن محاور التنمية في هذا المجال ترمي إلى تحسين إنتاجية القطيع، تكثيف إنتاج الحليـــب و الحفاظ على السلالات المحلية و التمهيد للتربة خارج المناطق الحضرية.

- **تربيـــة الأغنـــام:** في إطار تطبيق سياسة السهوب و من خلالها، السياسة الغنمية، فإنه من الـــضروري تقليص الضغط على المراعي من خلال النشاطات القابلة لتحقيق التكامل شمال جنوب في تغذية القطيـــع و إعادة تنظيم المناطق الرعوية و من الأمثلة على ذلك:

- وضع جهاز لجمع الخرفان و الحيوانات النحيفة بغرض تحويلها نحو وحدات التسمين بالشمال.
- تأسيس و تسيير مخزون الأمان لمواجهة فترات الجفاف .
- ترقية صنع تغذية الأنعام انطلاقا من الموارد المتاحة على المستوى الجهوي والوطني.

مجموع هذه النشاطات يجب أن تكون مؤسسة بالأولوية في المناطق التي سبق و أن كانت محل الدراســـات (قصر الشلالة، سعيدة، تبسة، الأغواط ...). في هذا النسق ، تعاونيات التربة التي ظهرت إلى الوجود يجب أن تلعب بالتنسيق مع الدواوين، دورا محددا في تثمين المناطق السهبية و بقاء الاستثمارات المتعلقة (تـــسيير نقاط المياه، مخزون الأغذية، فروع البيطرة،وجعلها لمتناول الجميع ...).

تربيـــة الماعـــز : يجب أن تكون موجهة نحو المقيمين بالمناطق الجبلية و الصحراوية و توفير التغذية اللازمة و إنشاء زريبات متأقلمة. هذا النشاط يجب أن يصحب بزيادة في الموارد الرعويـــة و تنميـــة المؤســـسات الصغيرة للأجبان.

التمويـــل : إن تحمل انشغالات تنمية القطاع يتطلب غلاف مالي ب: **30 مليار دج** يوزع كالتالي:

البرامج الجديدة الجارية **30 مليار دج** منها البرنامج القطاعي الجديد ب: **17 مليار دج** ينقسم إلى:

الإنتـــاج النباتـــي :..... 3,4 دج

الإنتـــاج الحيوانـــي :..... 5,0 دج

العتـــاد الفلاحـــي :..... 2,8 دج

الأنظمة و الخدمـــات :..... 3,7 دج

المعاهد و المزارع النموذجية :..... 0,6 دج

أخـــــرى :..... 1,5 دج

كما قام بتدعيم الفلاحة و الري صناعيا، فتوجه إلى الاهتمام بتحويل المواد الزراعية إلى مواد غذائية ممـــا يشجع هذا الأخير على التوسع و زيادة الإنتاج، وكذا التوجه نحو صناعات الأسمدة و العتـــاد الفلاحـــي والمواد البلاستيكية و كذا قنوات الري من أجل إدخال طرق حديثة في الزراعة لتطوير الإنتاج الفلاحي.

المبحـــــث الثالث : تقييم عـــام للإصلاحات الهيكلية و المخطّطات التنموية

المطلـــــب الأول : تقييـــم عـــــام مرحلة التسيير الذاتـــي

من خلال دراستنا لمرحلة التسيير الذاتي في المبحث الأول ، وجدنا أن هذه التجربة لم تحض بالنجاح حتى في يوغسلافيا إلا أنها وفرت في الجزائر بعض المزايا للعامل الزراعي، تمثلت في شراء منتجات المزرعة بالـــسعر الذي تباع به لأجهزة التسويق (أي سعر الجملة) .كذلك له الحق في الحصول على مسكن في المزرعة متى ما كانت المساكن متوفرة [1]. كما تمنح له فلاحة حديقة عائلية (بموافقة وزير الزراعة) خـــارج أوقـــات العمل، إضافة إلى الأجور و المكافآت التي توزع على العاملين في المزرعة (طبعا إذا كان المردود الـــسنوي جيدا) . وقد استحوذ هذا القطاع على أخصب الأراضي وامتلاكه التجهيزات الأساسية مقارنة بغيره من القطاعات. إلا أنه فشل في تحقيق الأهداف المسطّرة ، وذلك من خلال ظهور إصلاح جديد تمثّل في الثورة الزراعية ، وسنقوم بإبراز بعض الملاحظات التي يمكن من خلالها تقييم هذه المرحلة وأهم هذه الملاحظـــات هي :

1 – أن المراسيم و القرارات المتعلقة بتنظيم قطاع التسيير الذاتي يلاحظ نظريا بأن العمال لهم نصيب مـــن الحرّية في اتخاذ القرارات الملائمة سواء المتعلقة منها بالانتخاب أو التسويق أو وضع برنامج من برامج التنمية ...إلخ . والواقع أن هذه المراسيم كانت بعيدة عن التطبيق الفعلي أي أن العمال لا يمتلكون أي ســـلطة في اتخاذ القرار ، ذلك أن المدير الذي يعين من طرف الحكومة بواسطة وزارة الفلاحة له حق الفيتو في اتخـــاذ القرار لأنه يسهر على تسيير العمليات الاقتصادية و المالية للتعاونية ، كما لأنه يقف في وجـــه مخططـــات الإنتاج للتعاونية و التي لا تلائم منطق الإنتاج للمخطط الوطني [2] .

أي أن الحكومة تسيطر من بعيد على التعاونيات عن طريق ممثليها الذي تعينه على مستويات الإنتاج المسير ذاتيا بواسطة مدراء التي تنتخبهم في المنصب [3]. وهذا ما نجم عنها (المراسيم) من حد لحرية المنـــتجين وغياب روح المسؤولية في تسيير الاستغلالات .

2- تميز الإنتاج بالثبات في حين عرفت المردودية المتوسطة انخفاضا وصلت إلى مستويات أقل بكثير مما هي في القطاع الخاص مما جعل القطاع المسير ذاتيا بعيدا كل البعد عن تحقيق متطلبات السوق والأهداف المحددة في الجملة. والجدول رقم **10** يوضح تطور المردوديات خلال الفترة (**68 – 85**) ، وهي محسوبة علـــى أساس الإنتاج المتوسط لخمس مواسم فلاحيـــــة .

---

(1) د/عبد العزيز وطبان : الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 52-53 .

(2) : SLIMANE BEDRANI: L'Agriculture Algérienne depuis 1966,O.P.U ,Alger 1980 –p240

(3) D. BADDILO : Stratégie agro-alimentaire pour l'Algérie prospective2000 EDUSUD Aix en provence. France 1980 . p 40

الجـــدول رقم 10 : تطـور المردوديـــة – الوحدة : قنطار/الهكتار

البيـــان	متوسط 72/68	متوسط 77/73	متوسط 82/78	متوسط 85/83
– الحبـــوب				
القطاع الاشتراكي	8,7	8,2	8,0	7,7
القطاع الخاص	5,6	5,1	5,7	5,8
– البقـــول				
القطاع الاشتراكي	4,5	6,1	3,6	2,1
القطاع الخاص	5,4	7,5	6,2	5,0
– الحمـضيات				
القطاع الاشتراكي	111,8	115,2	94,6	65,1
القطاع الخاص	88,8	100,9	88,2	71,5
– الفواكـــه				
القطاع الاشتراكي	37,1	33,9	20,5	21,5
القطاع الخاص	29,6	31,1	24,8	32,1

المصـــدر : جاحي العلجة : مرجع سابق ، ص 58 .

3- تميـز القطاع الزراعي المسير ذاتيا خلال فترة طويلة بعجز دائم جعل الوصول إلى حالة التوازن المـالي عملية صعب تحقيقها. والملاحظ أنه رغم القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية كتحرير التسويق فقـد وصـل القطاع المسير ذاتيا بتسويق 90 % من مجموع ناتجه السنوي [1] إلا أنه كان مشكلة في كثير من الأحيان أدت إلى تلف كميات كبيرة من المنتوجات الزراعية، إضافة إلى عدم كفاية التمـوين بـالمواد الأوليـة و التجهيزات بالآلات ، وقلة التمويل حيث أن الجهاز المصرفي كانت تسيطر عليه عناصر أجنبيـة في بدايـة الاستقلال لا يرضيها نجاح التسيير الذاتي.

4- كانت المحاصيل مجددة وفق احتياجات الأسواق الخارجية بالدرجة الأولى السوق الفرنسي

5- إنتاج محاصيل الكروم كانت تابعة لاحتياجات السوق الأجنبي من الخمور.

6- لم تكن أعمال التكوين و التجهيز بالمستوى المطلوب وبطبيعة الحال كانت غير كافية وناقصة إلى حد كبير.

7- نلاحظ أن تمويل القطاع الزراعي المسير ذاتيا كان مضمونا من قبل البنك الوطني الجزائري في شـكل قروض قصيرة الأجل موجهة لحمل الاستغلالات بغض النظر عن وضعيته المالية والتي كانت تعرف عجـزا مستمرا بسبب أن أغلب الفلاحين الصغار و الذين تحصلوا على القروض الفلاحية منذ سنة 1966 كـانوا

(1) حسن بهلول : القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية ، مرجع سابق ، ص 102 .

قد عجزوا عن التسديد نظرا لتدهور وضعهم المالي . وبسبب أن القروض التي كانت تمنح للفلاحين لم توجه في الأوجه المحددة لها فقد وجهت على مظاهر تفاخرية، كشراء السيارة، بناء مباني فاخرة إلى غير ذلك من المصالح الشخصية. كما أن تقييم القروض كان يخضع لمعايير نظرية إدارية بعيدا عن المعايير الاقتصادية. وكان البنك يمنح القروض دون تحليل الأسباب التقنية و الهيكلية للعجز . وبالتالي كان هذا الأخير تغطيه الحكومة عن طريق إصدار أمرا بإعفاء الفلاحين من تلك الديون في **قانون المالية 1972** [1]، مما جعله يأخذ طابع الإعانات وقد أثر هذا الاتجاه على المنتجين سلبا بحيث أصبحوا لا يبحثون عن النشاطات ذات المردودية .

8 – غياب إجراءات واضحة لتوزيع المهام بين الرئيس و المسير ، فكلاهما مسؤول عن تنفيذ مخطط الإنتاج وعدم وجود مركز واحد للقرار من شأنه أن يحدد ويسهل المهمات ويوزع اليد العمالة التي تشكو من نقص الفئة المؤهلة منها واختيار النشاطات الزراعية يتم بعيدا عن الفعالية و العملية . بالإضافة إلى هذا نجد أن انتخاب لجان التسيير و الرئيس لم يكن يتم على أسس تنافسية نزيهة ولكن على أساس علاقات ومصالح شخصية ، وهي غالبا مصالح متناقضة مع مصالح الاستغلال الزراعي[2] .

9- كانت القروض الزراعية تخضع لمتطلبات البرامج الوطنية بدلا من خضوعها لمتطلبات المنتجين ، مما أوجد تباينا بين الطلبات و القروض المتفق عليها من جهة ومن جهة أخرى بين القروض المتفق عليها وتحقيقا الفعلي .

10- عدم ارتفاع الإنتاجية الكمية و النوعية في المحاصيل الزراعية ، الذي هو واحد من بين أهم الأهداف المسطرة .

11- ضعف الإنتاج في تلك المرحلة بسبب ضعف التجهيز الذاتي للقطاع الزراعي التقليدي فهو لا يتوفر على التجهيز العام ، أي لا يستفيد إطلاقا من الاستثمارات في البنية التحتية **l'infrastructure** التي تنفّذها الدولة مثل بناء السدود، ففي عام **1966** كان عدد السدود القائمة في كامل التراب الوطني **20 سدا** فقط موزعة على جهات البلد كما يلي:**12 سدا** في الناحية الغربية من العاصمة و**8 سدود** في الناحية الشرقية. وهو توزيع يتوافق مع درجة تركز المعمّرين الأجانب قبل الاستقلال [3]. إلا أنها لم يكن لها القدرة الفعلية على تخزين المياه.

---

(1) حسن بهلول : القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية ، مرجع سابق ، ص 197- 198 .
(2) حاجي العلجة : تطور القطاع الفلاحي ، مرجع سابق – ص 56 .
(3) حسن بهلول : القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية ، مرجع سابق ، ص 49 .

12 – أما القوة العاملة التي تخص القطاعين المسير ذاتيا والقطاع الخاص، فكانت أكبر نسبة أخذها القطاع الخاص بـ **81,5%** مقابل **18,5%** للقطاع المسير ذاتيا وهذا حسب مصادر وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي في سنة **1968** [1] .

13- وقد كان مساهمة القطاع الزراعي في تلك الفترة في الناتج الخام ضعيفة حيث بلغت نسبة **12,8%** سنة **1969م** مقابل نسبة **16,4%** سنة **1973م** وهذا بسبب ضعف الإنتاج وتقليص الاعتمادات المخصصة للقطاع الفلاحي في برامج المخططات التنموية من نسبة **26%** في المخطط الثلاثي **67-69م** إلى **14%** في المخطط الرباعي الأول **1970-1973م** .

و على أساس هذه الملاحظات و المعطيات نرى بأن مرحلة التسيير الذاتي لم تحقق أهدافها المسطرة بسبب واحد وهو أن هذه الإصلاحات جاءت تلقائية بعد الاستقلال مباشرة دون وضع إستراتيجية واضحة لها كان الهدف منها هو التخلص من سيطرة المعمرين على الأراضي الزراعية فقط .وبالتالي نجم عن هذا الإصلاح عدة مشاكل أهمها مركزية القرار مما أدى إلى فشل هذا الإصلاح وظهور إصلاح جديد تمثل في قانون الثورة الزراعية .

المطلب الثاني : تقييم عام مرحلة الثورة الزراعية

إن قانون الثورة الزراعية قد حقق بعض الإيجابيات في تلك الفترة والتي تمثلت في مايلي :

-في نهاية **1978** كان تأميم **1.355.883 هكتار** و استفادة **82.737** فلاّحا من توزيع الأراضي ، وقد تم إنشاء **733** تعاونية للاستغلال المشترك ، و743 مجمّع استصلاح الأراضي و **187** قرية فلاحية و **4.590** تعاونية فلاحية للإنتاج [2] وفي سنة **1979** زادت المساحة بمقدار **1.546.000 هكتار** من الأراضي الصالحة للزراعة ، وإنشاء **645** تعاونية للخدمات الفلاحية وإنشاء **731** قرية فلاحية أين تأوي حوالي **17.842** أسرة.

- ارتفاع إنتاج الحبوب سنة **1971** من **614 ألف طن** إلى **649 ألف طن** سنة **1979م** مع ارتفاع في الإنتاجية من **11430 كغ/هـ** إلى **1679 كغ/هـ** سنة **1979م**، كذلك ارتفع إنتاج الأغنام سنة **1971م** من **40 ألف** إلى **56 ألف** سنة **1979م** والأبقار من **24 ألف** سنة **1979م** إلى **34 ألف** سنة **1979**، وارتفع العتاد الفلاحي من خلال تطور القطاع الفلاحي بالوسائل الحديثة بالمعدات و الآلات حيث وصل عدد الجرّارات الزراعية سنة **1971م** من **47.172** جرّار إلى **53.000** جرّار سنة **1979م** [3]، ولكن كان هذا التحسن في إنتاج الحبوب أما المنتجات الأخرى فكان القطاع الخاص هو المتفوق في جميع الأصناف الزراعية، وبالتالي عموما ضعف الإنتاج و لم يصل إلى الأهداف المسطرة.وبالتالي

---

[1] حسن بهلول : القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية ، مرجع سابق ، ص 96 .

[2] M.E. BENISSAD: Economie de développement de l'Algerie, O. P. U. Alger et Economica , PARIS 1979 , P 92

[3] د/عدي قصور: مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية 1983م ، ص 21.

ما كانت تصبوا إليه الدولة من خلال الثورة الزراعية لم يتحقق ، بحيث هذه التعاونيات ما إن تشكلت حتى أصبحت تعاني من نفس المشاكل التي يعاني منها مزارع التسيير الذاتي ، وهي مركزية القرار ، وعدم توفر الحوافز المادية ، وتداخل أراضي مزارع التعاونيات لعدم تعيين حدودها بدقة ، إضافة إلى اتساع مساحة المزارع و التعاونيات الإنتاجية وتشتّتها على مسافات بعيدة، وعدم توزيع كل الأراضي المؤمّمة على المستفيدين إلى غاية سنة **1982**.

- لم تحترم الأهداف المبرمجة في مجال هيكلة المساحات الزراعية الصالحة للزراعة كما لم تحل مسألة استراحة الأراضي كما تم الاتفاق عليه.

- عدم وجود سياسة للأسعار و المداخل ساهم في عدم الاهتمام بالنشاط الزراعي .

عدم كيفية الاستفادة من مياه الأمطار والآبار الارتوازية، وخاصة في المناطق التي تنزل منها الأمطار بنسبة أكثر من **600** ملم.

- عدم تطبيق التقنيات الحديثة في المجال النباتي و الحيواني (الإرشاد الفلاحي،التكثيف الزراعي ، النسل الحيواني) .

- معاناة القطاع الزراعي من مشاكل العتاد الفلاحي وتمثلت في نقص الآلات بمختلف أشكالها إلى جانب العجز الكبير في قطع الغيار مما أدى إلى تزايد حجم العتاد المتعطّل.

- ضعف التكوين و الإرشاد الخاص بتسيير الحظائر، ونقص كبير في الأعوان الفنيين و العاملين المتخصصين فقد تم تكوين سنة **1978م 4.122** مهندس مقابل **700 ألف** مؤسسة زراعية، مما يصعب تسييرها و التحكم فيها، إضافة إلى انعدام شبه تام إلى مرافق الصيانة إلى جانب نقص في المؤهلين للقيام بعمليات الصيانة، بحيث بلغت نسبة العمالة غير المؤهلة **93%** .

- كذلك معاناة الزراعة من نقص وانخفاض عدد العاملين فيها خاصة في الفترة (**70 –80**) بسبب تأثير القطاعات الأخرى نتيجة ارتفاع مستويات الأجور وخاصة في القطاع الصناعي .

وكذلك في هذه الفترة كانت الموارد البترولية تعرف تصاعدا مما أدى إلى نتيجتين هما :

أ – الاعتماد على قطاع المحروقات بدلا من الاعتماد على القطاع الزراعي هذا السبب الذي أدي إلى تذبذب الإنتاج ونقصه وبالتالي همّش هذا القطاع .

ب– سمحت المورد البترولية بتغطية كل النقائص وذلك من خلال توزيع المداخيل على كل أفراد المجتمع بشكل أخفى الاختلالات التي ظهرت .

كما كان لإستراتيجية التنمية المطبّقة أثرها على القطاع الفلاحي إذ هذا الأخير من الاستثمارات كان ضئيلة خلال المخططات التنموية، إذ خلال **20** سنة لم تتجاوز **10 %** من مبلغ الاستثمارات و الباقي

وزعت على القطاعات الأخرى [1] . وكذلك تزايد السكان فقد وصل إلى **14,5 مليون نسمة سنة 1971**، و**23,9 مليون نسمة سنة 1985**[2]، و تزايد الاستهلاك بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الإنتاج و بالتالي ارتفعت الواردات في الفترة من **71 إلى 77**، من أجل تغطية العجز في الطلب الغذائي ، وهـذا في الواقع لم يكن هذا العجز في الإنتاج الزراعي وليد الصدفة بل كانت كل المؤشرات تشير إليه منـذ زمـن طويل ، فمساحة الأرض الزراعية ظلت في أحسن الأحوال ثابتة بينما السكان في تزايـد مطّـرد ، وظـل الاستثمار في التنمية الزراعية عند حدّه الأدنى . فلم يكن للزراعة ما تستحقه من أولوية للاهتمـام.كمـا نلاحظ في الفترة **1967 – 1978** شبه ثبات في الإنتاج الزراعي وفي سنة **1970** كان الميزان التجاري في صالح الجزائر، أما في **1975** [3] أصبحت تعاني من عجز وبالتالي الجزائر أكثر الدول العربية التي تعـاني من اختلالات في ميزانها التجـاري في السلـع الزراعية ' كل هذه الظروف و المؤشرات أدت إلى ضـعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فبسبب التنمية الاقتصادية المطبّقة التي أدت إلى عدم تطور القطاع الزراعي وتزايد الحاجة إلى المواد الغذائية . والجدول التالي رقم**11** يبين مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي :

الجـــدول رقـم 11 : مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الوحدة: دج، %

	أسعار ثابتة 1978 (مليار دج)				أسعـــار جاريـــة (مليار دج)				متوسط معدل النمو السنوي	
	1967	1973	1977	1978	1967	1973	1977	1978	78-67	78- 67
الزراعة	5,2	5,6	6,1	6,7	2,0	2,7	5,4	6,7	%2,4	%11,8
الإنتاج المادي	28,3	42,3	51,2	56,3	8,4	18,7	48,7	56,3	%6,5	%19,0
PIB	40,3	62,1	80,2	86,8	14,6	30,5	72,8	86,8	%7,2	%17,6
الزراعة/الإنتاج	%18	%13	%12	%12	%24	%14	%11	%12	–	–
الزراعة/PIB	%13	%9	%8	%8	%14	%9	%7	%8	–	–

المصـــــدر : **Abdelhamid Brahimi : l'économie algérienne , O.P.U. 1991 , P240 .**

(1) حسن بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و السياسية – مطبعة دحلب ، الجزائر 1993 ، ص 50 .
(2) محمد السيد عبد السلام : التكنولوجية الحديثة و التنمية الزراعية في الوطن العربي ،مرجع سابق . ص22 .
(3) د . محمد علي الفرا : مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، مرجع سابق. ص 50 .

المطلـــب الثالـــث : تقييـــم مرحلة إعادة الهيكلـــة

إن تنفيذ عملية إعادة الهيكلة انتهت في سنة **1983** وذلك بتكوين **3.429** مزرعة فلاحية اشتراكية بمعدل يفوق **800 هكتار** للمزرعة وبمساحة إجمالية قدرها **283.000 هكتار** ، كما وزعت أراضي وتعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي بحجة صغر مساحتها أي هي عبارة عن قطع صغيرة مبعثرة يمكـن جمعها بحيث لا يمكن إنشاء جمعية تعاونية بها . الشيء الذي أدى إلى تشجيع القطاع الخاص و الاهتمام بـه بدل الاهتمام بالقطاع الزراعي التقليدي الاشتراكي ، كما كشفت عملية إعادة الهيكلة عن وجـود **700 ألف هكتار** من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة بعضها أهمل في إطار الثورة الزراعية و لم توزع **400 ألف هكتار** ، و البعض الآخر زائد عن الطاقة الاستغلالية للمزارع المسيرة ذاتيا . ورغم أن إعادة الهيكلـة للقطاع الفلاحي كانت تطمح إلى تطويره ، ومع ذلك عجز هذا الإصلاح عن حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي ، فرغم إلغاء الديون المترتبة على القطاع المسير ذاتيا إلا أن ظاهرة العجـز المـالي بقـت مستمرة بالقطاع الزراعي العام [1] . كما أن السياسة الاستثمارية الموجهة للقطاع لم تأخذ بعين الاعتبـار التناسب الضروري بين حجم الاستثمارات في قطاع الزراعة و الري ، وبين أهمية هذا القطـاع في النـاتج المحلي الإجمالي وأهميته في تنمية الصادرات وتخفيض الواردات . فتوجه الاستثمارات اتّسم بعـدم وضـوح الأولويات وعدم ملائمتها ، وخير دليل على ذلك الإهمال النسبي للاستثمارات الموجهـة لتطـوير البنيـة الأساسية كالري والتخزين و النقل ، إلى جانب الضعف في توجيه الاستثمارات نتيجة لكونهـا لم تخـضع لمعايير اقتصادية كالكفاءة ، المتابعة و التقييم ، والنتيجة كانت مايلي :

1- عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية مما أدى إلى انخفاض نسبة الاكتفـاء الذاتي من السلع الغذائية .

2- انخفاض معدل الناتج الزراعي مقابل زيادة الطلب على السلع الغذائية بسبب ارتفاع في الأجور ، زيادة السكان ، تغير أنماط الاستهلاك الغذائية .

إن التغيرات التي اتّسم [2] بها هيكل العمالة الزراعية نتيجة الهجرة الريفية وضعف التنسيق و الترابط بين السياسة الاقتصادية و السياسة الزراعية كان سببا في عدد من الاختناقات في مجال الإنتـاج الزراعـي أهمّها :

- التفاوت في الأجور بين القطاع الزراعي و بقية القطاعات الأخرى .
- الهجـرة الريفية
- ضعف مستوى الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي كما يظهر في الجدول التالي رقم 12.
- تفاوت مستوى الاستثمار في أنشطة القطاع الزراعي نفسه .

---

(1) حسن بهلول : سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الأول ، ص 290 – ديوان المطبوعات الجامعية،1999 .
(2) حاجي العلجة : تطور القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات ، ص 70 .

ويمكن أن نلاحظ الآثار السلبية الناجمة عن إهمال القطاع الزراعي رغم القيام بإعادة هيكلته من خلال:

1 - اتجاه الاستثمارات نحو الانخفاض خلال الفترة **1967 – 1980** .

2- عدم الاستخدام الكامل للمخصصات الاستثمارية الزراعية نتيجة إعطاء الأولوية للقطاعات الأخرى عند توزيع المعدّات والآلات الضرورية لقيام المشاريع الاستثمارية ، إلى جانب منح رخص الاستيراد و انخفاض نصيب القطاع الزراعي من ميزانية الدولة .

3- إن عدم فعالية الخدمات الزراعية الخاصة بتطوير البحث الزراعي وعدم فعالية مؤسسات التسويق الزراعي أدى إلى تقلّبات حادة في الأسعار ومشاكل مرتبطة بالتسيير و التنظيم على مستوى المزارع وغياب التنسيق فيما يتعلق بتدفق عناصر الإنتاج .

الجدول رقم 12 : تطور حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي الفترة 78/97

الوحدة : مليار دج

البيان	69/67	73/70	78/74
الاستثمارات الكلية	9,7	36,7	171
الاستثمارات الزراعية	1,6	4,6	8,1
الاستثمارات في الري	0,4	1,2	3,1
نسبة الاستثمارات الزراعية /الاستثمارات الكلية	16,5	12,5	4,7
نسبة الاستثمارات الزراعية والري/الاستثمارات الكلية	20,6	15,8	6,5

المصدر : وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية سابقا ، المديرية العامة للإحصائيات .

هذه الوضعية المزرية التي كان يعيشها القطاع الفلاحي أدى بالسلطات إلى البحث عن إصلاحات جديدة تتماشى و التغيرات الاقتصادية الحاصلة وتجسّد ذلك من خلال إصدار قانون **83 – 18** في **31 أوت** المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية . ثم بعد ذلك قانون **87 – 19** .

المطلب الرابع : تقييم مرحلة المستثمرات الفلاحية

إن الإصلاحات التي جاء بها قانون **87-19**، والتي كانت تهدف إلى بعث ديناميكية جديدة للزراعة الجزائرية من خلال تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وإيجاد نوع من التسيير الخاص للاستغلالات الزراعية، عرف عدة سلبيات أهمها:

1- استفادة أشخاص لا ينتمون إلى العالم الفلاحي من أراضي المستثمرات الفلاحية التي كان من المفروض أن توزع بين من هم أولى بها كالفلاحين (**الشباب أو متخرجي المدارس الفلاحية** ...إلخ) بهدف إنشاء استثمارات غير فلاحية في أخصب الأراضي.

2- استمرار معاناة الفلاحين من المشاكل المرتبطة بالقروض من جانب التمويل والحبوب والأسمدة من جانب التموين إلى جانب عدم تعبئة استغلال الأراضي مما ترك مجالا للوسطاء لمبادلتها بالنقود.

3- كثرة التغييرات داخل المستثمرات الفلاحية الجماعية كان له انعكاسات سلبية على العمل والإنتاج إلى جانب تأخر في إعداد العقود الإدارية والتي تعتبر ضرورية في علاقتها مع البنوك باعتبارها ضمانات للقروض إلى جانب ضعف الأراضي المستغلة والتي تمثل حوالي **3%** من مجموع التراب الوطني، لا تتعدى نسبة المسقى منها **4,5 %** .

4- عدم التجانس بين العمال والإطارات التقنية مما يؤدي إلى عدم التفاهم في اتخاذ القرار بين أفراد المجموعة إلى جانب المشاكل المرتبطة بالعلاقة مع المحيط نظرا لعم استيعاب الدور الذي تقوم به المستثمرة الفلاحية في تطبيق السياسة الزراعية للدولة التي تهدف إلى تلبية الحاجات الغذائية وبالتالي تقليل استيراد المواد الغذائية.

5- تميزت اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالشيخوخة وعدم الاستقرار، إذ أن مجموع ما يقارب **60%** من العاملين تفوق أعمارهم سن الخمسين، إضافة إلى تفشّي ظاهرة الأمّية في القطاع، إذ بلغت نسبة **9,3%** ممن لم يتلقّوا التأهيل [1]، وهذا رغم إدراك السلطة ضرورة تدعيم القطاع الفلاحي بالطاقات الشابة والمتكونة بغية تحقيق هدف مزدوج:

الأول: يتمثل في توجيه الشباب للعمل في القطاع الفلاحي.

الثاني: محاولة امتصاص البطالة في أوساط الشباب.

غير أن هذه العملية ورغم ما تحملت الخزينة العامة من خلالها من أعباء إلا أن نتائجها بقيت محدودة وهذا في نظرنا يعود إلى :

أ- قلة المساحات الموزعة أو المستصلحة والتي تتميز بقلة المردودية في أغلب الأحيان.

ب- الاصطدام بصعوبة التمويل نظرا للبيروقراطية التي يعرفها الجهاز المصرفي في منح القروض إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة.

ج- اتسام هذه السياسة بالظرفية والمناسباتية والمفروض أن تكون سياسة مستثمرة محفزة وواضحة الأهداف من شأنها أن تشجع العمل في القطاع الفلاحي. إن التسرع في تطبيق إصلاح **1987** الخاص بالمستثمرات الفلاحية بخلاف الوتيرة التي جاءت بها الإصلاحات في القطاعات الأخرى، إلى جانب استفادة فئات غير معنية بقطاع الفلاحة بأراضي فلاحية إلى جانب التوزيع الغير متكافئ لوسائل الإنتاج وانعدام الموضوعية في تقييم أسعارها حيث قيمت على أساس أسعارها سنة الشراء، كما أن تمركز وقلة المؤطّرين الفلاحين وكذا التأخر في تسليم عقود الملكية للمستفيدين في المستثمرات الفلاحية خلق نوعا من عدم الثقة، كل هذا ناجم

---

[1] رحماني موسى: محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر، رسالة ماجستير- جامعة الجزائر، 1991م ، ص 375.

عن غياب إستراتيجية استثمارية على المدى المتوسط والبعيد. ورغم كل السلبيات والمآخذ التي سبقت الإشارة إليها إلا أن هذا لا ينفي بعض الإيجابيات التي جاءت بها المستثمرات الفلاحية كالاستغلال الأحسن للأراضي الفلاحية نتيجة لقلة المساحات والمسؤولية المباشرة للعمال وربط دخولهم بخدمة الأرض، والقضاء على العمالة الزائدة وغير المنتجة التي كانت ظل كاهل المزرعة إذ أن جل نفقاتها موجهة لتغطية رواتب العمال في حين أنه في ظل المستثمرات الفلاحية أصبح العمال منتجين ودخولهم بإنتاجية المستثمرة الفلاحية التي يتواجدون فيها. كما أن إصلاح **1987** نجم عنه زيادة نصيب القطاع الخاص الذي أصبح يستحوذ على أكثر من **64%** من الأراضي الصالحة للزراعة مما أنه يعني أنه حمل في بذوره أهداف تحرير و خوصصة القطاع الفلاحي.

المطلب الخامس : تقييم مرحلة المخطّطات التنموية

يتّضح مما سبق أن إستراتيجية المخطّطات التنموية كانت تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي و الثقافي للمواطنين، وتوسيع القاعدة الصناعية للمجتمع، وتحقيق التوازن الإقليمي، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي . إلا أن تحقيق ذلك يتطلّب تخصيص اعتمادات مالية ضخمة . وعليه فالمخطّطات حققت إيجابيات كتوسيع رقعة المساحات المروية، تطوير الإنتاج الحيواني و النباتي، إتمام مشروع إنجاز السدود التسعة... إلخ . ولكن الآثار السلبية كانت أكثر من الإيجابيات فكان لها انعكاس على الاقتصاد الوطني عامة و على القطاع الفلاحي خاصة . وأهم هذه الآثار هي كالتالي :

- التركيز و الاهتمام بالقطاع الصناعي وإعطاء الأولوية له على حساب القطاع الفلاحي بشكل واضح ، بدليل أنه منذ المخطّط الثلاثي الأول **1967 – 1969** كان توزيع الاستثمارات على الشكل التالي [1] :
- حصة الزراعة **25,8 %** من إجمالي الاستثمارات .
- حصة الصناعة **51,95 %** من إجمالي الاستثمارات ، بحجة أن التصنيع من شأنه تحقيق تكامل و تشابك في الاقتصاد الوطني ، و بالرغم من فرض هذا المبدأ فإنه كان من المفروض أن لا يتم إهمال القطاع الفلاحي و التضحية به في إطار التنمية الاقتصادية ، غير أن الواقع بيّن عكس ذلك إذ لم يحصل القطاع الفلاحي إلا على نسبة لا تتعدّى **14 %** من إجمالي الاستثمارات في الفترة **1970 – 1973** و**06 %** في الفترة **985 – 1989** .

(1) : M.E. BENISSAD: Economie de développement de l'Algerie, (1962 – 1978) . 2 ème édition. Alger O. P. U. 1981, p46

هذا التهميش للقطاع الفلاحي أدى إلى تزايد العجز في مجال المنتجات الغذائية ، ولقد تفاقم هذا العجز نتيجة النمو السكاني المتزايد ، وكانت النتيجة هي التبعية الغذائية من الخارج .

في إطار الأولوية الممنوحة للقطاع الصناعي أخذت الصناعات القاعدية، أي الصناعات المصنّعة حصة الأسد من مجموع الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي بصورة عامة [1]، وضمن هذه المجموعة صناعة المحروقات المرتبة الأولى و الجدول التالي رقم **13** يبين المعطيات السابقة في صفحة **86**.

كما أن هذه الاستثمارات ذات طبيعة تضخمية ناجمة عن نوع الاستثمارات المرتبطة بالصناعات القاعدية، وترتب على هذه الأولوية اختلال التوازن بين العرض و الطلب على السلع و الخدمات .لقد كان هذا الاختلال في توزيع الاستثمارات ما بين القطاعين الصناعي و الزراعي عاملا قويا لخلق الآليات الدافعة إلى حركة عمالية وإلى هجرة زراعية ريفية نتيجة للتفاوت في الدخل ما بين الزراعة و الصناعة وما بين الريف و المدينة ،إلى جانب تركّز المشاريع الصناعية في المدن الساحلية

إن هذه المرحلة التي اعتمدت على المركزية و التصنيع و الاستعانة بالمساعدات المالية و التقنية قد أدت إلى إهمال القطاع الفلاحي ، الأمر الذي زاد في اتساع الهوة بين مستوى معيشة سكان الريف وسكان المدن ، وأدى من جهة أخرى إلى زيادة الواردات الغذائية.إضافة إلى كون مركزية التخطيط تتطلب صدور القرارات من القمّة إلى القاعدة دون مشاركة هذه الأخيرة أدت إلى شعور الأفراد بالتهميش [2]. و رغم الفائض المالي الذي تحقّق في هذه المرحلة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات و ارتفاع قيمة الدولار في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات فإن إستراتيجية التنمية المخطّطة عجزت عن استيعاب ذلك الفائض. إذ بدلا من توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة ثم استثمارها في مشاريع استهلاكية غير إنتاجية وذلك بسبب ضعف الخبرة و القدرة على تنفيذ تنمية اقتصادية حقيقية ، وكذلك عدم دقة ووضوح هذه الإستراتيجية على المدى البعيد وتعود هذه الوضعية إلى قصور في إدراك مفهوم التخطيط الإستراتيجي ، كل هذا أدى إلى مايلي :

1 – تدني إنتاجية العامل ووجود بطالة مقنعة .

2 – انعدام الروابط الداخلية للنسيج الصناعي وانعدام الروابط بينه و بين القطاعات الأخرى إلى جانب ضعف التنسيق مع برامج التعليم و التدريب.

3- تدني مستوى التمويل مما أثّر سلبا على الميزان التجاري نتيجة تزايد كلفة استيراد للسلع الضرورية و الإستراتيجية.

---

(1) الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية - مداخلة للأستاذ بن لوصيف زين الدين : تاهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي ، جامعة سكيكدة 2001 م .

(2) : الثورة و الفلاح : الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، العدد 110 ، جويلية 1986 ، ص 33 .

4- إهمال القطاع الخاص مما جعله قطاعا مهشما إتّكاليا غير قادر على المبادرة الفعالة في الاستثمارات ذات المردودية على المدى البعيد، نتيجة تفضيله العمل في الأنشطة التجارية و العقارية و الخدماتية ذات الـــربح السريع .

5- انعدام سياسة زراعية واضحة المعالم وغياب صناعات زراعية و انخفاض معدلات التكثيف الزراعـــي وغياب استخدام الأساليب الحديثة للإنتاج [1] . كما أن هناك اتساع الفجوة بين معدلات نمـــو القطـــاع الصناعي عموما وقطاع المحروقات خصوصا ، وبقية القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى . ومنه تلك هي المكانة التي احتلها القطاع الفلاحي في ظل الإطار العام للإستراتيجية التنمويـــة المخطّطـــة ، والتي كانت سلبية على الاقتصاد الوطني عموما وعلى القطاع الفلاحي خصوصا .

[1] : منظمة العمل العربية : المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل في الجزائر ، المؤتمر العام الثامن للإتحاد الدولي لنقابات عمال العرب ، الجزائر من 15 إلى 18 ماي 1989 ، ص48 .

الجدول رقم 13 : توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات خلال الفترة (63 – 80)

الوحدة: مليار دج

	66-63	69-67	73-70	77-74	1977	1978	1979	1980
	%	%	%	% (1)	%	%	%	%
الزراعـــة(2)	16,5	20,7	12	7,3 (13,2)	4,1	7,6	4,2	8,4
المحروقات و الصناعات	20,6	53,4	57,3	61,1 (43,6)	58,2	60,2	62,2	55,1
الهياكل القاعدية(3)	11	13,3	13,2	10 (11,7)	8,4	5,5	7,1	12,6
التربية و التكوين	13	9,2	8,3	4,9 (9,0)	4,8	5,5	5,7	7,1
قطاعات أخرى(4)	38,9	3,4	9,1	16,7 (22,5)	24,5	21.2	20,8	17,8
المجموع : %	100	100	100	100 100	100	100	100	100
مليار دج	3,93	9,17	36,3	121,1	41,9	51	54,8	59

المصـــــدر : **Marc Ecrement:Indépendance politique et libération économique (1962-1985) ,ENAP/OPU,Alger-PUG/ Grenoble 1986,p 56.**

(1) : الأرقام الموجودة ما بين القوسين تشير إلى الهيكل التنبؤي العمومي الإجمالي المقدّر ب 110.2 ملياردج خلال الفترة 1974-1977 .

(2) : بما فيها الرّي ، الصيد البحري و الغابات .

(3) :السياحة، الاتصال ، المناطق الصناعية و الرصد الجوي ، التخزين ، التوزيع تجهيـــزات اجتماعيـــة ، إدارات وجماعات ...

(4) : النقل ، مؤسسات البناء ، السكن .

المبحث الرابع : أهمّ المشاكل التي عرقلت نمو القطاع الفلاحي

لقد عانى القطاع الفلاحي في الجزائر من جملة من المشاكل التي أعاقت تطوره ، هذه المشاكل يمكن حصرها في العناصر التالية:

1- أن القطاع الفلاحي في الجزائر لم يحض بالاهتمام الكافي في إستراتيجية التنمية، خاصة في مرحلة التخطيط المركزي وما تبعها من سلبية الإجراءات وعدم فعاليتها إلى جانب غياب الوسائل التحفيزية وعدم الاهتمام بعنصر العمل الفلاحي والاستخدام غير الكافي وغير الفعال فيما يخص منح الموارد المالية ، إلى جانب تقلص المساحات القابلة للزراعة وعدم فعالية نظم استغلالها خاصة الأراضي التابعة للدولة والتي أصبحت غير منسجمة مع نمو الاستثمار المنتج مما يمكن أن يعرضها إلى منطق اقتصاد المناجم (**أي استهلاك رأس المال**) . فرغم توفر القطاع الفلاحي على موارد من المساحات القابلة للزراعة فإنها معرّضة لمخاطر التدهور المستمر نتيجة للعوامل التالية :

أ-تقلّص المساحات الصالحة للزراعة وتقلص خصوبتها وقلة الإمكانيات المالية للري، وتدهور نوعيته

ب- مخاطر مرتبطة بانجراف التربة وضياع العوامل المسمدة والموارد المالية وتلوث التربة والمياه نتيجة لعوامل صناعية ساهمت في تلوث المحيط.

ج- التصنيع والتعمير على حساب المساحات إلى جانب الحرائق الغابية مما أدى إلى تقلّص القدرات الرعوية التي أصبحت لا تتعدى **25%** مما كانت عليه عام **1970** . مما يتطلب العمل على استغلال الطاقات الكامنة للقطاع الزراعي وذلك بإيجاد سياسة زراعية من شأنها وضع حد للعوائق المرتبطة بالوضعية القانونية للأراضي الفلاحية وكذا المرتبطة بالقروض الفلاحية وعناصر الإنتاج وكذا تلك المتعلقة بفعالية تأطير المنتجين ضمن هيئات تهتم بالبحث والإرشاد الفلاحي وتوفير تنظيم فعال لأصحاب المهنة وزيادة المساحات المسقية منها.

1- ضعف التحكم في عملية الإنتاج وتأخر القطاع فيما يخص عملية تجديد رأس المال .

2- غياب مخطط تنموي خاص بالقطاع الفلاحي .

3- الفرق بين حجم الجهاز الإنتاجي و الأهداف المبرمجة.

4- غياب التحكم التكنولوجي، والنقص الكبير في الكفاءات المهنية و اليد العامية في الميدان.

5- عدم إيجاد إطار قانوني لتسوية المنازعات العقارية وذلك بوضع خطة لمنح الأراضي غير الموزعة، إلى جانب اعتماد صيغ قانونية لبيع أو أيجار الأراضي التابعة للدولة يوفر للفلاحين حق الانتفاع الدائم بها.

خـــلاصـــة الفصـــــل

في هذا الفصل حاولنا معرفة واقع الإصلاحات ومختلف السياسات الزراعية في الجزائر منذ الاســتقلال إلى غاية **1990**م، وخلصنا إلى أن تطور الإصلاحات مر بمراحل مختلفــة مــن إصــلاحات اشــتراكية إلى إصلاحات في ظل اقتصاد السوق . فالإصلاحات الاشتراكية تمثلت في إصلاحين: الإصلاح الزراعي الذي يعرف بالتسيير الذاتي، أما الثاني فهو ميثاق الثورة الزراعية الصادر سنة **1971**م. وقد كان القاسم المشترك بين الإصلاحين الزراعيين تحديث القطاع الزراعي وتحسين تقنياته. وقد اعتبر قانون الإصلاح الزراعي الأول أن الأراضي المستولى عليها والأراضي التي تركها المستعمرون الفرنسيون وكذلك المزارع التي لم تكن تحقق الكفاءة الاقتصادية والأراضي التي كانت تستغل بطريقة غير شرعية ، أما الثاني فتم إدخال متغيرات جديدة في تحديد الحد الأعلى للملكية الخاصة بناء على اختلاف المنــاطق وطبيعــة الأرض ومــستوى التجهيــز والخدمات الأساسية للإنتاج في المنطقة وحجم العائلة. وتبين أن الأسباب الأساسية في فشل الإصــلاحات ذات الطابع الاشتراكي تعود في أساسها إلى سوء الإدارة الذي تعاني منه المزارع التي تشرف عليها الدولــة وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية. كذلك الإصلاحات التنموية المترتبة عن المخططات التنموية وخاصة منها الخماسين المحددين بالفترة (**08-89**) و الهادفين إلى تنمية القطاع الفلاحي من أجل تغــيير وضــعية الفلاحة عن طريق بعض الشروط والأسس الاقتصادية لدفع وتيرة ملائمة لتنمية قطاع الفلاحة بصفة عامة، فلم تستطع أن تحقق التنمية المتوازنة بين القطاعين الصناعي و الفلاحي. ثم بعد ذلك أتــت إصــلاحات في نفس الفترة (**80-89**)تمثلت في مرحلة إعادة الهيكلة ، قــانون استصلاح الأراضي وحيــازة الملكيــة العقاريــة، وقانون المستثمرات الفلاحية، لكنها لم تستجب لمتطلبات القطاع، و لم تحقق الأهداف المرجوة، ثم بعد ذلك قانون **1990** المتعلق بالعقار الفلاحي الذي ظل مشكلة إلى يومنا هذا. لــذا ظــل الإنتــاج الزراعي رغم كل هذه الإصلاحات يواجه مشاكل ومعوقات كبيرة لم تستطع خطط التنمية في الــستينيات والسبعينات والثمانينيات حلها فاستمر اتساع الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه وتم تشخيص معوقات الإصلاح الزراعي في مشاكل تتعلق بمصادر المياه والإنتاج والتسويق والبحث والإرشاد الزراعــي. وعلــى مستوى التمويل تم تنفيذ سياسات للإقراض الزراعي عملت على دعم المزارعين، إلا أن هــذه الــسياسات عانت من معوقات عديدة: مثل تسديد الديون، التدخلات السياسية ومشاكل تتعلق بالضمانات، وعلــى العموم فسواء كانت السياسات المعتمدة سياسات للري أو للإقراض الزراعي أو لاستصلاح الأراضــي أو التصنيع الزراعي الغذائي فإن قاسما مشتركا يجمع بين أسباب فشلها هو اتساع الهوة بين السياسات علــى المستوى النظري وواقعها التطبيقي والتنفيذي.

وبالتالي فمن خلال هذه النظرة السريعة على واقع الفلاحة في الجزائر تجعلنا نصل إلى قناعة هي عدم وجود سياسة ثابتة وموحدة وقناعات كاملة، فكل فترة لها قوانينها و مراسيمها ولكـــن دون متابعـــة جديـــة أو التحرّي عن النواقص ووضع حلول لكل مشكلة أو نقص يطرأ عليها. وهذا بالرغم من توفّر إمكانات من اليد العاملة ، فعدد العاطلين عن العمل يتزايد من سنة لأخرى،كما أن سعة الأراضي القابلة للزراعة متوفرة، وحتى الإطارات متوفرة بحيث يتخرّج العديد من الطلبة سواء من ذوي الكفاءة العالية أو المتوسطة ســـنويا بالمئات، و لم يبق سوى وضع سياسة صحيحة ومتابعة لتنفيذ هذه السياسة ورقابة جيدة ، وهـــو مـــا أدى بالدولة إلى خلق إصلاح جديد في إطار التنمية والإنعاش الاقتصادي وهو المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية ، الذي انطلق سنة **2000م** وسنرى هل هذا المخطط مثله مثل الإصلاحات السابقة، أم جاء لسدّ ثغـــرات التي كانت فيها ؟ وما هي الإنجازات التي حققها من خلال المبالغ الباهضة ؟ وهو ما سندرسه في الفـــصل الثالث.

الفصل الثالث :

برنامج المخطط الوطني للتنمية

الفلاحيـــة

مقـــــــدمة الفصل

نلاحظ في وقتنا الحاضر أن هناك اهتمام متزايد للقطاع الفلاحي من قبل الدول المتقدمة، وما قدمته من نماذج في السياسة الفلاحية. فقامت بعض الدول النامية التي تسعى إلى تطوير هذا القطاع باستيراد هذه النماذج لتطبقها على اقتصادياتها، وهذا نظرا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والتي منها تحقيق الاكتفاء الذاتي. ومن بين هذه الدول الجزائر التي قامت منذ الاستقلال إلى نهاية التسعينات بعدة إصلاحات توالت على القطاع الفلاحي، إلا أنها باءت بالفشل بسبب أنه لم تكن هناك سياسة فلاحية ثابتة وموحدة، وبالتالي لم تحقق الأهداف المسطرة وعلى رأسها الاكتفاء الذاتي. إضافة إلى ضعف إنتاج هذا القطاع في مساهمته في تحقيق التنمية، فكان لا بد من إيجاد سياسة فلاحية جديدة تنطلق من فكرة الأمن الغذائي بدلا من الاكتفاء الذاتي تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفّرة لدى القطاع مع رسم أهداف قابلة للتحقيق في المدى الطويل والمتوسط، تراعي فيها التحوّلات الاقتصادية الراهنة المتمثّلة خاصة في انتهاج سياسة اقتصاد السوق، وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الإتّحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. فتدخلت الدولة بشكل فعّال عبر برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يحمل فكرة الأمن الغذائي، والمتضمن العديد من وسائل الدعم و تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع وتحسين مستوى معيشة سكان الأرياف من خلال تقديم دعم وقروض وتوزيع أراضي و استصلاحها عن طريق الامتياز، إضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات الريفية وتهيئة البنية الأساسية كبناء السدود و الطرق،والحد من النزوح الريفي، و تشجيع سكان الريف لممارسة الأنشطة الفلاحية من خلال الدعم. من أجل هذا جاء هذا المخطط بأهداف حسب المعايير المتّفق عليها دوليا :

1- تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية (**بذور ، شتائل ..... الخ**).

2- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية (**الأراضي، المياه**).

3- تنمية مستديمة وترقية المنتجات ذات النسبية المؤكّدة [1].

4- توفير مناصب الشغل و التّخفيض من نسبة البطالة، وقد ساهم هذا البرنامج من توفير أكثر من **مليون منصب**، شغل منها **400 ألف** منصب دائم وذلك منذ انطلاقه سنة **2000م** [2].

كما يستند هذا المخطّط إلى التوجيهات الواردة في برنامج السيّد رئيس الجمهورية، ويعدّ أداة من شأنها عصرنة القطاع الفلاحي في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، وسنتطرّق إلى دراسة هذا المخطّط و ما حققه

---

(1) وزارة الفلاحة : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000م ، ص 72 .

(2) حسب إعلان الأمين العام لوزارة الفلاحة على هامش أشغال ورشة حول نتائج مؤشرات رصد التصحر في المنطقة العربية يوم 2006/07/09 م .تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الزراعية . www.minagri.dz

من إنجازات و مدى نجاحه لنجيب على الإشكالية التي طرحت في بداية هذه الدراسة، وعليه فقد قسّمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث وهي:

المبحث الأول : إستراتيجية برنامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية، ومناهج تنفيذه

المبحث الثاني : المؤسسات المالية المختصّة المكلّفة بدعم الدولة

المبحث الثالث : التأطير التقنـــــي

المبحث الرابع : النتائج المحققة من خلال تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الأول:إستراتيجية برنامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية،ومناهج تنفيذه

المطلـــــب الأول : إستراتيجية برنامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية

تتمحور إستراتيجية المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحـــين مـــن أجـــل إحداث نمو اقتصادي فعّال للقطاع الزراعي يرتكز على التدابير التالية :

1- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستديمة .

2- استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها (التربة، المياه) و الوسائل الأخرى (المالية، البشرية).

3- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة و تنويعه سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي .

4- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافّة و الشبه جافّة و تلك المهدّدة بالجفاف (المخصـــصة حاليا للحبوب ، أو متروكة بورا) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية .

5- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع تنوّع المناخ .

6- رفع الصادرات من المواد الفلاحية، وكذلك ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.

7- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وترقية المنتجـــات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية .

8- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة و المنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية .

ويرتكز برنامج هذا المخطّط على توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وأيضا رفع الإنتاج خلال الفترة الممتدة من **2001** إلى **2006**، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول التالي رقم 14: تطـــور الأراضي الزراعية حتى 2006 الوحدة: هكتار

الفروع الفلاحية	إنتاج 2001م	إنتاج 2006م
أراضي زراعة الحبوب	5,5 مليون هكتار منها 3 مليون هكتار مستريحة	3 مليون هكتار منها 1,2 مليـــون هكتار أراضي تكثيف زراعي
الأشجار المثمرة	517.000 هكتار	1.000.000 هكتار
الكروم	59.000 هكتار	117.000 هكتار
أراضي الزيتون	164.000 هكتار	242.000 هكتار
أراضي زراعة الخضـــر	45.000 هكتار	75.000 هكتار
أراضي الأشجار الغابية	36.000 هكتار	228.000 هكتار
أراضي زراعة البطاطا	72.000 هكتار	95.000 هكتار

المصـــــدر : وزارة الفلاحة ، مديرية التخطيط .

نلاحظ في الجدول رقم **14** أن تطبيق برنامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية قد أدّي إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية خلال تلك الفترة وهذا بفضل تطبيق التكثيف الزراعي، مما نتج عنه نمو في حجم الإنتاج الزراعي ورفع إنتاجية الأراضي، والجدول التالي رقم **15** يبيّن تطوّر الإنتاج الزراعي خلال الفترة **1999 و 2006م**

الجدول رقم 15: تطور الإنتاج الزراعي في 2006م (الوحدة :قنطار، طن ، لتر)

الإنتاج	متوسط الإنتاج للفترة 90- 99	الإنتاج في 2006
الحبوب	24.000.000	33.000.000
البقوليات	522.000	1.500.000
البطاطا	10.200.000	19.400.000
الشمندر السكّري	-	80.000 طن من سكّر يمثل 10% من احتياجات الاستهلاك .
الزيوت النباتية	-	50.000 طن من الزيوت تمثل10% من احتياجات استهلاك
التمور	300.000	5.000.000 ق
الخمور	289.000	350.000
الزيتون	300.000	400.000
الحليب	1.000.000 لتر	2.000.000 لتر
اللّحوم الحمراء	2.800.000	4.000.000
اللّحوم البيضاء	1.700.000	300.000

المصدر : وزارة الفلاحة ، مديرية التخطيط .

حسب الجدول نلاحظ أن تطور حجم الإنتاج قد مسّ جميع أنواع المنتجات الفلاحية ، وخاصة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع ، كالحبوب التي انتقل من **24 مليون قنطار** كمتوسط إنتاج للفترة **90-99** إلى **33 مليون قنطار** في عام **2006** وكذا البقول الجافة التي انتقل من **522 ألف قنطار** إلى **1,5 مليون قنطار** سنة **2006** ، والحليب من 1 **مليون** لتر إلى 2 **مليون لتر** وكذلك اللحوم الحمراء من **2,8 مليون قنطار** إلى **4 مليون قنطار** سنة **2006** ، غير أن إنتاج اللحوم البيضاء انخفضت من **1,7 مليون** إلى **300 ألف قنطار**. إلا أن إنتاج الزيتون بالرغم من أن المساحة الخاصة به شاسعة ولكن مساهمته في التشجير لا

تمثل إلا نسبة **7,23%** منذ **2001م** إلى **2006م**، والإنتاج لا يمثل إلا نسبة **4,5%** من الاستهلاك الوطني، وهي بعيدة كل البعد مقارنة بالمغرب وتونس التي تبلغ مساحتهما إلى **1,7%** [1]. وعموما هذا المخطّط قد وصل إلى تحقيق معدّل نمو سنوي يقدّر بـ : **20 %** بعدما كان **4 %** في السنوات الماضية. وهذا بسبب تطبيق برنامج التكثيف الزراعي.

المطلب الثاني : مناهج تنفيذ المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد شكّل المنشور **رقم 332** المؤرّخ في **18 جويلية 2000** من مراسيم، مقرّرات، قرارات، تعليمات المسير للصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير حماية الصّحة الحيوانية و النّباتية وأيضا القواعد المتعلّقة بالبرنامج الوطني للتشجير ، الإطار التنظيمي الذي يرجع إليه مدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية .

لبلوغ الأهداف المحدّدة في المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية ، قامت وزارة الفلاحة بمجموعة من العمليات لتأطير و تنشيط تنفيذ البرامج عبر ما يلي :

الفرع الأول : دعم تطوير الإنتاج و الإنتاجية

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات التكثيف للمدخلات الفلاحية و المحافظة على الموارد الوراثية ، لتصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات و العناية الخاصة بالمنتجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير . إن نظام الدعم المقدّم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يبسّط الإجراءات ويضفي أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في إطار المخطّطات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة، وإلى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى .

إن هذه المزارع النموذجية التي جاءت إلى الوجود وفق المرسوم رقم **82-19** المؤرخ في **16 جانفي 1982** الذي يحدّد قانونها الأساسي لتكريس مبدأ السماح للدولة التوفّر على ممتلكات عقارية موجهة لإنتاج البذور والشتلات و التحكم وتعميم للتقنيات الحديثة للإنتاج، وفق المرسوم **89-52** المؤرّخ في **18 أفريل 1989** المعدّل للقانون الأساسي للمزارع النموذجية مع مجيء القانون **87-19** المؤرّخ في **08 ديسمبر 1987** المتعلّق بطبيعة استغلال الأراضي التابعة للدولة، للاحتفاظ بمبدأ تخصيص وعاء عقاري لإنتاج البذور، الشتلات و السلالات الحيوانية.

---

(1) www.allafrica.com

1 – حجم شبكة المزارع النموذجية

بلغ عدد هذه المزارع **177** وحدة سنة **2004**تغطّي **155.448 هكتار** موزعة حسب الجداول التالية :

الجدول رقم **16**: توزيع الأراضي حسب طبيعتها

طبيعة الأرض	هكتار	%	
المساحة الإجمالية	155.448	100	
المساحة الزراعية الصالحة	134.919	87	100
المساحة الزراعية الصالحة المسقية	11.284	–	8
المساحة الزراعية الصالحة الجافة	123.645	–	92
البـــــور	20.529	13	–

Source:MADR,Situation et Perspective Des Fermes Pilotes. Mars 2003 ,P3 .

الجدول رقم **17**: توزيع الأراضي حسب التخصص

تخصيص المزارع	العـــدد		المســـاحة	
	المزارع	%	هكتـــار	%
الزراعة الكبرى	82	46	89.534	58
الزراعات الدائمة	37	21	9.790	6
تربية الحيوانات	36	20	50.599	32
زراعة الخضر	22	13	5.525	4
المجمـــوع	177	100	155.448	100

Source:MADR,Situation et Perspective Des Fermes Pilotes. Mars2003 ,P3 .

الموارد البشرية : الشبكة الوطنية للمزارع النموذجية وخلال سنة **2002** شغّلت **5.937 عامل** منهم **58 %** غير مؤهلين وأقل من **8 %** كإطارات و الموزعة حسب الجدول التالي رقم **18** :

الجـــدول رقم **18**: توزيع اليد العاملة حسب مؤهلاتها

البيـــــان	العـــدد	النسبـــة
مهنـــدس	117	2
تقـــني	445	7,5
عامـــل مؤهـــل	1.891	31,8
عامـــل مؤهـــل	3.484	58,7
المجـــــموع	5.937	100

Source:MADR,Situation et Perspective Des Fermes Pilotes. Mars,2003 ,P 4 .

كما أن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية سمح بخلق مليون منصب شغل منها **1.000.000** [1] منصب دائم وذلك منذ انطلاقه سنة **2000م** .

الوضعية المالية : **خلال 1999م** قامت الخزينة العمومية بعملية تطهير لـ **72** مزرعة نموذجية كلّفتها قيمة مالية تقدّر بـ **30.339.000 دج** . وفي سنة **2002م** شركات مساهمة تكفلت ب : **98 مزرعة نموذجية** ، الأمر الذي أهّلها للاستفادة خلال سنة 2000 من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وعلى مرحلتين :

-بمبلغ 170.000.000 دج كمخصّصات أولى .

-بمبلغ 200.000.000 دج كمخصّصات ثانية .

كما قام الديوان الوطني للخمور بالمساهمة بما يقدّر ب : **1,215 مليار دج** لإنشاء مساحات جديدة من الكروم و تنمية المشتلات للأشجار المثمرة و الكروم ، وفي إطار المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية ولا سيما الدعم من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية فإن **147 مزرعة نموذجية** شكّلت في **2002/12/31** مشاريع استثمارية بمبلغ إجمالي قدره **4,27 مليار دج** موزعة كما يلي : **2,53 مليار دج** كدعم من الصندوق السالف الذكر، **1,15 مليار دج** كقرض ، و**0,6 مليار دج** كتمويل ذاتي .

الفرع الثاني : تكييف أنظمة الإنتاج

يعتمد في التنفيذ على نظام دعم خاص و ملائم وعلى مشاركة الفلاحين ، باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين ، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا الأنشطة التي تسمح بتأمين مداخيل الفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية ، وعلى المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر النّاجمة ، الظرفية و المتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية) ، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع الذي يهدف إلى المنتوج نفسه .

الفرع الثالث : استصلاح الأراضي بالجنوب [2]

تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف أو من حيث الشروط وطرق التنفيذ و بالتالي فإن استصلاح أراضي الواحات تتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية ، أما الاستصلاحات الكبرى (الفلاحة المؤسساتية)، التي تتطلّب وسائل مادية وتقنيات كبرى تخصص للاستثمارات الوطنية و الأجنبية . من جهة أخرى إن البرامج الخاصة المنفذة من طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب (تنمية المراعي) ستتواصل بطريقة تكاملية و مندمجة مع مختلف برامج القطاع .

---

(1) www.minagri.dz

(2) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ، وزارة الفلاحة 2000 .

الفرع الرابـــع : البرنامج الوطني للتشجير

إن هدف هذا البرنامج وإضافة إلى ما كان من تشجير في الفترة السابقة قد تم إعادة توجيهه بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي ،بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون،التين،اللوز،الفـــستق ...الخ) من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المنـــاطق الغابيـــة،وكان المعدّل المرغوب وصوله هو **14 %** إلاّ أن المعدّل المحقّق هو **11 %** . إن التجربة المكتـــسبة في إطـــار برنامج التشغيل الرّيفي الجاري تنفيذه في ولايات سيدي بلعبّاس ، معسكر ، تلمسان وعـــين تموشـــنت ، تستحقّ التعزيز و التوسيع إلى ولايات أخرى . وحسب تقرير وزارة الفلاحة [1] فقـــد حقّـــق مـــشروع التشجير وتطوير الغابات الذي انطلق منذ ثلاث سنوات والذي يهدف إلى تشجير مليون هكتـــار سمـــح بتشجير أكثر من **228.000 هكتار**. وسيتم بفضل هذا البرنامج تشجير **60.000 هكتار** سنويا ابتـــداء من سنة **2007م**. كما تمّت معالجة **90.000 هكتار** من غابات الصنوبر من اليرقات الضارّة منذ بدايـــة **2005م** إلى منتصف سنة **2006م** .

المطلـــب الثالـــث : نظـــام الامتيـــاز الفلاحـــي

إن الأراضي القابلة لأن تكون موضوع الامتياز يجب أن تكون من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولـــة . ويجب أن تكون مضبوطة الحدود وفق البطاقة التعريفية المصادق عليها بقرار من الوزراء المكلّفين بالفلاحـــة والري و المالية. و الجهاز المؤطّر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق حق منح الامتيـــاز هـــو برنـــامج القطاع الفلاحي لفائدة سكّان الريف من أجل تنمية دائمة .

إن هدف هذا العرض يكمن في شرح كيفيات تطبيق البرامج المسطّرة لقطاع الفلاحة و الـــصيد البحـــري بالتنسيق مع الدوائر الوزارية المعنية وهذا في الميادين المتعلقة بحماية وتثمين واستغلال الموارد الطبيعيـــة ، أن التنمية الدائمة تنحصر في عنصرين : – استصلاح أراضي جديدة .

– الحماية و استغلال أفضل وتثمين القدرات الموجودة .

وانطلاقا من هذا وكذلك من تحليل التجارب المطبّقة في عمليات استصلاح الأراضي الفلاحية خاصـــة في الجنوب ، ببرامج مكافحة التصحّر وبرامج الأشغال الكبرى قد مكّنت من اقتراح منهجية جديدة تـــسمح بـــ:

---

(1) حسب إعلان الأمين العام لوزارة الفلاحة على هامش أشغال ورشة حول نتائج مؤشرات رصد التصحر في المنطقة العربية يوم 2006/07/09 م .تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الزراعية . www.minagri.dz.

- ✓ تنشيط عمليات استصلاح الأراضي الفلاحية .
- ✓ دوامة مناصب العمل و الأشغال المنجزة .
- ✓ تمكين السكّان المعنيين أن يكونوا مسؤولين وملتزمين عند بداية الإنجازات .
- ✓ تثمين أفضل للقدرات المالية الممنوحة لفائدة برامج التنمية .

إن المنهجية الكبرى الجديدة توصي بمنح حق الامتياز لتسيير واستغلال المـوارد الطبيعيـة ، المنـشآت و التجهيزات لفائدة سكّان الرّيف بصفة أولية من أجل إشراكهم أكثر في التنمية ، مكافحة النزوح الريفـي عبر تحسين مداخلهم وحالتهم المعيشية . والجديد في هذه المنهجية يمكن أيضا في التدخّل القطاعي المـشترك و المنسق في إطار مشاريع التنمية الريفية المتكاملة . في هذا الإطار تم عرض ودراسة بـرامج علـى مـدى **03سنوات** خلال **05** اجتماعات للمجلس الوزاري المشترك مع اجتماع في كل شهر ابتداءا من سـبتمبر **1997** [1] أثناء هذه الدراسة تم التطرّق على التوالي إلى :

أهداف البرنامج، طبيعة الامتياز، تحديد مكان المشاريع ومكوناتها وتأهيلها، تأطير وكيفيات تسيير البرنامج ومشاريعه، حجم البرنامج ، وكذلك التأطير التشريعي و التنظيمي الذي يشترطه تطبيق البرنامج .وأخـيرا تنفيذ البرنامج. وفي كل اجتماع للمجلس الوزاري المشترك تم إدخال التوضيحات والتكييفات اللاّزمة كما تجدر الإشارة إلى أهمية المنهجية المقترحة التي تجعل هذا البرنامج مفتوحا لكل الاقتراحات يمكن إدماجها في وقت حقيقي .

الفـرع الأول : متطلّبات دراسة برنامـج الامتياز الفلاحـي

1- أهـداف البرنامـج :

إن التقييمات الأولية للبرنامج سمح بحصر الأهداف التي يجب بلوغها على مدّة ثلاث سنوات و المتمثلـة في استصلاح **600 ألف هكتار** عبر ما يقرّب **50 ألف امتيازا** لخلق **500 ألف** منصب شغل [2] .

2- طبيعة الامتياز : أ- ستخص الامتيازات ما يلي :

- استصلاح الأراضي المتواجدة على مستوى المحيطات المحدّدة مسبّقا في المنـاطق الجبليـة ، الـسهبية و الصحراوية .
- الخدمات المرتبطة بتعبئة مياه السقي ، تسيير المياه المعبّئة ، استغلال وصيانة الأحواض المائيـة ، الآبـار ، منشآت الري وصرف المياه ، العتاد الفلاحي أو التمويلات .
- إنجاز عمليات الاستثمار المحدّدة من قبل المصالح صاحبة المشروع .

---

(1) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق حق منح الامتياز ، الصادر عن وزارة الفلاحة في جانفي 1998 ، ص 07 .

(2) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية - المرجع السابق ، ص 08 .

ب– ويمكن منح الامتياز أيضا من أجل :

– تسيير واستغلال الموارد الطبيعية (مثل قطعة أرضية غابية ،قطعة رعوية في السهوب ، مساحة سقي أو قطعة سقي في محيط مسقي بواسطة عقد إيجار طويل المدى) .

– استغلال الاستثمارات (الأغراس، الآبار) المنجزة و التي سيمتلكونها .

– استغلال الأراضي المستصلحة و التي يمكن لهم أن يمتلكوها (حالة الاستصلاح في الجنوب) .

– تسيير مؤسسة خدمات صغيرة ومنبثقة عن المشروع الذي سيشاركون فيه .

الامتيازات ستمنح بصفة أولية لفائدة السكان المحلّيين الذين عملوا لإنجاز البرنامج القاعدي ، والشباب المتكونين في الفلاحة . هذه الامتيازات ستشمل الميادين التالية :

المنطقة الجبلية : –استغلال الخشب ، الفلّين ، المنتجات الغابية (امتياز الاستغلال) .

– استغلال الموارد العلفية (امتياز الاستغلال) .

– غرس الأشجار المثمرة في الأراضي المحصورة (امتياز الاستغلال) .

– برامج التشجير (امتياز الاستغلال) .

– تسيير المشاتل (امتياز الاستغلال) .

– إنشاء المحيطات للتشجير مع إنجاز أشغال الري لتعبئة الماء ، و الأغراس المثمرة (امتياز الاستغلال) .

– مكافحة النيران (امتياز الخدمات) ، وحماية الصحة النباتية (امتياز الخدمات) .

المنطقة السهبية:– استغلال تسيير الموارد العلفية الموجودة والمتنازل عنها لفائدة الموّالين المحلّيين (امتياز الاستغلال)، وكذلك الحماية الصحية الحيوانية و النباتية في المراعي (امتياز الخدمات) .

– تحسين وتهيئة المراعي السهبية (امتياز الاستغلال) .

– استغلال وتسيير طبقة الحلفاء (امتياز الاستغلال) .

المنطقة الصحراوية : – إنشاء محيطات استصلاح (امتياز الاستغلال) .

– صرف المياه (امتياز الخدمات) .

– المعالجة الصحية للنباتات (امتياز الخدمات) .

3– تحديد مكان المشاريع : تم تحديد تمركز المشاريع الأولى على أساس الدراسات لكل ولاية وكذلك التجارب و الملاحظة الميدانية (تجمّعات الاستصلاح المتعدّدة المشاريع المتكاملة لتيارت ،تبسة ، خنشلة ، الأشغال الكبرى...الخ).استغلال هذه المعطيات سمحت بهيكلة مساحة المشروع :

– المناطق البيئية الطبيعية(جبال، سهوب،صحراء).

– مناطق المشاريع حسب كل منطقة بيئية .

- المشاريع المدمجة حسب منطقة المشاريع. وقد وصل حتى سنة **2006م 162** مشروع مع استصلاح **137.000** هكتار و توفير **72.000** منصب عمل ، وهي موزعة كالتالي :

في المنطقة الجبلية : تم تحديد **14** منطقة مشاريع منها **11** تشكّل من الأحواض المنحدرة يمكن الانطلاق في **78** [1] مشروع .

في المناطق السهبية والفلاحة الرعوية:تم تحديد **11** [2]منطقة مشاريع منها **59** مشروع الممكن الانطلاق فيها

في المناطق الصحراوية : تم تحديد **04** [3] مناطق مشاريع منها **48** مشروعا يمكن الانطلاق فيها .

وهكذا فإن محتوى البرنامج الذي يخص **33** ولاية في مرحلة أولى يشمل **162** مشروع موجود على مستوى **29** منطقة مشاريع ، كما أن عملية تحديد مناطق المشاريع متواصلة .

4- مكونات وأهلية المشاريع :

أ- مكونات المشروع : يشمل كل مشروع على ثلاث مكونات أساسية : العنصر الفلاحي ، والغابي الرعوي ، العنصر المتعلق بتهيئة المشروع و الذي يتمثل في التدخلات لفائدة السكّان الملتزمين بإنجاز البرنامج عبر العمليات التي تهدف إلى تطوير السكن والإدارة الريفية وتشغيل الشباب ، و التجهيزات الاجتماعية و الثقافية وكذلك تهيئة مراكز الحياة . وأخيرا العنصر الاجتماعي و الثقافي الذي يهدف إلى تحسين معيشة السكّان المعنيين (التكوين ، تنشيط خلايا جوارية لمكافحة الفقر) .

ب- أهلية المشروع : لكي يصبح المشروع مؤهلا يجب عليه أن يتماشى مع المبادئ التي تم إقرارها أثناء إعداد هذا البرنامج وهي : قابلية للحياة من الناحية الاقتصادية ،مقبولا اجتماعيا ودائم من الناحية البيئية .

نستنتج من هذا المشروع للتنمية الشاملة بتجسيد نشاطات متعدّدة ومكمّلة وتضمن مداخيل ثابتة لفائدة السكّان المعنيين ، التطوير و التشغيل .

---

(1) ،(2) ،(3) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، مرجع سابق ذكره ، ص 10 .

الفـــرع الثانـــي : التأطير و أساليب سير البرنامـــج ومتابعتـــه

1- التأطير : اندماج المشروع يجب أن يتجاوب مع المتطلّبات الاقتصادية ويخرج من البداية مـــن الطـــرق البيروقراطية (تسيير وتنفيذ مباشرة من قبل الإدارة) .

في المرحلة الحالية لتحديد وتمركز المشاريع فإن البرنامج يحتوي على **162** [1] وحدة اقتصادية ، كمـــا أن كل مشروع سيسيّر من قبل مدير مشروع يختار على أساس مقاييس مؤهلة لهذا المنصب وهي :

المؤهلات التقنية، المعرفة المعمّقة للمنطقة المعنية، الخبرة في مجال التسيير و الإعلام الاجتماعي . كما يتكفّل مدير المشروع بتنفيذ مجموع النشاطات التي تدخل في إطار المشروع بتنشيط الحركة من أجل المساهمة فيه ، وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القادرة على تثمين قدرات المنطقة المعنية ، كما يتكفل أيضا بتحديد العمليات المكمّلة التي تؤدي إلى تحسين اندماج المشروع .

2- تسيير البرنامج : حتى يتمكّن من إخراج البرنامج عن الطرق البيروقراطية وكذلك تـــوفير الـــشروط الضرورية لتسييره في إطار اقتصادي وذو مردودية فإن مجلس مساهمات الدولة قرّر أثناء اجتماعـــه بتـــاريخ **23 سبتمبر 1997م** إنشاء مؤسسة عمومية اقتصادية مختصة . إن الهدف الأساسي لهذه المؤسسة يتمثل في تسيير ولحساب الدولة برنامج استصلاح عن طريق الامتياز في القطاع الفلاحي في هذا الإطار فإن المؤسسة يكمن لها : - تعبئة واستعمال كل موارد مالية أخرى عن طريق القرض أو التمويل الذاتي .

- تعبئة على شكل صفقات ولفائدة برنامج الاستصلاح المعد من قبل أصحاب امتياز الموارد المعبّئة لهذا الغرض من قبل الدولة .

- القيام لحساب أصحاب الامتياز أو الأشخاص آخرين بالدراسات المتعلقة بالتهيئة العقارية و استصلاح التربة لتنمية النشاطات الزراعية الغذائية.

- تنفيذ العمليات التي تهدف إلى تسهيل الاستثمارات داخل الامتياز .

- نشر كل جهاز ضروري لأي تعبئة أخرى للموارد.وتوظيف مدراء المشاريع .

- تطوير الأدوات الهيكلية و التثمينية للنشاطات المتعلقة بمهامها .

- نشر ثقافة المسؤولية في أوساط الشركاء لتحمّل تنفيذ العقود المؤدية لإنجاز هذه المهام .

---

[1] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، مرجع سابق ذكره ، ص 12.

الفـــرع الثالث : تنفيـــذ البرنامـــج

نظرا لأهميته الوطنية وطابعه المحدث فإنه يقترح اختبار هذا البرنامج ولمدة معينة مع ملائمة تأطيره وهذا قبل تعميمه وفي هذا الإطار قد تم حصر ستة **06** مشاريع للتطبيق الفوري من أجل التحليـــل الميـــداني لآثـــار الامتياز ويتعلق الأمر بما يلي :

1- مشروع استصلاح فلاحي رعوي على مستوى ولاية الجلفة الذي تم تحضيره بالاشتراك مع الـــسكّان المحلّيين المعنيين و السلطات المحلية، هذا المشروع يمثل مساحة **4.240 هكتار**.

2 – مشروع استصلاح فلاحي غابي – رعوي على مستوى ولاية خنشلة، بمـــساحة قـــدرها **8.600 هكتار، 22** امتياز الأشهر الستة الأولى .

3- مشروع استصلاح محيط فلاحي غابي – رعوي على مستوى ولاية معسكر بمساحة قـــدرها **9.575 هكتار، 39** امتياز .

4-مشروع استصلاح محيط فلاحي بولاية سطيف ويشمل على مساحة **6.307 هكتار** ويسمح بمنح **79** امتياز.

5-مشروع إعادة تأهيل نخيل ولاية ورقلة مع استثمارات خاصة لتحديد شبكة السقي عبر امتياز خدمات.

6- مشروع نموذجي لمحيط ولاية غرداية التي يتوفر على التمويل الضروري بالنسبة للجانب الفلاحي أمـــا بالنسبة للاستثمارات الأخرى فإنه يستلزم مشاركة بعض الصناديق (الشبكة الاجتماعية وكالـــة تـــشغيل الشباب) . سيتم تمويل مشاريع السنة الأولى من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بمبلغ **400 مليون دج** و الذي يشمل بالدراسات المتعلقة بهذه المشاريع وكذا التكوين .

إن مجلس مساهمات الدولة قد قام أثناء دورته المنعقدة بتاريخ **23 سبتمبر 1997م** بإنشاء مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة أسهم القابضة الغذائية الزراعية المختلفة و المسمّاة بمؤسسة الامتيازات الفلاحية.

إن الهدف العام لهذه المؤسسة هو التسيير ولحساب الدولة برنامج استصلاح الأراضي عن طريق مـــنح حق الامتياز في القطاع الفلاحي وتستعمل حسابات الشركة طبقا للتشريع الذي يـــنظم الـــشركات ذات الأسهم، إن تعبئة واستعمال الموارد الناتجة عن ميزانية الدولة يكونان محل محاسبة منفصلة . يقـــدم محـــافظ الحسابات تقريرا خاصا إضافة إلى التقرير المتعلق بالحسابات الاجتماعية عند شروط استعمال ذلك الموارد .

الفـــرع الرابـــــع: كيفية إنجـــــاز عملية استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

في إطار نشاطات التنمية الريفية و الفلاحية، صادق مجلس الحكومة بتاريخ **23 جانفي 1998م** [1] على برنامج هام يتعلق باستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز ليرمي إلى استصلاح **600 ألف هكتار** واستحداث **500 ألف** منصب شغل على مدى ثلاث سنوات [2] . فالبرنامج المؤسّس على ترقية الشراكة بين الدولة و السكّان المحليين يتم تنفيذه بطريقة غير بيروقراطية . ثم بعد ذلك كانت مناشير متتابعة خاصـــة منها المنشور الوزاري **رقم 323 المؤرّخ في 29 جوان 1999م** المتعلق بكيفيات إنجاز برنامج استـــصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و البرقية **رقم 90 المؤرّخة في 02 أوت 2000م** المتعلقة ببعث عمليات تعيين مشاريع جديدة، والمنشور الوزاري **رقم 99 المؤرّخ في 04 مـــارس 2001م** المتعلـــق بإنعـــاش عمليـــة استصلاح الأراضي الفلاحية .

المطلـــب الرابـــع : إنعاش عملية استصـــلاح الأراضـــي الفلاحيـــة

شكّلت عملية استصلاح الأراضي الفلاحية موضوع اهتمام متميّز من قبل السلطات العمومية، مع اعتبـــار أنها عملية حاسمة في توسيع المساحات المزروعة فإن البرنامج المبادر به في إطار "حيـــازة الملكيـــة العقاريـــة الفلاحية " المكرّسة بالقانون **رقم 83- 18 المؤرّخ في 13 أوت 1983م** أن دراسة تطور هذا البرنـــامج الممتد على مدى **18 سنة** أظهر ثلاثة أشكال من الوصفيات هي :

أ- فلاحة المقاولة : والتي يؤثر بها في المناطق الصحراوية على قطع فلاحية تفوق مساحتها **100 هكتـــار**، سمحت بإنشاء مستثمرات مجدية نوعا ما بفضل الدعم المعتبر المقدم من قبل الدولة الـــذي اســـتفاد منـــه المستثمرون الفلاحون فيما يتعلق بتحديد محيطات الاستصلاح، وما يتعلق بتعبئة المـــوارد المائيـــة (آبـــار) وتوصيل الطاقة الكهربائية وإنجاز السبل المؤدية لمحيطات الاستصلاح .

ب- فيما يخص عمليات الاستصلاح مع القطع الفلاحية التي تقل مساحتها عن **100 هكتار** فإنها عرفـــت نتائج متذبذبة وغير مكتملة نتيجة محدودية إمكانيات المتعاملين، وفي بعض الأحيان نتيجة التعـــيين الـــسيّئ لمحيطات الاستصلاح.

ج- أما في المناطق السهبية وشبه الصحراوية فلقد توّجت عمليات الاستصلاح على قطع الأراضي الفلاحية الممنوحة بنتائج متناثرة ، كون تمويلها يرتكز بشكل أساسي على المساهمات المالية المتكاملة الجد محـــدودة ولقد أظهرت النتائج الأولية بعد ثلاث سنوات من المشروع تنفيذ هذا البرنامج . تتمثل في مباشرة أشـــغال **239** مشروعا على مساحة تقدر ب **239 ألف هكتار** واستلام **36 ألف هكتار** .

---

(1) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، مرجع سابق ذكره ، ص 53و54 .

(2) المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، إشكالية التنمية الفلاحية ، الدورة الرابعة عشر 2000م ، ص 43 .

إن المتعاملين الذين قاموا بالاستصلاح الجزئي أو الكلي لأراضيهم ويستغلونها لهم الأهلية للاستفادة من الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية وفقا للإجراءات التي تضمّنها بمقرّر رقم **599** أو المؤرّخ في جوان **2000م** ، ويسمح تنفيذ هذه الإجراءات على وجه الخصوص بما يلي:

- ✓ إنعاش عملية استصلاح الأراضي الفلاحية .
- ✓ وضع حد لحالة الترقّب التي تجمّد حوالي **350 ألف هكتار** .
- ✓ الاستجابة للحيوية الاقتصادية المحلية .
- ✓ تأمين وطمأنينة المستفيدين بمساعدتهم على عملية إنهاء استصلاح الأراضي.

إن هذه الدراسات السابقة مكّنت من الإسراع في حيوية الإنجازات على مستوى بعض الولايات أين تمّت ملاحظة حسب إنجازات مقبولة (**40**) خلال شهر أو شهرين بفضل الاهتمام الذي أبدته المؤسسات المحلية الصغيرة في إطارها أشرفت على تنظيمه. إلا أنه لوحظ بصفة واضحة بطء في تعيين أصحاب الامتياز المؤهلين و المحيطات الواجب استصلاحها من طرف لجان متخصصة في ذلك. وكما لوحظ أن هناك نقصا في سرعة إعداد وتقديم مشاريع واستصلاح الأراضي.

يبدو من المناسب التذكير بأن مثل هذه المشاريع يجب أن تبادر بها السلطات المحلية و السكّان المعنيين والتي يجب أن تشارك المؤسسات المحلية وذلك ليست فقط لتخفيض كلفة الإنجاز وإنما بشكل خاص من أجل إعطاء حيوية اقتصادية محلية تعمل على إحداث مناصب شغل ضرورية لاستقرار السكّان وأخذ بهذه الاعتبارات اتخاذ كل التدابير قصد التخفيف إلى أقصى حد من إجراءات الحيازة تفاديا قدر المستطاع للبيروقراطية المفرطة، وبالطّبع هذا البرنامج ببعده الحقيقي يعتبر كخطوة للنهوض بالتنمية الريفية المندمجة.

الجدول رقم19: طبيعة الإنجازات و التمويل المقفلة في : **2004/12/31**

طبيعة الأنشطة	الوحدة	الأهداف	الإنجازات	معدّل الإنجاز %
المسح	هكتار	216.941	141.428	65
التحسين العقاري	هكتار	112.290	60.748	54
1 – النشاط الفلاحي				
الأشجار المثمرة المتكثّفة	هكتار	20.607	1.259	6
الأشجار المثمرة المتمدّدة	هكتار	85.057	7.560	9
قلع وتجديد الأشجار	هكتار	918	524	57
الكروم	هكتار	11.573	573	5
النخيل	هكتار	8.942	274	3
الغرس الرعوي	هكتار	40.727	4.300	11
التشجير الغابي	هكتار	45.108	2.691	36

البـــــقول	هكتـــــار	17.566	872	5
الحـــــبوب	هكتـــــار	31.887	14.206	45
الزراعـــة الصناعية	هكتـــــار	2.772	11	0,4
المجمـــــــوع	هكتـــــار	265.157	32.270	-
2- أنشـــطة الرّي				
الآبـــــار العميقة	وحـــــدة	887	250	28
تجهيز الآبـــــار العميقة	وحـــــدة	965	82	8
مخابئ الآبـــــار العميقة	وحـــــدة	1.093	112	10
أحواض تجميع المياه	وحـــــدة	1.143	138	12
الآبـــــار غير العميقة	وحـــــدة	426	229	54
تجهيز الآبـــار غير العميقة	وحـــــدة	236	25	11
تهيئة الآبـــار غير العميقة	وحـــــدة	767	29	4
الأحـــــواض الجبلية	وحـــــدة	45	00	0
رصـــــد الينابيـــــع	وحـــــدة	166	53	32
تهيئـــــة الينابيـــــع	وحـــــدة	166	84	51
شبكة السقي بالتأطير	هكتـــــار	23.606	395	2
شبكة السقي بالـــرّش	هكتـــــار	11.597	484	4
البحيرات الصغيرة	وحـــــدة	13	04	31
الأجبـــــاب	وحـــــدة	29	04	14

3- أنشطة مضادات الرياح

مضادات الرياح	كلم	5.952	719	12
تصحيح مجاري الوديان	$م^3$	560.720	215.105	38
الحواجـــز المائية	هكتـــــار	3.764	1.722	46
تثبيت الجـــرف	هكتـــــار	805	238	30
4 - خدمـــــات ملحقـــة				
شـــق الممـــرّات	كلم	2.268	1.203	53
تهيـــئة الممرّات	كلم	1.610	860	53
الكـــهربـــاء	كلم	1.165	157	14
5- المرفـــقات				
تربية النحل (وحدة واحدة = 10 خلايا	وحـــدة	131.792	4.653	4

6 – الحصّلـــة				
التشغيل الدائم	وحـــدة	32.938	13.198	10
التشغيل غير المباشر	وحـــدة	127.036	33.302	12
المساحة المهيّـــأة	هكتـــار	282.375	75.700	27
التمويـــــل	10^9 دج	20	8,9	43

المصـــــدر : وزارة الفلاحة ، المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية

الجـــــدول رقم 20: المنتجات المحققة من سنة 1998 إلى 200م

البيـــان	وحـــــدة	المنجـــزة 1998	المنجـــزة في 2004
نباتات موسمية	ملـــيون طن	2,2	3
حليب منتوج	مليار لتر	1,18	1,8
حليب المجمّعCollecte	مليون لتر	96	300
خضر جافة	مليار طن	50	200
البطاطا المستهلكة	مليون طن	1,2	1,6
البطاطا على شكل بذور	مليار طن	15	120
إنتاج زيت الزيتون	مليار طن	30	40
تصدير زيت الزيتون	مليار طن	3	10
إنتاج الحمضيات	مليار طن	300	450
مردودية الحمضيات	طن / هكتار	7,4	8,5
إنتاج العنـــــب	مليار طن	240	450
إنتاج الخمـــــور	مليار هكتار	300	500
مردودية العنـــــب	طن / هكتار	3,5	5
النخلات المثمرة	مليار هكتار	90	135
إنتاج الســـــمك	مليار طن	102	160
إنتاج Aquacole	ملـــيار طن	00	20

المصـــــدر : المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية

أما ما يتعلّق بالجانب المالي فلقد رصّدت الدولة اعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة **2001** حسب الدوائر الوزارية المرتبطة بالمخطّط الوطني للتنمية الفلاحية [1]، فالفلاحة رصّدت له : **17.484.923.000 دج** أما الصيد البحري والمواد الصيدية بلغت : **300.602.000 دج** ، أما بالنسبة للموارد المائية فاعتماداتها بلغت : **3.494.300.000 دج** . إلاّ أن الدولة استمرّت في تدعيم قطاعات التنمية الهامّة وبدرجات متفاوتة،حيث عرف القطاع الأول تراجع طفيف [2]من **17.484.923.000 دج** إلى **16.888.293.000** دج أي بنسبة **03 %** . هذا لا يعني ضعف المداخل لقطاع التنمية بل استغل ذلك في دعم القطاعات الأخرى حسب الأولويات حيث نجد أن قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية عرف دعم مالي أكثر أي زيادة بنسبة تقدر ب **67 %** ، أما الموارد المائية فعرفت هي الأخرى زيادة تقدر ب **14 %** .

بلغ قيمة الدعم الفلاحي في سنة **2006م** [3] **229** مليار دج مقابل **80** مليار دج سنة **2000م**. وهنا نلاحظ ارتفاع في قيمة الدعم وهذا يدل على مجهودات الدولة للنهوض بالقطاع .

---

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرّخة في 2001/ 07/21 .
(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرّخة في 2001/12/23 .
(3) جريدة الوطن بالفرنسية بتاريخ 2006/02/07م . www.agroline.com

المبحـــــث الثانـــي : المؤسسات المالية المختصة و المكلّفة بدعم الدولـــة

المطلـــب الأول : الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية

Le Fonds Nationale De Régulation et De Développement Agricole

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة **2000م** [1] وهو يدعم الاســتثمارات في إطــار تطــوير الفروع وحماية مداخل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة ، كما يــشجع المــستثمرين علــى استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج الذين وصل عددهم (أي المستثمرين) أكثر مــن مليــون مستثمر فلاحي جزائري حسب تقرير وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح [2] . وقد تم جمــع تحــت حسابه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و الصندوق لضمان تسيير الإنتاج الفلاحي ، ويأمر بصرف هــذا الحساب وزير الفلاحة وهو الآمر بالصرف .

مـــــوارد و نفقـــــات الصندوق :

يتحصل الصندوق موارده من [3]:

- ✓ تخصيص ميزانية الدولة .
- ✓ الموارد شبه جبائيـــــة .
- ✓ مـــــوارد التوظيف .
- ✓ الهبـــــات و الوصايا .
- ✓ كل الموارد و المساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع .

نفـــــقات الصندوق : تتمثل نفقاته في ما يلي :

- ✓ الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج و المردودية الفلاحية .
- ✓ تسويق الإنتاج وتخزينه و تكييفه وحتى تصديره .
- ✓ الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي و المحافظة على تنميــة الثروة الوراثية الحيوانية و النباتية .
- ✓ الإعانات بعنوان تمويل المخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق منها الحبوب و البذور .
- ✓ الإعانات بعنوان حماية مدخول الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة على الأســعار المرجعيــة المحددة .
- ✓ إعانات تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة .

---

(1) منشور 332 المؤرّخ في 18 جويلية 2000م .

(2) الجولة الرابعة من المفاوضات الجارية بين الجزائر و دول أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة المؤرّخة يوم 2003/10/26 (مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة لن تمس قطاع الطاقة والمحروقات) http://www.alriyadh.com .

(3) مرسوم تنفيذي رقم 111 – 2000 مؤرّخ في 30 ماي 2000م ، يحدّد لكيفيات تسيير حساب FNRDA .

- ✓ تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية و الصناعات الغذائية على المدى القصير و المتوسط و الطويل.
- ✓ التكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات و التكوين المهني و الإرشاد الفلاحي وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع المحققة من قبل أشخاص طبيعيين ومعنويين مؤهلين على أساس عقد مبرم مع مصالح الوزارة المكلفة بالفلاحة .

المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق FNRDA :

يستفيد من دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية الأعوان الاقتصاديين الآتيين :

- ✓ المؤسسات الاقتصادية العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري التي تساهم في نشاطات الإنتاج و التحويل و التسويق و التخزين وتصدير المنتجات الفلاحية ومنتجات الزراعة الغذائية الصناعية .
- ✓ المشاريع المندرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية المقرّرة من قبل وزارة الفلاحة .

قائمة النشاطات التي تستفيد من دعم الصندوق FNRDA :

وتتمثل هذه الأنشطة في ما يلي :

- ✓ تطوير الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية .
- ✓ تثمين المنتجات الفلاحية .
- ✓ تطوير الري الفلاحي .
- ✓ تسويق الإنتاج ، التخزين ، التوظيف والتصدير .
- ✓ حماية و تنمية الثروة الوراثية الحيوانية و النباتية .
- ✓ المخزون الأمني (الإنتاج الزراعي للحبوب ، البذور ، المشاتل) .
- ✓ دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة .
- ✓ تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية و الزراعات الغذائية .
- ✓ تأطير التشغيل (التكوين ، الإرشاد الفلاحي ، متابعة تنفيذ البرامج ...الخ) .

أما الفروع الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق هي :

إنتاج الحليب، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، تربية المواشي (الغنم، الأبقار،الماعز،الإبل،الخيل)، زراعة البطاطا، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الحبوب،البقول الجافة، زراعة الأعلاف ، غرس الأشجار المثمرة (الكروم، الزيتون، الحمضيات، النخيل) ، الزراعة الصناعية (الطماطم، التبغ) ، شتائل الكروم و الأشجار، حيوانات التكاثر، التلقيح الاصطناعي .

- ✓ قروض الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ..... **32 مليار دج** مقسّمة إلى حصّتين هما :
  - **23 مليار دج** حصة للصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية .
  - **9 مليار دج** قروض للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .

المطلـــــب الثانـــي : الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وصناديقه الجهوية « Caisse Nationale De Mutualité Agricole, et Caisses Régionales »

هذا الصندوق هو مهمّته التكفل بمهمّة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاثة [1] :

- ✓ هيئة الاقتراض .
- ✓ التأمين الاقتصادي .
- ✓ محاسب الصناديق العمومية .

ويقوم بمهمة دعم وتمويل نشاطات التنمية وتحديث قطاع الفلاحة في إطار تنفيذ الـــبرامج ، وتوجيـــه مساهمات الدولة ، الاستثمارات الإنتاجية ، الفوائد الممنوحة للقرض الفلاحي إلى نشـــاطات توســـيع المساحات الزراعية المستغلة وكذا تكثيف المنتجات الزراعية و تثمينها . يضـــمن الصـــندوق الـــوطني للتعاضد الفلاحي ما يلي :

- ✓ منح القروض لاقتناء مدخلات الإنتاج لمنتجي الحبوب المتمركزين في المناطق القادرة على إنتـــاج الحبوب .
- ✓ منح القروض لاقتناء التجهيزات الفلاحية من خلال عمليات .
- ✓ قروض الإيجار .
- ✓ تطوير عمليات الإقراض تدريجيا لتشمل نشاطات أخرى سواء ما تعلق منها بالإنتاج أو التجهيزات الفلاحية حسب المستوى التنظيمي وفي حدود الحيطة التي يمليها بنك الجزائر.
- ✓ منح قروض الفلاحين حسب الأعراف المعمول بها ، ويمكن للصندوق أن يمنح قروض للمتعـــاملين الاقتصاديين الذين يدخلون في العملية الأولى أو الأخيرة من عملية التنمية للقطاع الفلاحي .
- ✓ الحـــــد من المصاريف على القروض الممنوحة .
- ✓ تقتصر على المصاريف تسييرها عندما يتعلق الأمر بمستفيدين يكونون زبائن مشاركين في الصناديق الجهوية .
- ✓ يكتفي بنسبة فوائد تفضيلية على ما هو معمول به في السوق عندما يتعلق الأمـــر بزبـــائن غـــير مشاركين في هذه الصناديق ، والهدف من وراء ذلك تعزيز قاعدة الصندوق بمنخرطين جدد .

---

[1] مراسلة وزير الفلاحة في 12 جويلية 2000م إلى أعضاء الجمعية العامة للصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي .

- ✓ مباشرة الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بوضع عقود التأمين المختلفة (الحد الأدنى من المردود، التسيير الحسن للمشاريع ...) التي سيكتسبها المستفيدون من القروض مستقبلا بشكل يسهل طالبي القروض .
- ✓ لا مركزية الاقتراض و التأمين بحيث يتم على مستوى الصناديق الجهوية بشكل يقربي هذه الأخيرة من الفلاحين و المستفيدين .

المطلب الثالث : الاستثمار عن طريق بنك الفلاحة و التنمية الرّيفية
Banque De L'Agriculture et De Développement Rurale

إن مجال تدخّل هذا الأخير قد حدّدته المادة الرابعة من المرسوم **82 – 106** المؤرّخ في **13 مارس 1982م** والمتضّمن إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي ، ويمكن إبراز هذا كالآتي :

تتمثل مهام البنك الفلاحي خاصة في تنفيذ جميع العمليات الموصوفة و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري بها العمل وفي منح القروض و المساهمة في ما يأتي طبقا لسياسة الحكومة .

– يتولّى على الخصوص استخدام وسائل تزوّد بها الدولة قصد ضمان تمويل ما يأتي وفقا للقوانين و التنظيمات الجاري العمل بها .

أ– هياكل الإنتاج الفلاحي و أعماله .

ب– الهياكل و الأعمال المرتبطة بما سبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقه .

ج – الهياكل و الأعمال الزراعية ، الصناعية المرتبطة مباشرة بالقطاع الفلاحي .

د – هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الرّيفي .

المبحث الثالث : التأطير التقني

بالإضافة إلى التأطير المالي تم وضع نظام تأطير تقني متعدّد الأشكال ومتلائم وطبيعة الأنشطة التقنية المحدّدة وخصوصية كل برنامج فرعي ، كما اعتبر هذا المخطّط المستثمرة الفلاحية وحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الزراعي ، وعلى هذا يجب على المؤطّرين و الإداريين و التقنيين و المهنيين التقرّب من هذه الوحدات القاعدية ومسيّريها مما يعطى لها دور أساسي وهام في العملية الإنتاجية .

وأصبح لرئيس المقاطعة و المندوب الفلاحي البلدي وطاقمهما دور هام في إنجاح البرامج وهذا للتأطير المقرّب لهذه المصالح كما تم إنشاء خلية تقنية متعدّدة الاختصاصات على مستوى الولاية تتكفل بتحقيق الانسجام ما بين مشاريع التنمية على مستوى المستثمرات و المخطّط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي على مستوى الولاية وتنظيم التأطير التقني للأنشطة التالية [1] :

المطلب الأول : التكوين و الإرشاد والدعم التقني ، مجال الإعلام والاتصال

1- التكوين :

لتدعيم برنامج تطوير الفروع وإعادة تحويل الأنظمة الزراعية تقام دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة ، لكل إطارات مديريات المصالح الفلاحية و المقاطعات و المندوبيات البلدية و الفلاحين .

2- الإرشاد و الدعم التقني :

تتم عملية الإرشاد و الدعم التقني باشتراك المعاهد التقنية المختصة و الإدارة الفلاحية المحلية و الغرف الفلاحية، وفق رزنامة تحدد من طرف مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات بالتعاون مع الهيئات المعنية السابقة وذلك من أجل تنفيذ برامج الإرشاد و الدعم التقني الفلاحي قصد تطوير المهارة وكذا التشريع الخاص بالريف و الفلاحة و الإجراءات الخاصة بالتمويل و الضمان الاجتماعي و التموين و التسويق .

3- مجال الإعلام و الاتصال :

يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام حول التنمية الفلاحية كما يجب على مجمل الفاعلين المعنيين بمختلف البرامج المساهمة في هذه الحملات الإعلامية كل في مستوى مهامه.

---

[1] وزارة الفلاحة ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، سنة 2000م ، ص 83 .

المطلـــــب الثانـــي: التنسيق و المتابعة، ومراقبة تنفيذ البرنامج :

1- التنسيـــــق:

من أجل السير الحسن لتنفيذ البرنامج يجب التنسيق بين جميع الهيئات و المتعاملين الاقتصاديين الأساســيين و الجماعات المحلية ، والمؤسسات و المنظمات المهنية ، وهذا حتى يسمح بتظافر الجهود والتعاون وترقية علاقة الشراكة بأساليب وقواعد واضحة وشفّافة .

كما يجب إشراك أصحاب المهن الفلاحية و الهيئات التمثيلية من الغرف الفلاحيـــة ، منظماتهـــا المهنيـــة و النقابية على جميع المستويات لبرمجة المشاريع في إطار تنشيط وبعث ديناميكية المخطّـــط الـــوطني للتنميـــة الفلاحية وتحسيس الفلاحين حول الأنشطة ذات الأولوية .

2- المتابـــــــعة :

إن مشاريع التنمية الفلاحية المختارة محليا ستكون لها أنظمة خاصة بالمتابعة و التيقييم و المراقبة من طـــرف المصالح اللاّمركزية ممثلة في المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات أساسا .

كما أن المشاريع ستكون محل تقييم دائم لمستوى تقدم الإنجاز المادّي و المالي (استهلاك الموارد الماليـــة ، و القروض الممنوحة) من جهة ، و الجانب الاقتصادي (مستوى التشغيل ، الاستثمار المنجز ، القيمة المضافة الناتجة عن ذلك) من جهة .

وفي حالة عدم بلوغ الأهداف المسطّرة ستكون دراسة خاصة تتبع باقتراحات تقويمية وتوصيات لتحقيـــق البرنامج لاحقا .

كما أن تقييم المشاريع المنفذة يتم وفق مؤشرات النجاعة الاقتصادية المرتبطة أساسا بالمحافظة على المـــوارد الطبيعية ، التشغيل ، زيادة الإنتاج ، نمو الاستثمارات الفلاحية و المداخيل .

3- عملية مراقبة تنفيذ البرامج :

تتم عملية المراقبة بواسطة أجهزة الإدارة المركزية المخولة لها ذلك ، وكذا الهيئات اللاّمركزية (الولايـــة ، مدير المصالح الفلاحية ، محافظي الغابات) وعلى مستوى المستثمرة تتم عملية المراقبة من طـــرف المصـــالح التقنية المحلية للتأشير على الأعمال المنجزة فعلا قصد الاستفادة من الإعانات الممنوحة .

كما يمكن للمصالح الفلاحية الاستعانة بأي شخص مؤهل أو مؤسسة تراها قادرة علـــى تقـــديم مســـاهمة أساسية في ممارسة عملية الرقابة .

المبحث الرابـــع : النتائج المحققة لتطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد عرف القطاع الفلاحي تقدمًا معتبرًا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحيـــة وبفضـــــل المـــــوارد الماليـــــة الكبـــــرى التي خصصتها له الدولة، ولذلك تحققت حالات تقـــدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل. لقد أصبح من المناســـب التـــزودّ بـــأداة تقيـــيم فعالـــة للسياســـة العموميـــة بإشـــراك كـــل الأطـــراف المعنيـــة. كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الحكومة لازالت تزود الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها. وهكذا ســتظل تُقدم دعمها المالي لهذا القطاع مع السهر أكثر فأكثر على استعماله كمحفز لرصد القروض المصرفية. كما ستظل تقدم دعمها لمحاربة التصحر والعمل على مكننة الفلاحة عن طريق ترقية القرض الإيجاري. وستدعم في الأخير الاستعمال الرشيد للماء في النشاط الفلاحي. وقد قدمت اللجنة الوطنية للتنمية الفلاحية و الريفية النتائج وأهم الإنجازات التي حقّقها منذ بداية انطلاقه إلى غاية **2006م** هي ما يلي [1]:

1- المساحة المستصلحة سنة **2006م** قدّرت ب **488.000 هكتار** بعدما كانت في ســـنة **2001م** ب **50.000 هكتار**. غير أنه لم يستصلح من أراضي الجنوب سوى **6.200 هكتار** من مجموع **50 ألفـــا** . أما عن ظاهرة الجراد فقد تم القضاء عليها نهائيا وأن الوزارة قد اتخذت كل الإجراءات لمراقبـــة و تفـــادي انفلونزا الطيور ببلادنا [2].

2- المساحة المستغلة في عملية التكثيف الزراعي و الموجهة للحبوب قدّرت ب **3 ملايين هكتار** مع إنتاج بلغ **33 مليون قنطار** مقابل **4 ملايين هكتار** بإنتاج **22 مليون قنطار** خلال السنوات السابقة. وهذا يدل على أن هناك عملية التكثيف وتغيير النمط للإنتاج و الإنتاجية.

3- اتساع في المساحة الأشجار المثمرة حيث بلغت **مليون هكتار** سنة **2006م** بعدما كانت **70.183 هكتار** في سنة **2001م** . والمساحة التي هي في طور التجهيز قدّرت ب **173.030 هكتار**.

4- بلغت قيمة الإنتاج الفلاحي (النباتي و الحيواني) سنة **2005م** بـــ **8,8 مليار دولار** أي نسبة نمـــو **20%** بعدما كان **10%** في سنة **2004م** .

5- بلغ إنتاج التمور **500 ألف طن** مما أدى إلى تحقيق صادرات هذا المنتوج **1,5 مليون دولار**.

6- إدماج **348.000** مستثمرة في البرنامج وهذا في إطار تطوير وترقية المستثمرات الفلاحيـــة، حيـــث استفادت من دعم خلال السنوات الست الماضية ما قيمته **229 مليار دينار** جزائري.

7- كما حقّق هذا البرنامج من تطوير تقنيات الري بحيث بلغت المساحة المسقية **825.000 هكتار** منها **167.000 هكتار** الرش بالتقطير مقابل **300.000 هكتار** سنة **1999م** .

---

(1) جلسات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية المؤرّخ في 2006/10/21م .
(2) الجهود المبذولة لترويج الصادرات الزراعية في الجزائر .
http://www.apn-dz.org/apn/arabic/activ_com/activ_finance.htm

8- أما ما يخص برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز فقد سمحت باستصلاح **700 ألف هكتار** وهي تمثل نسبة **9%** من المساحة الصالحة للزراعة، مقابل **54 ألف هكتار** سنة **2002م** أي معدل نمو **9%** .

9- كما حقق برنامج حماية الغابات و مكافحة التصحر من تشجير **200 ألف هكتار**، كذلك العمليات المنجزة على مستوى المناطق السهبية تم إعادة تشجير أكثر من **3 ملايين هكتار** من مجموع **7 ملاين هكتار** مهدّدة بالتصحر، وهذا بفضل المساحات المحمية و الغراسة الرعوية.

10- وفي إطار محافظة السهوب تم إنجاز **1,3 مليون م^3** قطعة حماية، بناء **1.000** مجرى مائي لسقي مساحة **487 ألف هـ** ، كما تم بناء **6 آلاف** نقطة مياه لسقي المواشي.

11- أما في إطار إنعاش التنمية الريفية وتطوير الوسط الريفي فتم إنجاز **1.043** مشروع في إطار برنامج الغابات استفادت منه **106 ألف** عائلة، و**725** مشروع يتعلق بتنمية السهوب، استفادت منه **152 ألف** عائلة. إضافة إلى مساهمة مديرية الطاقة في الإنارة الريفية من خلال برنامج المشاريع الجوارية.

12- تم إنشاء **495 مؤسسة** للخدمات الفلاحية بدأت تعمل .

13- فتح مسالك بطول **308 كلم** ومد الكهرباء بطول **70 كلم** في إطار تطوير الهياكل القاعدية.

14- تم إنشاء **19 وحدة** لإنتاج الحليب و الزيت في إطار تنمية الهياكل القاعدية وتثمين الإنتاج الفلاحي وتحريره .

15- كما تحقّق بفضل هذه الأعمال نسبة **140 %** من الاحتياجات الوطنية من الخضر و الفواكه واكتفاء شبه كلي في اللحوم الحمراء و البيضاء و البيض، وهذا بفضل تطبيق المقاييس الدولية في المجال الصحي الحيواني و الذبح و الحفظ.

16- إضافة إلى أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كان له الفضل في التحسن المسجل في مجال مكافحة الفقر منذ سنة **2000م** فقد وفّر **مليون و ثمانية آلاف** منصب شغل مما أدى تقليص نسبة من البطالة .

17- أما فيما يخص صادرات المنتجات الفلاحية فقد بلغت في سنة **2003م 135 مليون دولار** منها **1,504 مليون دولار** للسلع الغذائية (**52.880 طن**). وتتمثل أهم الصادرات الغذائية و الزراعية في:

الجدول رقم 21 : صادرات المنتجات ذات المصدر النباتي لسنة 2003م / (مليون دولار)

نوع المنتوج	الكمية/ طن	القيمة	ملاحظة
الفواكه الطازجة و الجافة	10.328	16,549	98.5 % منها تمور صنف " دقلة نور
الزيوت و الدسم الغذائية	16.242	6,446	---
الخمور المشروبات	9.066	6,017	---
الخضروات	1.825	0,919	---

المصـــــدر : http://www.apn-dz.org

الجدول رقم 22: صادرات المنتجات ذات المصدر الحيواني لسنة 2003م

نوع المنتوج	الكمية (طن)	القيمة (مليون دولار أمريكي)
الحليب و مشتقاته	8.204	6,388
منتجات الصيد البحري	1.757	6,580

المصـــــدر : http://www.apn-dz.org

المنتجات ذات مصدر غابي : يحوز الفلين على **95 %** من صادرات هذه المجموعة حيث تقـــدر بـــــ **9,755 مليون دولار** إما على شكل فلين طبيعي أو على شكل فلين متكتل. تشير بيانـــات التجـــارة الخارجية على أن جل المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية و الغذائية للجزائر تتم مع مختلف دول منها:

- **دول الإتحاد الأوروبي: 68,9 %** من صادراتنا موجهة لدول أعضاء المجموعة الأوروبية بقيمـــة **56,6مليون دولار**. وتحتل فرنسا المكانة الأولى بـــ **27%** ، تليها إسبانية ب **20,95 %** ثم إيطالية **10 ،73 %**.
- **دول العربية** : تقدر قيمة المبادلات التجارية مع الدول العربية بـــ **14,6 %** من القيمة الإجماليـــة لصادرات المنتجات الفلاحية.

و تتوزع قيمة الصادرات حسب هذه الدول كما يلي:

* **دول المغرب العربي**: تساهم بـــ **13,97 %** من القيمة الإجمالية لصادرات المنتجات الفلاحية من بينها **ليبيا (6,33%)** ، **تونس (5,56 %)** و **المغرب (1,35 %)** .

باقي الدول العربية:(الإمارات العربية، الكويت، قطر، سوريا،الأردن، السودان، مملكة العربية الســـعودية ولبنان، مصر الخ) : يتضح من بيانات التبادل التجاري أن عملية التبادل الزراعي بين الجزائـــر و الـــدول

العربية مقارنة بالدول الأجنبية ضعيفة جدا (**0,63 %**) و ذلك يمكن أن يرجع لنقص في تبادل المعلومات الخاصة بالقدرات الإنتاجية للسلع الفلاحية.

تتمثل هذه الصادرات بالخصوص في الفواكه أساسا التمور وبعض المواد الغذائية المصنعة (المعلبات و العجائن) و منتجات الصيد البحري.

18- أما في ما يخص بتنمية مناطق الجنوب ورفع مستوى الفلاحة الصحراوية، فقد سجلت شركة العامة للامتيازات الفلاحية المشاريع الخاصة بـ **5 ولايات: ورقلة، غرداية، إليزي، تمنراست**، وهي مبيّنة في الجدول التالي:

الجدول رقم 23 : المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة عن طريق الاستصلاح منذ 1999م إلى 2006م

الولايات	المبالغ المرصودة (دج)	عدد المشاريع	المساحة بالهكتار
ورقلة	**3.398.845.481**	**24**	**3.146**
غرداية	**4.359.718.301**	**35**	**5.730**
إليزي	**184.670.000**	**1**	**210**
الوادي	**3.928.789.358**	**24**	**5.702**
تمنراست	**249.349.208**	**3**	**300**
المجموع	**12.121.372.348**	**87**	**15.088**

المصدر: بلحمرة آمال و بن النوي حنان: طرق دعم الفلاحية وتنميتها، دراسة حالة العامة للامتيازات الفلاحية، مذكرة الليسانس _ معهد العلوم الاقصادية _جامعة ورقلة، 2005م ، ص 71

من الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع المنجزة من طرف شركة **« La Générale Des Concessions Agricoles »** منذ نشأتها يقدر بـ **87** مشروع موزع على خمس ولايات، وتقدر المساحة الإجمالية لهذه المشاريع بـ **15.088 هكتار**، أما المبالغ المرصودة تقدر بـ **12.121.372.348 دج** وتوضح ذلك أكثر في الشكل التالي:

الشكل رقم **06** : منحنى يبين المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة عن طريق الاستصلاح الأراضي بالامتياز

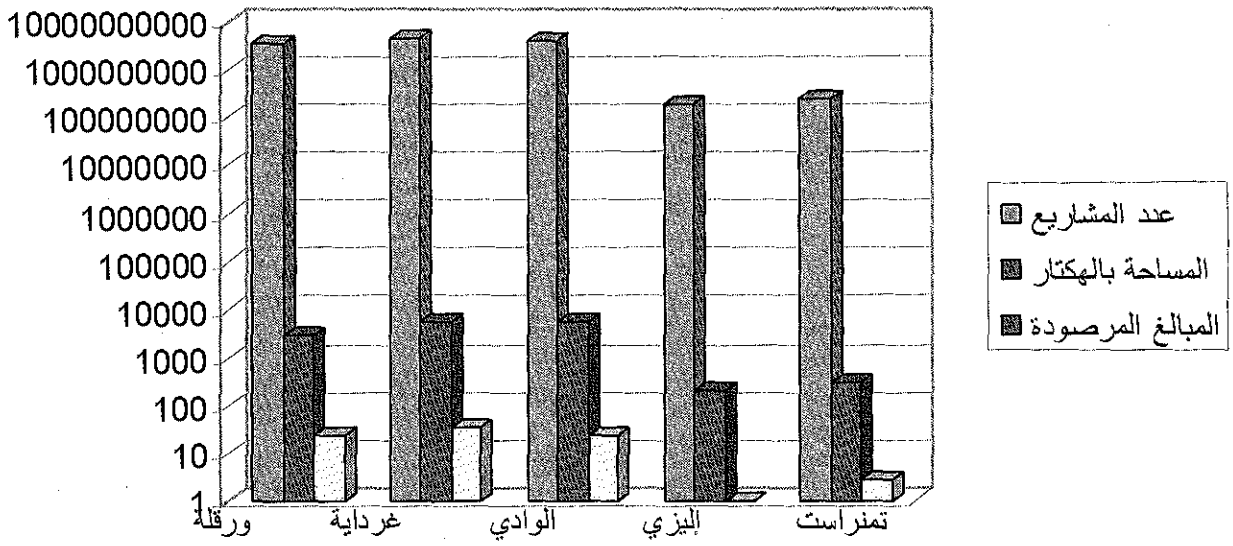

المصدر: نفس المرجع – ص 70.

الجدول رقم 24: المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة في ولايات الجنوب (بالسنوات) الوحدة: دج، هكتار

الولايات	البيان سنوية	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجمـــوع
	عدد المشاريع	2	/	/	20	/	2	/	24
ورقلـــة	المساحة	1450	/	/	650	/	1.046	/	3.146
	المبالغ	2.224.177.823	/	/	626.485.658	/		548.182.000	3.398.845.481
	عدد المشاريع	2	1	13	3	12	3	1	35
غرداية	المساحة	500	250	1.050	2.150	1.438	192	150	5.730
	المبالغ	892.902.396	226.684.008	1.151.203.987	679.345.042	1.034.682.555	227.860.313	147.040.000	4.359.718.301
	عدد المشاريع	1	3	13	4	3	/	/	24
الوادي	المساحة	250	480	1.420	420	3.132	/	/	5.702
	المبالغ	140.831.853	570.190.535	1.789.980.843	407.203.107	1.020.583.020	/	/	3.928.789.358
	عدد المشاريع	/	/	1	/	/	/	/	1
إليزي	المساحة	/	/	210	/	/	/	/	210
	المبالغ	/	/	184.670.000	/	/	/	/	184.670.000
	عد المشاريع	/	/	/	/	/	3	/	3
تمنراست	المساحة	/	/	/	/	/	300	/	300
	المبالغ	/	/	/	/	/	249.349.208	/	249.349.208

المصـــدر :نفس المرجع السابق – ص 71.

يوضح الجدول السابق المشاريع المخصصة لدعم الفلاحة عن طريق استصلاح الأراضي بالامتياز خلال سنوات من 1999 إلى 2005، و بالنسبة للولايات (ورقلة، غرداية، الوادي، تمنراست، إليزي) التابعة للمديرية الجهوية لورقلة.

الشكل رقم 07 : المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة لولاية ورقلة

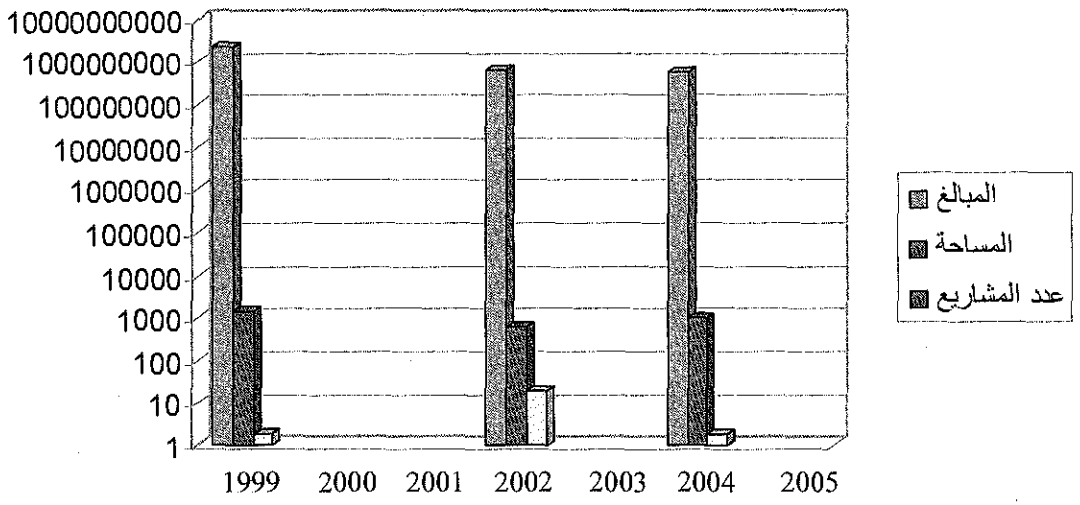

المصدر: نفس المرجع – ص 72.

الشكل رقم 08 : المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة لولاية غرداية

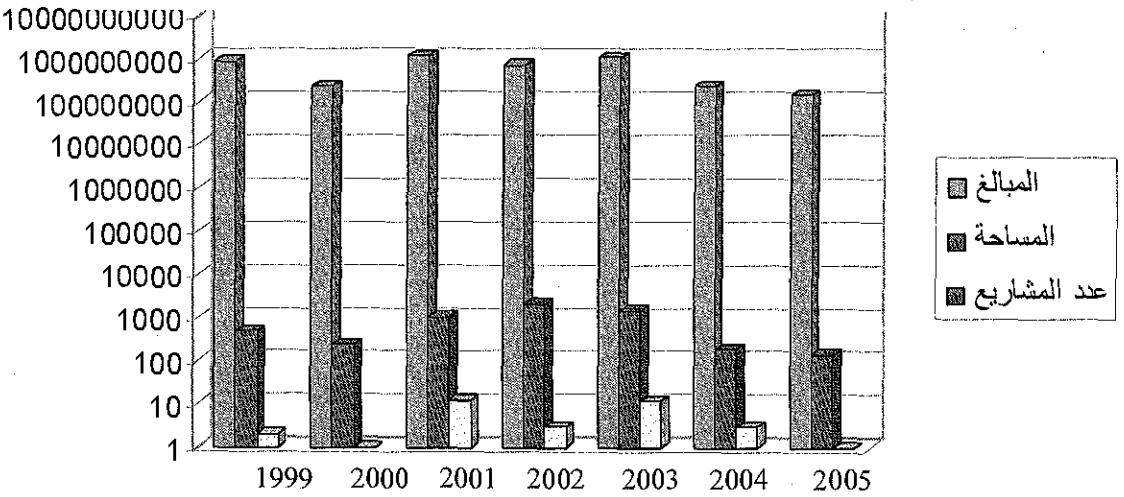

المصدر: نفس المرجع – ص 72.

الشكل رقم **09** : المشاريع المعتمدة لدعم الفلاحة لولاية الوادي

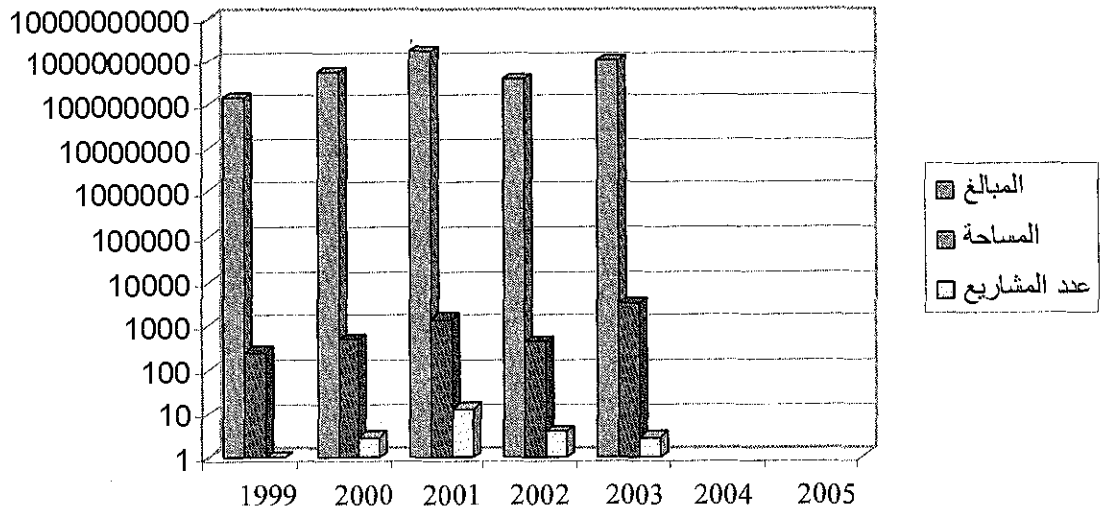

المصدر: نفس المرجع – ص 73.

نلاحظ من الشكل رقم **06** أن أكثر المشاريع متواجدة في ولاية غرداية ثم الـوادي ثم ورقلـة، وكـذلك بالنسبة للمبالغ نجد أن غرداية تحتل أكبر نسبة ونفس الشيء بالنسبة للمساحة، كما نلاحظ من الأشـكال رقم **07**، **08**، **09** أن في ولاية غرداية هناك استمرارية مشاريع الاستصلاح خلال السنوات السابقة منذ نشأة مؤسسة **GCA**، بينما في ولايتي ورقلة و الوادي بالرغم من التكافؤ في عدد المشاريع و الذي قـدّر **24** مشروع إلا أن في الوادي هناك استمرارية في الإنجاز على غرار ولاية ورقلة التي سجل بها تقـاطع في إنجاز المشاريع خلال السنوات، ويرجع هذا الاختلاف إلى :

* سرعة إنجاز المشاريع في غرداية خلال السنة الواحدة، واحترام مدة إنجاز المشروع.

* رغم قلة عدد المشاريع في ولاية الوادي مقارنة بولاية غرداية، إلا أن المشاريع تنجز في وقتها المحدّد.

* أما في ولاية ورقلة والتي هي مقر المديرية الجهوية ، نلاحظ أن إنجاز مشاريعها لا يتم في وقته المحدد لذلك تبقى المشاريع معلّقة لفترة زمنية أطول. ويرجع هذا التأخر إلى عدم وصول اتفاق بين المقاولين والمؤسسـة على المبالغ المحددة لتغطية تكاليف نشاطات المشاريع. وكذلك التأخر في وجود مقـاولين متخصصـين في مجالات معينة (مثلا مقاول مختص في حفر الآبار...) .

و نقول أنه رغم كل هذه الإنجازات الإيجابية التي حققها هذا البرنامج إلا أنها نسبية، وهذا راجع إلى وجود بعض النقائص و المشاكل التي عرقلت نوعا ما من الوصول إلى طموحاته المسطّرة وتمثلت في ما يلي:

1- لازال هناك عجز في بعض المنتوجات كالحبوب والحليب وإنتاج اللحوم، فقد بلغت فاتورة استيراد الحبوب خلال سنة **2006م** بـ **1,22 مليون دولار**[1] والحليب **6,54 مليون دولار** ، كذلك اللحوم ارتفعت وارداتها من 216 مليون دولار خلال سنة **2006** مقابل **30 مليون دولار** سنة **2005م** وهذا حسب مصادر الديوان الوطني للإحصاء. وعليه فإن إجمالي المنتوج في المجال الفلاحي لا يغطي سوى نسبة الثلث من احتياجات السكان الجزائر، وأن احتياجات السكان تبلغ **65 مليون قنطار** مقارنة مع إنتاج سنة **2006** المقدّر بـ **33 مليون قنطار**.

2- تحول نشاطات التعاونيات الفلاحية خلال السنوات الأخيرة إلى مصدر للانتفاع الشخصي أي من ممارسة النشاط الفلاحي إلى نشاط تجاري، فقد بلغ عددهم ألف تعاونية من مجموع **1460**[2] عبر كامل القطر الجزائري عزفت عن النشاط المخول إليها المرسوم رقم **96/459** .

3- تقليص الأراضي الفلاحية الخصبة فقد تم تحويل **600 ألف هكتار**[3] إلى مساحات للتعمير والبناء مع عدم تعويض أصحابها من خلال عملية التنازل، وكذلك وجود أراضي فلاحية مدمجة في المحيطات المسقية دون استغلال رغم الأموال الطائلة التي صرفت في تهيئتها.

4- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وضعف التموين بوسائل الإنتاج الضرورية نتيجة قلة استيرادها وارتفاع أسعارها.

5- مشكل العقار الذي يبقى هاجس أمام أصحاب المستثمرات الفلاحية للقيام باستثمارات طويلة المدى.

6- ضعف مستوى التأطير في المجال الفلاحي الذي لم يسهل عملية الحصول الدعم المناسب وعلى الموارد المالية والمادية في الوقت المناسب وفي أقصر مدة .

7- رفع الدعم عن أسعار وسائل الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، مع صعوبة الحصول على القروض نتج عنه تقليص مشتريات الفلاحين وخاصة وسائل الإنتاج (جرّارات، حاصدات، قطاع غيار) وكذلك تأخر في العمليات الفلاحية.

8- قيام السلطات بانتزاع مستثمرات من الفلاحين على أساس الانتفاع و ليس على أساس الامتياز[4].

9- قلة الإرشاد و التوجيه الزراعي وخاصة لدى أصحاب الثروة الحيوانية.

10- ضعف الإمكانات المادية و البشرية للبحوث الزراعية و التي نتج عنها ضعف نقل المعلومات التقنية و التي تعد من المادة الأساسية للإرشاد الزراعي.

---

(1) : جريدة صوت الغرب، العدد 1308 بتاريخ 2007/02/12م .
(2) :جريدة الخبر بتاريخ 2007/01/22م
(3) : جريدة صوت الغرب، العدد 1371 بتاريخ 2007/04/26 .
(4) : جريدة الخبر ، بتاريخ 2007/04/01

11- عدم الرقابة و المتابعة الميدانية مما أدى إلى صرف أموال الدعم إلى مصالح شخصية.

12- ضعف مشاركة وتدخل المسؤولين في المراحل المختلفة لعملية إنجاز المشاريع الفلاحية و تقييمها.

13- تعرّض المناطق السهبية التي تعتبر رعوية للسطو و النهب المتواصل من خلال الحرث العشوائي مما أدى إلى القضاء على الغطاء النباتي بنسبة **70%** من إجمالي المساحة وخاصة في مناطق تيارت و الجلفة، وهـذا يدل على انعدام الرقابة.

14- نقص الاهتمام بتنمية مناطق الجنوب من خلال قلة الدعم المالي، ونقص الدعم غير المباشر .

15- عدم وجود هيئة عليا تتكفل بأمور الفلاحين وتحمي حقوقهم، وهذا ما طالب به الأمين العام للإتحاد الفلاحين الجزائريين بضرورة إنشاء مجلس أعلى توكل له مهمة حمايـة الأراضـي الفلاحيـة وتطويرهـا واقتراحات توسيعها، والهدف من هذا المجلس هو العمل على بلوغ النجاعة الاقتصادية للقطاع الفلاحـي وجعله مصدرا لتراكم رأس المال والإنتاج [1]

هذه مجمل المشاكل و العوائق لا يمكن حصرها بصفة نهائية نظرا لتعدّدها، أما التوصيات فهي ضمن الخاتمة العامة.

[1] من خلال الملتقى افتتاح المؤتمر السابع للإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين 2007/04/19م ، www.entv.dz .

خلاصـــة الفصـــــل

من خلال دراستنا لهذا المخطّط الوطني بشكل مفصّل يمكن أن نقول أنه كان عهدا جديدا للقطاع الفلاحي في الجزائر، حيث عرف تدعيما ماليا لم يسبق أن بلغ هذا الحجم منذ الاستقلال، وقد مسّ مختلف ولايات الوطن على اختلاف طابعها الجغرافي و المناخي (مناطق جبلية، سهلية، ســـاحلية، صـــحراوية) ، محاولا الإتمام بالدراسة التقنية للمشاريع (السقي بالتقطير، السقي بالرش ، حفر آبار...) .

كما عرف اهتماما بالغا لجانب التشجير المثمر الذي كان مهملا لفترات طويلة، والشـــيء الـــذي حقّق فيه إنجاز جبّار هو عودة سكان الريف إلى أراضيهم، و الحد من النزوح الريفي مقابـــل تحفيـــزهم و تشجيعهم وذلك عن طريق الدعم بالأموال ووسائل الإنتاج التي منحت إليهم ، مما أدى إلى تحسن مستوى معيشتهم نوعا ما، و ردّ الاعتبار إلى تنمية الريف من خلال وضع برنامج التنمية الريفية الذي يســـعى إلى تنشيط الريف توفير مناصب الشغل، وتفعيل قدرات الفلاّح التي كانت منعدمة خلال السنوات الســـابقة و التي لم تعرف استقرار.

وكما نعلم أن الفترة المحدّدة لهذا المخطط هي **10سنوات** (**1999- 2009م**) وعلية نقول أنه رغـــم الإيجابيات المحققة إلا أنه لم يحقق أغلب الأهداف المسطرة و هذا بسبب وجود مشاكل و نقـــائص وقـــد ذكرنا معظمها، تستوجب من الدولة تضافر الجهود و التسيير العقلاني لبرامج المخطط وبـــرامج الإنعـــاش الاقتصادي حتى يسمح بتحقيق تنمية فلاحية شاملة في كل المستويات .

الفصل الرابع :

نموذج تطبيقي للمخطّط الوطني

للتنمية الفلاحية بولاية سعيدة

مقدمة الفصـــــل

بعد دراستنا في الفصل الثالث لبرنامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية **Plan Nationale De Développement Agricole** وما حقّقه من أهداف ونتائج إيجابية نوعا ما على المستوى الوطني خلال فترة زمنية أقل من سبع (**07**) سنوات، ارتأينا أن نقوم بدراسة تطبيقية لهذا المخطّط على مستوى ولاية سعيدة، و لم تكن هذه الدراسة من باب الصدفة ولكن إيمانا منا أنها أحسن مثال يمكن التعرّف من خلاله على جهود الدولة في مجال التنمية الفلاحية، فهي تعتبر من بين الولايات القلائل التي تتميز باحتوائها على أربع مناطق من حيث ممارسة النشاط الفلاحي.

فهي ولاية فلاحية رعوية جنوبها إستبسي وكذلك أنها منطقة سهبية وتدخل ضمن ولايات الهضاب العليا. وتعتبر مدخل للجنوب الصحراوي،كما أنها ولاية تتوفر على إمكانات طبيعية وبشرية مما أهّلها من الاستفادة المالية التي منحتها الدولة مؤخرا في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث استفادت بقيمة مالية لإنعاش القطاع الفلاحي **532 مليار سنتيم** . وعلى هذه المعطيات السابقة سنحاول في هذا الفصل أن نبيّن مجهودات الدولة في إطار هذا البرنامج وما حقّقه من إنجازات وما مدى تحقيق أهدافه المسطّرة ومساهمته في النمو الاقتصادي على مستوى الولاية .

وتناولنا في هذا الفصل الإمكانات الطبيعية و البشرية للولاية، وبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنجزة، وكذلك الصناديق المموّلة لها (أي الممولة للبرامج). وهنا ننبّه إلى أمر مهم وهو أننا وجدنا بعض الأمور متناقضة بين تقارير المصالح الفلاحية و بين ما هو في الواقع من خلال إجرائنا لبعض اللقاءات مع بعض الفلاحين في قراهم كقرية دوي ثابت، وبعض المحيطات من بلدية سيدي أحمد، والمعمورة، وسنبيّنها في هذا الفصل مع توضيح أكثر للبرامج المحققة فعليا وهذا من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتـــي :

المبحـــــث الأول : المعطيـــات العامـــة لولاية سعيـــــدة

المبحـــــث الثانـــي : برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومدى إنجازها

المبحـــــث الثالـــــث : المجهـــــودات والأساليـــب التنمويـــة بالولاية

المبحث الأول : المعطيات العامة لولاية سعيدة

المطلب الأول : البطاقة التقنية لولاية سعيدة

تقع ولاية سعيدة في الجهة الغربية للبلاد على الهضاب العليا وهي حلقة وصل بين الشمال التلي والجنوب الصحراوي حيث ترتفع عن سطح البحر حوالي **800 م** [1]، وتبعد عن مقر العاصمة " الجزائر " **ب 500 كلم**. تحدّها (**05**) ولايات سهبية ،من الشمال ولاية معسكر والجنوب ولايتي البيض والنعامة ومن الشرق ولاية تيارت ومن الغرب سيدي بلعباس .

تعد من حيث الموقع الجغرافي ولاية إستراتيجية لأنها تتموقع في محور مركزي ضمن الكتلة المكونات لولايات الهضاب العليا الغربية (**تيسمسيلت، تيارت، النعامة، البيض، سعيدة**)، يسودها مناخ قارّي يتميز بأنه حار وجاف صيفا وبارد وقارص شتاء معدل سقوط الأمطار حوالي **436 ملم/سنويا** وهذا في السنوات السابقة أما المعدل السنوي الحالي (**2006**) فكان **368** وهنا نلاحظ فرق يقدر ب **68 ملم** وهذا بسبب الجفاف الذي ساد الولاية هذه السنة (**2006**)، كما أن الولاية تتميز بدرجة الحرارة ما بين **46°** شهر جويلية و-**7°**شهر ديسمبر إضافة إلى الثلوج .وتتميز الولاية بتربة خصبة صالحة لزراعة الحبوب ذات المردودية العالية إضافة إلى بعض الخضروات، جنوبها ذات طابع رعوي ذات الأراضي السهبية التي تغطيها نباتات شوكية وحلفية، وأهم الأشجار الموجودة هي الصنوبر الحلبي فهو أغلب مناطق الإقليم وأشجار البلوط الأخضر في الجنوب والجنوب الشرقي.

أغلب أراضيها فلاحية صالحة للزراعة وتعد من الولايات السهبية ذات الطابع الغابي الرعوي على الترتيب تتربع على مساحة تقدر **676.540 هكتار** .

تنقسم الولاية إلى أربع مناطق فلاحية هي :

1- منطقة تشمل أنواع الفلاحات .
2- منطقة زراعة الحبوب وتشمل أحواض الحبوب، وتربية الأغنام .
3- منطقة فلاحية سهبية متوسطة .
4- منطقة سهبية.

والجدول التالي يبين تصنيف بلديات الولاية حسب المناطق الأربعة .

[1] : مديرية المصالح الفلاحية – ولاية سعيدة

الجدول رقم 25 : تصنيـــف بلديـــات الولاية

المناطـــــق	البلديـــــات
المناطق الأولى أنواع الفلاحة **Zone polyculture**	سيدي أعمر،أولاد خالد،سعيدة،بوراشد،عين السلطان،أولاد إبراهيم،شرق سيدي بوبكر
المنطقة الثانية زراعة الحبوب **Zone céréale**	هونت، يوب، عين الحجر، الحساسنة، تيرسين، غرب سيدي بوبكر، شمال مولاي العربي، شمال سيدي أحمد ، عين السلطان
المنطقة الثالثة زراعية رعوية **Zone agropastorale**	جنوب مولاي العربي ، وسط سيدي أحمد ، القعدة ، شمال المعمورة ، جنوب الحساسنة
المنطقة الرابعة رعوية **Zone pastorale**	عين السخونة ، وسط جنوب المعمورة ،جنوب سيدي احمد، أقصى جنوب مولاي العربي، المناطق الغابية تشمل كل من ولاية سعيدة .

المصـــــــدر : مديرية المصالح الفلاحية ، سعيـــــدة

يبلغ عدد سكان الولاية بـــ : **317.778 نسمة** إلى غاية شهر ديسمبر **2006** م ، وهي موزعة كالتالـــي :

- **223.242** حضري أي نسبة **69%** من الإجمالي .
- **94.536** ريفي أي نسبة **31%** من الإجمالي .

كما تتوفر على ثروة حيوانية تشمل أصناف مختلفة تتصدّرها تربية المواشي وهي:

- أغنام تقدر بـــ **591.500** رأس بمعدل **90.09 % .**
- الماعز يقدر بـــ **52.100** رأس بمعدل **7.94 %** .
- الأبقار تقدر بـــ **12.950** رأس بمعدل **1.97 %** [1].

المطلـــب الثانـــــي : الخصـــائص السكانيـــــة

لا شك أن العنصر البشري له أهمية كبرى باعتباره هدف التنمية ووسيلتها. وهو المحرّك الأساسي للتنمية الفلاحية بالأخص، غير أن الطابع المعيشي له أثر بالغ في اختيار الاهتمام. فالمدينة كانت ولا تزال تترك بصماتها على تصرف الأفراد، فالمجتمع الحضري له ميزاته وله خصائصه فالضجيج والقلق والزحمة كلها من سمات يتكيف معها أبناء المدينة وتصبح تشكل جزءا من شخصيتهم، ومن جهة أخرى الطابع الريفي يشكل سمات في جل سكانها حيث تتجلى في البساطة والهدوء وحب الأرض والاهتمام بتربية المواشي، إن اهتمامنا

[1] هذه الإحصائيات في شهر ديسمبر 2006 من مديرية المصالح الفلاحية .

بإظهار هذا الجانب هو برهنة الطابع الفلاحي لهذه الولاية وهو إثبات أيضا على أن البيئة (أي الجانب الطبيعي) كان له أثر على طبيعة المعيشة للسكان. وحسب الإحصائيات الجديدة من مديرية المصالح الفلاحية شهر ديسمبر**2006**م فقد بلغ عدد سكان الولاية بـــ : **317.788 نسمة** تتمركز في **06** دوائر و**16** بلدية، منها **13** بلدية ريفية أي بنسبة **81 %** من عدد **16** بلدية، و**3** بلديات هي مدن حضرية .

والجدول التالي يبين توزيع السكان إلى ما يلي :

الجدول رقم 26: توزيع سكان الولاية بين الريف و المدينة

البيـــــان	العـــدد (نسمة)	النسبـــــة
إجمالـــــي السكان	317.778	%100
سكـــان الريـــف	94.536	%31
السكان النشيطـــين	69.117	%28
النشيطين في القطاع الفلاحي	48.722	%51 من السكان الناشطين

المصدر :مديرية المصالح الفلاحية ،ديسمبر2006 م

نلاحظ أن توزيع السكان غير منتظم بحيث أن **13** بلدية ريفية لا يسكن فيها إلا نسبة **31%** من السكان الإجمالي للولاية، أما **3** بلديات يسكنها نسبة **69 %** من السكان الإجمالي. أغلبها يتمركزون في مدينة سعيدة (بلدية سعيدة) عكس ما كان قبل سنة **1994** فقد بلغ عدد السكان الولاية آنذاك أكثر من **271 ألف** نسمة وكان يشكل سكان الريف نسبة **46.91%**. وبالتالي نلاحظ أن نسبة سكان الريف انخفضت بفارق تقريبا **16%** مقارنة بالسنة الحالية والمقدرة بـــ **31%** وهذا قبل النزوح الريفي الذي عرفته الولاية في الآونة الأخيرة وخاصة من سنة **1996** إلى غاية **2001** وهذا ما يدل على أن الولاية عرفت هجرة داخلية نتيجة لتدني الأوضاع الأمنية إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف وتدهور قطاع الزراعة فيها. كل هذا كان نتيجة لانتشار المرض والجهل والفقر، وعدم توفر خدمات للريفيين،كذلك ظروف الري ومشكل الجفاف أدى هذا إلى الهجرة وترك المزارعين أراضيهم متجهين نحو المدن للبحث عن فرص العمل. وبالرغم من أن نسبة سكان الريف بلغت **31 %** ، إلا أننا نلاحظ أن نسبة السكان النشيطين في القطاع الفلاحي وصلت إلى أكثر من **50%** مقارنة بالنشطين في القطاعات الأخرى، وهذا مما يلفت النظر أن هناك تحسن في القطاع الفلاحي وخاصة في الأرياف نتيجة للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية المسطر الذي ساهم في التقليل من البطالة في الريف، فقد شهد ارتفاع الفئة النشيطة في القطاع الفلاحي سنة **2004** من **47590** نسمة إلى **48722** نسمة سنة **2006**م.

إذن نقول أنه بفضل الدعم المالي الذي وجّه إلى القطاع الفلاحي والفلاحون أدى إلى تحسين ظروف معيشتهم، والشكل التالي يوضح توزيع سكان الولاية .

الشـــــكل رقم 10 : توزيع سكّان الولاية بين الريف و المدينة

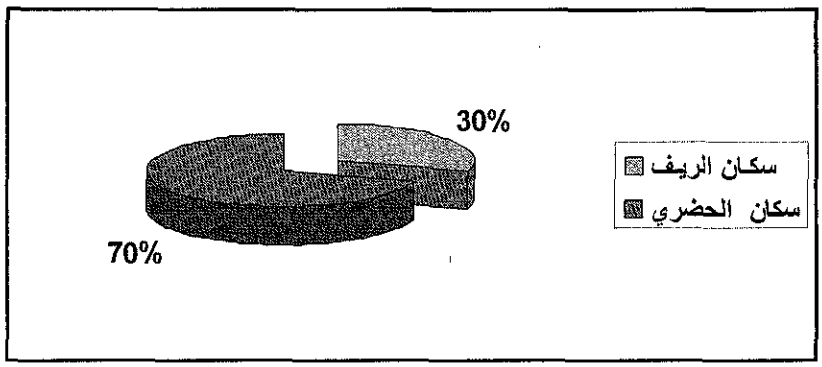

المصدر : من إعداد الطالب

المطلـــــب الثالـــث : الأراضـــي الفلاحيـــة

إن ممارسة النشاط الفلاحي يقوم على توفير الأرض فهي العنصر الإنتاجي الذي له مكانة خاصة عند الفلاحين، فولاية سعيدة تعد من الولايات السهبية ذات الطابع الفلاحي الغابي الرعوي على الترتيب، تتربع على مساحة إجمالية قدرها : **676.540 هكتار** موزعة كالآتي :

- المساحة الفلاحية الكلية تقدر بـــ : **344.000 هكتار أي 51 %** من المساحة الإجمالية للولاية .
- المساحة الصالحة للفلاحة تقدر بـــ **307.000 هكتار أي 89 %** من المساحة الفلاحية الكلية .
- المساحة المسقية تقدر بـــ **76.00 هكتار أي 2,5 %** من المساحة الصالحة للفلاحة .
- المساحة الغابية تقدر بـــ**156.400 هكتار أي 45%** من المساحة الفلاحية الكلية و **23%** من المساحة الإجمالية للولاية.
- المساحة السهبية الرعوية تقدر بـــ **120.000 هكتار أي 35%** من المساحة الفلاحية الكلية.

الميـــاه : تتوفر الولاية على مخزون مائي مهم من المياه الجوفية، فحجم المياه المعبّأة **5,146 مليون م^3**. هذه الموارد مستغلة من خلال **116** نقب **1991 لتر/ثا، 410 بئر600 ل/ثا، و242 منبع 359 ل/ثا**. الحواجز المائية في وضعية متدهورة جدا، وهي غير مستعملة، للعلم فالولاية لا تتوفر على سدود.

أما توزيع المياه **14,633 هكم^3/السنة** توجه إلى شبكة المياه الصالحة للشرب لاحتياج عام يقدر بـــ **16,420 هكم^3/السنة** (**تغطية 89% من الطلب**) نسبة كبيرة من المياه تضيع كتسرّبات في شبكات المياه الصالحة للشرب، توجه نسبة **65,4%** من الموارد المائية المعبّأة إلى القطاع الفلاحي.

إن المساحة المسقية أخذت نسبة ضئيلة جدا من المساحة الصالحة للزراعة بالرغم من أنها زادت مساحتها مقارنة بسنة **2000م**، فقد كانت المساحة تقدر بـــ **2.702 هكتار** ثم أصبحت سنة **2006** بـــ **7.600 هكتار** أي زادت بنسبة **132%**. ورغم هذه الزيادة فلا زالت المساحة ضئيلة مقارنة بالنسبة الإجمالية.

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية يولّي اهتمام كبير في استعمال التكنولوجيا الحديثة في السقي، وفي الاستغلال العقلاني للمياه الجوفية. ولكن لم تطبق هذه الوسائل في المستوى المطلوب وهذا ما يدل على أن هناك تبذير وسوء استعمال هذه الكميات المائية وبالرغم أن القيمة المالية التي استفادت منها المشاريع الفلاحية المسقية تقدر بـــ **1.561.598.184,74 دج، كما** أن هناك تظافر جهود في توسيع المساحة المسقية المسطرة سنة **2009** بمساحة تقدر بـــ **16000 هكتار**، فالمشكل هو الاستغلال السيئ للمياه، إضافة إلى الاعتماد على مياه الأمطار المتساقطة.

أما المساحة الرعوية فقد خصص لها مبلغ مالي قدره **1.059.705.000,00 دج** و يتم إنجاز هذا المشروع بأكمله بل حقق نسبة الانجاز **52%** من المشروع الإجمالي أي بقيمة **547.302.085,93 دج** وهو تحسن ملحوظ يلاءم الثروة الحيوانية الموجودة في الولاية .

أما نوع الفلاحة التي تشغل مساحة الأراضي فهي كالتالـــي: وهذا حسب إحصائيات شهر ديسمبر 2006.

الجدول رقم27: توزيع نوع الفلاحة على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة . الوحدة : هكتار

نوع الفلاحة	الحبوب	الكلاء	الخضروات	أشجار مثمرة	أراضي بـــور	المجموع
المساحة	110626	860	4393	8.488	182.633	3070000
نسبة التشغيل	%36,03	%0,02	%1,4	%2,8	%59,5	100%

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ، تقرير حول القطاع الفلاحي في 2006/12/01 م

الشكل رقم 11: توزيع نوع الفلاحة على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

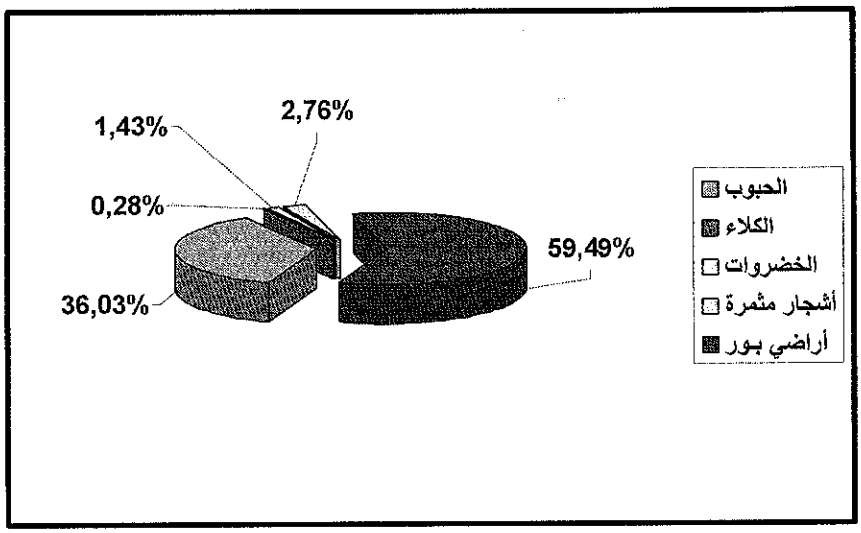

المصدر : من إعداد الطالب

أما المستثمرات الفلاحية والتي قسمت إلى أراضي فردية وجماعية بموجب قانون **87/19** وأراض ملك للقطاع الخاص، فقد بلغ عددها إلى يومنا هذا **13.665** مستثمرة موزعة كالآتي :

- مستثمرات فلاحية جماعية عددها **588** بمساحة تقدر بـــ **79.448 هكتار** نسبة **26%** .
- مستثمرات فلاحية فردية عددها **1.685** بمساحة تقدر بـــ **41.014 هكتار** نسبة **13%** .
- القطاع الخاص عددها **11.388** بمساحة **182.615 هكتار** نسبة **60 %** .
- مزارع نموذجية **04** مزارع بمساحة تقدر بـــ **3.923 هكتار** نسبة **1 %** .

فنلاحظ أن القطاع الخاص يستحوذ على أكبر مساحة أي **60 %** من المساحة الكلية.

وفي إطار إعادة تأهيل وتطوير هذه المستثمرات ودعمها قصد المنافسة على المستوى الاقتصادي الفعّال وتطبيق التأطير التقني لعصرنة المستثمرة وكذلك تحسين رأس المال الإنتاجي وتطوير الإنتاجية وتكثيف الإنتاج، فالأهداف المسطّرة لدى الولاية هو إدماج حوالي **12.298** مستثمرة فلاحية ضمن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق الدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وذلك إلى غاية **2009** وقد تم تحقيق هذا المشروع إلى غاية **2007/02/15** بنسبة **68%** أي اندمجت **9.343** مستثمرة فلاحية ضمن هذا البرنامج ابتداءا من سنة **2001م**.

والجدول التالي يبين تطور عملية إدماج المستثمرات الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي للصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية **FNRDA** خلال الفترة (**2002 – 2006**) وكانت التركيبة المالية لعملية الدعم كالتالـــي :

- مبلغ الدعم من الصندوق : **30%** .
- مبلغ القرض البنكي **60%** .
- المساهمة الفردية (تمويل ذاتي) **10%** .

الجدول رقم 28 : تطور عملية إدماج المستثمرات الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي للصندوق

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
المبلغ الإجمالي	1.256.791.085,87	696.500.563,15	1.138.866.570,24	1.054.133.356,78	190.458.039
تمويل ذاتي	191.354.407,68	79.163.256,13	114.542.611,12	105.086.002	55.948.439
مبلغ القـــرض	248.468.530,19	145.039.136,02	326.633.425,12	629.204.008,78	99.066.800
مبلغ الدعم FNRDA	816.968.148,00	472.298.171,00	697.690.534,00	616.276.443	368.300.452,91
نسبة الدعم	% 65	% 68	% 61	% 30	% 19
عدد المستثمرات	1755	915	830	434	14

(5395 مستثمرة سنـــة 2001) / المصـــدر: مديرية المصالح الفلاحية

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المستثمرات الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي للصندوق **FNRDA** **2006** قد تراجع حتى وصل إلى **14** مستثمرة سنة **2006** عكس ما كان في بداية انطلاق مشروع الدعم الفلاحي فقد انخرطت حوالي **40 %** من إجمالي المستثمرات سنة **2001** أي **5395** مستثمرة، وهذا راجع لأسباب تمنع المستثمرات من الاندماج في إطار البرنامج نذكر منها :

1- كما نعلم أن من أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو تثبيت سكان الريف في أراضيهم و الحد من النزوح، وعودتهم إلى أراضيهم الذين هجروها سابقا، وبالتالي عمدت على تشجيعهم، وذلك من خلال تسهيل عملية الدعم وبنسبة كاملة **100 %** .

2- وجود مشاكل بين المستفيدين في إطار إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية وخاصة الجماعية .

3- صاحب المستثمرة غير مؤهل لشروط الاندماج .

4- مستوى الدعم نقص و تقلص بحيث بدأ بنسبة **100 %** ثم تراجع إلى **65 %** ثم إلى **30 %** وبالتالي ارتفاع مبلغ القرض أي نسبة **60 %** معناه صعوبة تسديد أعباء القرض من طرف المستفيد .

5- وجود الأراضي في مناطق غير مناسبة كالسقي، فلا يمكن أن يستفيد من الدعم إذا لم تكن الأرض صالحة للسقي، مثال: مناطق غير مؤهلة لتكثيف الحبوب. إضافة إلى ذلك أن عملية الدعم في بداية **2000م** كانت سهلة مما أدى إلى استفادة أغلب المستثمرات فقد وصل إلى **5395** مستثمرة أي نسبة **40%** (**نسبة الدعم 100 %**)، والآن أصبح من الصعب للفلاح أن يطور المستثمرة بسبب أنه لا يقدر

على تحمل التكاليف وحتى وأن القرض البنكي الذي يساهم بـــ **60%** ومع ذلك لا يستطيع أن يسدد مبلغ القرض والفائدة المترتبة عنها.

أما الإنجازات التي حققتها هذه المستثمرات الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي فهي ما يلي :

- تكثيف زراعة الحبوب على مساحة **26.318 هكتار** أي معدل مردود **8 قنطار/هكتار**.
- تجديد مساحات مغروسة تقدرب: **4.093 هكتار** .
- مجمع الحليب تقدر إنتاجيته بـــ : **13.410 لتر** في اليوم .
- زيادة إنتاج تربية النحل حيث بلغ **9.050** خلية .
- تجهيز مشاتل **10** وحدات على مساحة **85,35 هكتار، 65** هكتار مستصلحة .

أما في مشروع المسقيات قد حققت هذه المستثمرات إنجازات تمثلت في :

إنجاز **928** حوض بسعة **928.800 م** وآبار عميقة عددها **654** بئر كذلك الرش بالتقطير على مساحة قدرها **1631 هكتار و33** بئر، كما وفرت هذه المستثمرات مناصب شغل قدرها **11.947** منصب موزع على **1603** منصب دائم و **10344** منصب مؤقت بقيمة مالية من طرف الصندوق **FNRDA** تقدر ب:**3.369.936.562,90 دج**. فنلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد المناصب بنسبة **60%** بين سنتي **2004 و 2006** فقد كان العدد سنة **2004** حوالي **7.000** منصب ثم انتقل إلى **11.947** منصب.

وعليه نقول أن رغم هذه النتائج المحققة إلا أن عددا من الفلاحين يرون أن الدعم الفلاحي ضعيف وناقص بدليل نسبة محدودة في هذا المجال، حيث لم تتجاوز نسبة الدعم من الصندوق **FNRDA 30%** ضف إلى ذلك أن بعضهم لم يستفيدوا من برامج الدعم التقني والإرشاد الفلاحي، كما أن هناك تجاوزت تمثلت في تبذير أموال عمومية والنصب عليها والاحتيال وتزييف المحررات الرسمية مما اضطرت لجنة تحقيق مركزية وزارية للوقوف على هذه التجاوزات. و**400** فلاح سوف يمثلون أمام العدالة قريبا بسبب تقاعسهم في تجسيد المشاريع الفلاحية، فقد بلغت التجاوزات المالية أكثر من **17 مليار سم** [1] .

[1] : جريدة الخبر 2007/04/12 ، ص 04 .

المبحـــث الثانـــي : البرامج التنموية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المطلب الأول : دعم تطوير الإنتاج و الإنتاجية

أ) مؤشرات تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 1999-2006م

يشمل الإنتاج النباتي محاصيل الحبوب (أهمها القمح) والخضروات والفاكهة والأعلاف والجدول التالي يبين تطور الإنتاج النباتي بالكمية والمساحة خلال الفترة **2002م** إلى غاية **2006م** .

الجدول رقم 29 : أهم المنتجات الفلاحية النباتية للولاية الوحدة: قنطار، لتر، هكتار

المحاصيل	2002		2003		2004		2005		2006	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
القمح الصلب	26.870	201.220	26.867	311.793	18.845	139.552	21.226	88.174	26.910	247.746
القمح اللين	80.600	469.040	70.190	875.164	53.285	443.707	36.825	162.644	58.610	548.366
الشعير	9.150	49.690	10.056	133.364	14.300	115.301	12.862	69.296	23.435	187.187
الخرطال	730	3.030	740	8.878	1.450	10.820	1.454	6.025	1.670	12.951
مج الحبوب	**117.350**	**722.980**	**107.862**	**1.329.199**	**87.880**	**709.380**	**72.367**	**326.139**	**110.625**	**996.250**
الأعلاف	---	---	**1.022**	**30.600**	---	---	----	---	---	---
اللفت	142	11.360	120	9.000	90	7.020	110	72.600	120	74.040
البطاطا	1.127	187.000	1.430	215.685	1.490	232.440	1.274	190.325	1.267	202.840
البصل	347	31.840	450	41.000	470	45.120	470	60.760	510	67.830
الطماطم	264	40.000	320	44.000	342	47.880	360	53.450	350	53.200
الجزر	206	18.540	250	18.500	265	19.345	260	19.200	280	21.000
أخـــرى	847	76.760	930	58.415	1.243	96.695	1.626	54.902	1.866	71.696
مجموع الخضر	**2.933**	**365.500**	**3.500**	**386.600**	**3.900**	**448.500**	**4.100**	**451.237**	**4.393**	**490.606**
الأشجار المثمرة	1.228	22.820	3.275	38.430	3.876	45.478	4.138	50.723	4.334	71.222
الزيتون بالمائدة		9.160		12.750		13.150		7.610	---	15.000
الزيتون بالزيت	1.738	7.076	2.334	6.570	2.732	8.200	3.268	966	---	700
مج الأشجار المثمرة	**2.966**	**39.056**	**5.609**	**57.750**	**6.608**	**66.828**	**7.406**	**59.299**	**4.334**	**86.922**
كروم المائدة	**210**	**3.100**	**299**	**7.800**	**372**	**9.650**	**418**	**8.855**	**436**	**9.700**
الكلأ	**900**	**18.415**	----	----	**850**	**25.500**	**1.677**	**22.928**	---	---

المصـــدر : مديرية المصالح الفلاحية

من الجدول نلاحظ أن الإنتاج النباتي عرف ارتفاعا نوعا ما، وذلك بسبب الدعم الذي تحصل عليه الفلاحون في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

فنجد أن المساحة المخصصة للحبوب تحتل مساحة كبيرة بنسبة **38 %** من المساحة الكلية المزروعة وخاصة القمح بنوعيه (اللين والصلب) فقد حقّق مردود بـــ **9,31 ق/هـــ سنة 2006م**، وذلك باعتباره الغذاء الرئيسي والمعتمد عليه للسكان، مما أدى إلى اكتفاء ذاتي بنسبة **144 %** (نسبة إشباع السكّان) بسبب عملية تكثيف الحبوب. ومن خلال عملية الحرث و البذر التي انطلقت **2006م** كانت المساحة الكلية المزروعة للحبوب بما فيها (القمح بنوعيه والشعير والخرطال) بلغت **110.625 هكتار** مقابل المساحة المسطّرة بـــ **115.062 هكتار** أي نسبة الإنجاز **96,14%** والفرق هو **14.437 هـــ** هذا يرجع إلى بعض الأمور الإدارية التي تخص التأمين المفروض للحصول على الدعم حيث أنه سجل **110** ملف مقبول من **220** ملف مدروس أي نسبة **50%**، أما التذبذب الطفيف الذي نلاحظه من خلال السنوات السابقة (**2003م** حقق أعلى مردود بـــ **12,23 ق/هـــ** ثم انخفض سنة **2004** و **2005 إلى 8,09 ق/هـــ** على الترتيب) فيرجع السبب إلى الظروف المناخية من حيث كمية الأمطار المتساقطة في تلك الفترة. أما الخضروات فقد عرفت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الخمس حيث وصلت نسبة إشباع السكان سنتي **2005** و**2006** بـــ **163 %** و**175%** على الترتيب، هذا يدل على أن هناك عملية تكثيف الإنتاج وتطويره من خلال السقي وعمليات الرش بالتقطير وحفر الآبار ....إلخ. إلا أنه بقي مشكل البطاطا التي شهدت في الآونة الأخيرة في الولاية ارتفاعا في أسعارها حيث بلغ سعرها **50دج/كلغ** والبذور بلغت **120دج/كلغ** والسبب هو المضاربة، وقد أوضح رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة أنه سيتم جلب البطاطا [1] من كندا الاستهلاك وهذا من أجل الوصول إلى تخفيض الأسعار والاقتصاد على المضاربة، كذلك زيت المائدة أيضا بلغ نسبة الاكتفاء الذاتي **465 %** عكس زيت الزيتون فهناك نسبة ضئيلة تقدر **22 %**. أما البقول الجافة فلا زالت الدولة تستورد من الخارج و لم تتمكن من إنتاج هذا المحصول.أما الفواكه فرغم الزيادة التي طرأت عليها خلال السنوات الخمس، فلا زلنا نعاني من عجز في إنتاجه فقد وصلت نسبة الاكتفاء سنة **2006م** بـــ: **32 %** فقط، وهذا نراه من خلال أسعارها المرتفعة طوال السنة تقريبا، بحيث أن أسواقنا للخضر والفواكه (البيع بالجملة) على مستوى الولاية مازالت تستورد الفواكه من ولايتي مستغانم و معسكر. والسبب أنها تعتمد بالدرجة الأولى على السقي والولاية تعرف نقصا في المساحة المسقية، وكذلك عدم استعمال المكننة في إنتاج الفواكه، وعدم التحكم في كمية الإنتاج ولا كيفية تصريفه وتسويقه، ونقص وسائل التخزين والتبريد الخاصة بالفواكه،إضافة إلى ذلك فزراعتها تتطلب من العلم والمهارة والفن أكثر مما تتطلبه المزروعات الأخرى فالفواكه تحتاج إلى مدة أطول لكي تؤتي أكلها

[1] : جريدة الخبر 2007/04/05 . ص 6 .

أكثر مما تحتاجه الخضروات والحبوب التي تتميز بمردودها السريع وهذا ما لا طاقة للفلاح عليه فإنه لا يستطيع الانتظار طويلا ويريد عائدا سريعا لينفق على نفسه وأسرته.

ورغم النقص في إنتاج الفواكه و البقول الجافة إلى أن هناك تحسن في الإنتاج النباتي بصفة عامة وهذا بفضل المجهودات التي بذلتها الدولة وخاصة في مجال حماية النباتات والآفات الفلاحية التي تصيبها(فالجراد المغاربي وبق الحبوب والعصافير الضارة وجرذان الحقول)، فقد وضعت جهاز للمكافحة الميدانية وأعطت ثماره حيث سجلت على مستوى مديرية المصالح الفلاحية حوصلة تقييمية لحملة مكافحة آفات المزروعات سنة **2006** .

الجدول رقم 30 : حملة مكافحة آفات المزروعات سنة 2006م / الوحدة: هكتار، لتر

الآفـــــة	المساحة المتضررة	المساحة المعالجة	كمية الدواء المستعمل	الدواء المستعمل
جراد مغربي	20.842 هـــ	20.842 هـــ	20.842 ل	169.113 ل منها 74.693ل(EC) 94.420ل(ULV)
جراد مرّاد	16.447 هـــ	16.447 هـــ	16.447 ل	
بق الحبوب	22.759 هـــ	22.159 هـــ	22.159 ل	
جرذان الحقول	4.419 هـــ	4.419 هـــ	636 كغ raticide pesce	Raticide
العصافير الضارة	102.693 هـــ عش	102.693 هـــ عش مدمرة	21 عمود مهيّأ	عملية تدمير الأعشاش تمت من طرف بعض الشباب المستثمرين في هذا الميدان

المصـــــدر : مديرية المصالح الفلاحية

فيما يخص جرذان الحقول فعملية المكافحة الدقيقة والحساسة أنجزت طبقا للقرار الولائي رقم **1893** المؤرخ في **2005/11/13** ومساحته **4.419 هكتار** وذلك باستعانة الفلاحين المتضررين بهذه الكمية بعد استلامهم الدواء مجانا مع حصص تحسيسية لكيفية استعماله .

وقد حققت هذه العمليات لمكافحة الآفات نسبة إنجاز قدرها **97,5 %** مما يدل على أن هذه المجهودات المبذولة تعكس نوعا حصيلة الإنتاج النباتي، وخاصة في سنة **2006م**.

ب) مؤشرات تطور الإنتـــــاج الحيوانـــي خلال الفترة 1999-2006م

تعتبر الثروة الحيوانية مصدرا أساسيا للقدرة مفيدة للإنسان، كما أنه مصدر بالغ الأهمية لغذائه، وفي الوقت الحالي توفّر الحيوانات والطيور للإنسان ثلاث أرباع (**3/4**) البروتين الحيواني الذي يستخدمه في غذائه في شكل لبن ولحم وبيض، أما الربع الباقي (**1/4**) فيأتي من الأسماك و الحيوانات البحرية .

ولاية سعيدة كما ذكرنا في السابق أنها تتوفر على ثروة حيوانية تشمل مختلف الأصناف وتتصدرها الأغنام،وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أي برنامج دعم وتطوير إنتاج الثروة الحيوانية، فقد

شهدت الولاية تطورا إنتاجيا في تربية الحيوانات الكبيرة (الأغنام والماعز و الأبقار) و الحيوانات الصغيرة (تربية النحل و الأرانب والدجاج، والديك الرومي)، فهناك تحقيق اكتفاء ذاتي في الإنتاج الأول ونقص في الإنتاج الثاني.

والجدول التالي يبين تطور الإنتاج الحيواني بصنفيه خلال الفترة **1999 – 2006** .

الجدول رقم 31 : تطور الإنتاج الحيواني في الفترة 1999م– 2006م/الوحدة:رأس،قنطار،لتر، حبة

النوع الحيواني / السنوات	1999	2004	2005	2006
تربية الأغنـــام	466.745	580.000	548.000	591.500
تربية الماعـــز	35.436	24.000	27.000	52.100
تربية الأبقـــار	13.217	11.500	12.900	12.950
دواجن للاستهلاك	122.000	374.190	449.300	400.000
الديك الرومي	6.800	3.300	7.650	8.000
تربية النحل(خلية)	456	5.734	5.170	5.150
دواجن للتبييض	24.500	53.000	57.000	56.500
البيـــض	4.836.000	11.660.000	12.540.000	12.450.000
الحليـــب	8.400.000	11.100.000	12.300.000	12.500.000
الصـــوف	5.900	4.640	7.800	8.050
اللحوم الحمـــراء	---	---	61.250	63.770
اللحوم البيضـــاء	---	---	8.550	6.480

المصـــــدر : مديرية المصالح الفلاحية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك ارتفاع في تربية الأغنام خلال الفترة **1999م– 2006م والسبب** يرجع إلى طبيعة الولاية وهي أنها تتميز بطابع رعوي، كذلك أنها نشاط وراثي أي ورثت ابن عن جد، إضافة إلى ذلك العناية الصحية التي أولت بها الدولة فقد قامت عدة حملات وطنية للتلقيح. فحسب المصادر الفلاحية تم تلقيح **425.750 رأس** من مجموع الأغنام المزمع تلقيحها **548.000 رأس** أي بنسبة **78%** وبلغ عدد الموّالين المستفيدين من عمليات التلقيح **4.047 مربي**، وكانت عدد العينات المصابة بمرض الحمّى المالطية هي **112** ماعز و51 غنم وهو عدد قليل بالنسبة للمجموع. وبالتالي كانت النتيجة ارتفاع عدد الأغنام و الماعز. أما البقر فنلاحظ ارتفاع ولكن بنمو بطيء ويرجع ذلك إلى الأمراض التي أصابتها مما أدى إلى قتلها كمرض سل القاتل(**Tuberculose**) وهذا يصيب البقر الحلوب والحمى المالطية.

وقد تم تلقيح **8.457** رأس من **12.900** رأس، أما التي أصابها مرض السل فقد قضى على **50** بقرة حلوب خلال 2006م وهذا يؤثر سلبا على التكاثر وبالتالي قلة إنتاج الحليب. أما إنتاج اللحوم الحمراء وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي سنة **2005م إلى 175% أي** (الاحتياج=**34.937** قنطار والإنتاج = **61.250**ق) وفي سنة **2006م** (الاحتياج =**35.479**ق والإنتاج =**63.770**ق) أي نسبة الإشباع السكان **180%**، وهذا يدل على أن هناك توعية لدى مربّي الحيوانات الكبيرة، عكس الحيوانات الصغيرة كالدجاج الموجه للتبييض وللاستهلاك فمن الجدول نلاحظ أنه رغم الارتفاع الذي طرأ على الدجاج بنوعيه(الموجه للتبييض و للاستهلاك) والديك الرومي فهو ارتفاع طفيف، ويرجع ذلك إلى نقص الإمكانات التي تتطلبها تربية الدجاج كالتكييف والإنارة وكل ما تحتاجه، وبالتالي لم يكن لدينا على مستوى الولاية اكتفاء ذاتي لا في اللحوم البيضاء ولا في البيض،ففي سنتي **2005م و2006م** وصلت نسبة الإشباع **27% و20%** على الترتيب هذا بالنسبة للحوم البيضاء أما البيض فنسبة الإشباع كانت ثابتة ب**28% في 2005م و2006م** . وكذلك الحليب فلازالت الولاية تعاني عجزا منه حيث بلغت نسبة الإشباع خلال السنتين **2005 و 2006 ب 46%**، أي **12** مجمع الحليب كل مجمع له **500** لتر في اليوم بمعنى القدرة الإنتاجية للحليب يوميا تقدر **6.000 لتر** حليب وهذا لا يكفي احتياجات الناس، وهذا بسبب عدم رعاية الأبقار وذلك من خلال التغذية السيّئة ، وكذلك المساحة المسقية ضئيلة بحيث أن الأبقار تعتمد بالدرجة الأولى على المياه و الأحواض المائية، إضافة إلى نقص الرعاية الصحية و التي أدت إلى القضاء على **05** بقرة حلوب، وهذا عكس ولاية سيدي بلعباس التي عرفت تطور في إنتاجه خلال السنتين الأخيرتين وسميت بالولاية الحلوب وعلى هذا فالولاية أعطت علاوة تقدر ب**7دج** للتر بالنسبة للمنتجين و**2دج للتر** الواحد بالنسبة لمجمّعي الحليب كتحفيز من أجل الزيادة في إنتاجه، ولكنها غير معتبرة. مما أدى إلى استيراد نموذج من التجربة الهولندية من خلال اتفاقية مع وفد هولندي في وضع نموذج يطوّر إنتاج البقرة الحلوب وهو في طور الإنجاز، ، أما تربية النحل فهناك نقص في إنتاج العسل **210ق سنة 2006م.** ويرجع هذا النقص كله إلى قلة المعرفة لدى المربين سواء بتربية النحل أو تربية الدجاج، عكس ما نجده في ولاية معسكر التي لها اكتفاء في إنتاج اللحوم البيضاء و البيض زيادة عن مشكل التوعية والإرشاد الفلاحي في هذا النوع، فهناك سبب آخر وهو أن هذه المشاريع الصغيرة التي منحتها الدولة للمستفيدين من الدعم ليس كمشروع أساسي وإنما هو مشروع إضافي للمشاريع الأخرى التي يستفاد منها لكي لا يؤثر على دخل المستفيد، بطبيعة أن المشاريع الأساسية ذو مردودية و تأخذ وقتا طويلا أكثر من **5**سنوات، وبالتالي يمنح له هذا المشروع الإضافي ليساعده في دخله، مما يجعله لا يعطي أهمية له كما يعطيها للمشروع الرئيسي مثلا : مشروع غرس الأشجار المثمرة الذي يتطلب وقتا طويلا **4 أو 5** سنوات يتحصل على المردود يضاف إليه تربية النحل أو الدجاج. وبسبب هذا فقد راجعت الدولة مؤخّرا سياسة توزيع المشاريع الصغيرة

الشكل رقم 12 : قيمة الإنتاج الخام للنباتي و الحيواني 2000-2006

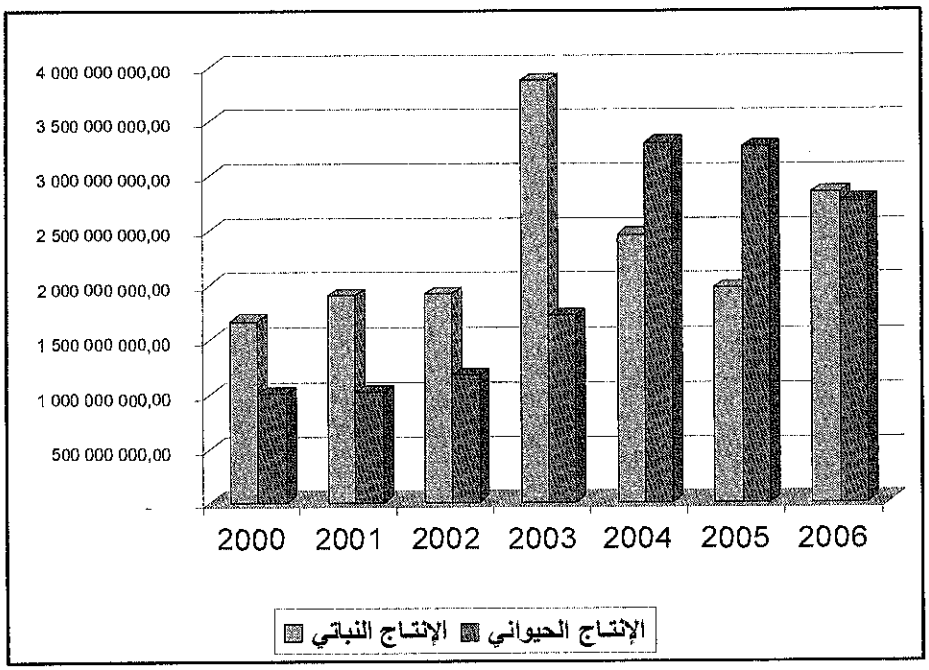

المصـــــدر : من إعداد الطالب

إضافة إلى ذلك فهناك مشروع زراعة الأسماك ببلدية عين السخونة الذي سطّرته محطّة الصيد البحري تحت رعاية وزارة الصيد البحري، وهذا المشروع يدخل في إطار مشاريع الهضاب العليا .

بدأ هذا المشروع سنة **2001م**، وهذا المشروع يأخذ بعين الاعتبار معيارين:

-ألاّ تكون المساحة أقل من **05 هكتارات**.

-سعة الآبار أكثر من **6م^3** /ثانية.

وقد استفاد من هذا المشروع شخص واحد بسب أنه مؤهل للاستفادة ،كذلك أن المبلغ الذي استفاد منه أي تكلفة المشروع بلغ **14 مليار** سنتيم موزعة كالتالي:

30% دعم الدولة، **40%** قرض بنكي، **30%** تمويل شخصي، وبالتالي كانت له القدرة على التمويل الذاتي، عكس الآخرين الذين لم تتوفر فيهم الشروط. وانطلق به منذ **2001** وقام بتهيئته واستغرق المشروع مدة 5سنوات أي إلى غاية نهاية **2006 م**، وتجهيزاته هي كالتالي :

1- **05** أحواض متداولة (صغيرة) بسعة **710م**.^{3}

2- **05** أحواض ما بعد النمو بسعة **250م^3**.

3- غرف التبريد **05م^2**، مباني فيها مخابر وإدارة ومستودع.

4- تجهيزات مختلفة (مولّد كهربائي). ونوع السمك هو Niroticoi وهو الآن في مرحلة النمو و في الصيف الحالي يكون موجه للاستهلاك، وقرّر صاحب المشروع أن يكون إنتاجه لهذه الثروة في نهاية

2007م ثلاث(3) آلاف طن سنويا، كما وفّر مناصب شغل حوالي **30** عامل و مهندسين **02** و بيطري **01** . و في نهاية **2006م** أيضا تقدّم مستثمر ثاني واستفاد من مبلغ قيمته **38 مليار** سنتيم ، وهو مازال في طور الإنجاز. كما استفادت الولاية من **06** مشاريع في هذا الاستثمار، لكنها مازالت قيد الدراسة من حيث المواقع (أي المناطق التي توزع عليها هذه المشاريع).

ونقول أن الإنتاج الفلاحي قد ساهم في النمو الاقتصادي حيث كان هناك تذبذب في معدّل النمو، فخلال السنتين **2004م** و **2005** كان المعدل سلبي ب **-6,59%** و**-4,2%** على الترتيب، ومعدل إيجابي في السنتين **2003م** و **2006م** ب **52,83%** و **24,23%** .وإليك الجدول التالي يبين تطور مؤشر و معدل النمو للإنتاج الفلاحي خلال الفترة (**1996- 2006**) :

الجدول رقم 33 : تطور مؤشر و معدل النمو للإنتاج الفلاحي خلال الفترة (1996- 2006)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مؤشرالإنتاج	77,8	16-	30-	41-	38-	7,6-	4,1-	68,1	41,74	35,8	32,9
معدل النمو	59,4	53-	17-	6,6-	4,94	49,3	3,77	52,8	6,59-	4,2-	24,23

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية

وإليك الشكل التالي يبين تطور مؤشر و معدل النمو للإنتاج الفلاحي :

الشكل رقم 13 : تطور مؤشر و معدل النمو للإنتاج الفلاحي خلال الفترة (1996- 2006)

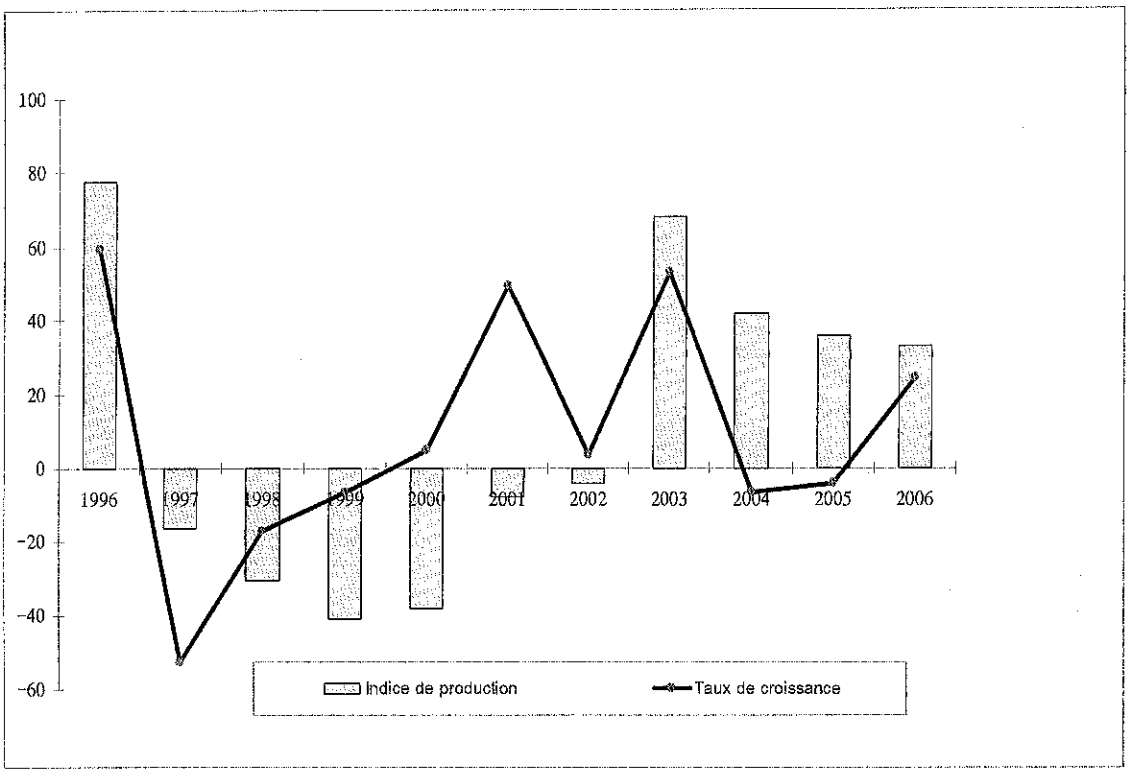

المصـــدر : مديرية المصالح الفلاحية

من الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في معدل النمو بين السالب و الموجب ، و السبب الرئيسي يرجع إلى الإنتاج الفلاحي سواء النباتي و الحيواني، فسنة **1996** كان معدل النمو موجب تقريبا **60%** وهذا يدل على أن هناك ارتفاع في الإنتاج الفلاحي عكس سنة **1997** ظهر عجز في الإنتاج ، والسبب يرجع إلى عوامل أهمها:

- ظهور أمراض نباتية وحيوانية أدت إلى هلاك العديد من الهكتارات إنتاج الحبوب والعديد من الرؤوس الحيوانية.
- عامل الجفاف الذي أدى إلى نقص الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي و الحيواني.
- كذلك أثناء عملية الحصاد المحصول المحصود لا يساوي المزروع، وهذا معروف عند الفلاحين.
- عدم وضع الخضروات في غرف التبريد مما يؤدي إلى إتلافها، وبالتالي نقص إنتاجها.
- عدم وجود سياسة إصلاحية زراعية مثلما هو الآن .

أما من سنة **2000** إلى **2006**، فكانت هذه المرحلة أفضل من الفترة السابقة، إذ أن هناك ارتفاع في معدل النمو من **2000** إلى **2003** باستثناء **2002** الذي انخفض فيه المعدل، وكذلك ظهور عجز في السنتين **2004** و**2005** ويرجع السبب إلى انخفاض في الإنتاج الحيواني و النباتي، مقارنة بالسنتين **2003** و **2006** اللذان حققا فيهما معدل نمو إيجابي (**53%** و **24 %**)، وهذا يرجع إلى السياسة الفلاحية الجديدة و المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف إلى تطوير وتكثيف الإنتاج الإنتاجية. كل هذه التفسيرات يؤكّدها الجدولان السابقان رقم **29** و**30**.

المطلـــب الثانـــي : البرنامـــج الوطنـــي للتشجيـــر

إن هذا البرنامج من مهام إدارة محافظة الغابات التي تعمل على ضمان الثروة الغابية وما تحتويه من نبات وحيوان وعلى تحديد هذه الثروات التي تسخرها بها بلادنا وتتمثل بالديمومة في تطوير الثروة الغابية والحلفائية وإدارتها ورفع شأنها وحمايتها وتسيرها في إطار السياسة الغابية والوطنية، وقد سطّرت المديرية العامة للغابات في إطار البرنامج الوطني للتشجير خلال الفترة **1999م – 2018م** الذي دخل مجال التنفيذ عام **1999** تشجير **120.000 هكتار**. ومن أهدافها ما يلي :

- سد الاحتياجات المتزايدة من الخشب والفلين .
- زيادة نسبة التشجير على المستوى الوطني .

ومحافظة الغابات لولاية سعيدة وكّلت لها هذه المهمة، وكانت العمليات التي قامت بها محافظة الغابات على مستويين : المساهمة في المشاريع الجوارية التي تمثلت في **21** مشروع انطلقت بها المحافظة خلال الفترة (**2003-2005**) وقد حققت إنجازات وسنذكرها فيما بعد، والمساهمة الثانية على مستوى البرنامج الوطني للتشجير، وتدخل هذه المشاريع ضمن الإستراتيجية التي سطّرتها الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذلك البرنامج الوطني لمكافحة التصحر الذي يهدف إلى حماية وإعادة بناء الغطاء النباتي وتشجير المناطق المهددة بالانجراف وإلى المحافظة ومعالجة الأحواض المائية من خلال مكافحة عوامل الانجراف ، إضافة إلى خلق مناصب شغل في المناطق الريفية .

فولاية سعيدة عرفت حالات من التدهور خلال العشرية الأخيرة متمثلة في الحرائق المتعددة والقطع العشوائي والحرث وتزامنت هذه الظاهرة مع قلة الإمكانيات المادية والبشرية للقطاع أما المناطق السهبية فعرفت قلة وعي الموالين واستمرار حالة الجفاف جعلت من الفضاء السهبي مظاهر من الزحف على المجتمعات السكانية و المنشآت الاقتصادية. أما حالة التصحر فقد وصلت إلى حالة من الخطر المتزايد، مما أدى إلى كثرة الأيام المليئة بالزوابع الرملية تصل أحيانا إلى أسبوع، كل هذه الظواهر جعلت محافظة الغابات تسرع في الانطلاق بالمشاريع والتي مست أربع دوائر سهبية التي تتوفر بمادة الحلفاء وأكبر مناطقها شبه صحراوية، ضف إلى ذلك الجبال فهي حارثة من الغطاء النباتي، فتم خلال الفترة **2000-2005** تشجير **2.160 هكتار**، إضافة إلى ذلك فقد تم خلال سنة **2006** برنامج تشجير وهذا في إطار برنامج التكميلي لدعم التنمية الاقتصادية على مساحة قدرها **4.400 هكتار**، موزعة بين المناطق السهبية بمساحة **2.400 هكتار** بطول الشريط الحدودي بين ولايتي سعيدة والبيض وأشرطة خضراء على طول الطرق ومساحة **2.400 هكتار** موزعة على كل الغابات التي مستها عملية التعرية، وحرائق الغابة، كما أنجزت عمليات لمعالجة الأحواض المائية عبر **13** بلدية تم خلالها ما يلي وهذا في إطار برمجها السنوية للتجهيز **2000-2006** :

جدول رقم 34 : حصيلة الأشغال المنجزة خلال الفترة 1999-2006

المشـــــروع	الحجـــــم	الإنجاز	النسبة %
التشجير	3.590 هـ	556	%16
إعادة التشجير	1.400 هـ	---	---
غرس الأشجار المثمرة	1.520 هـ	1520 هـ	%100
تصحيح المجاري	88.900 م3	88.900 م3	%100
تهيئة الطرقات	241 كم	128 كم	% 53
زراعة الكروم	30 هـ	30 هـ	%100
فتح الطرقات	93 كم	93 كم	%100
مضادات الرياح	26 كم	26 كم	%100
نقاط المياه	04 وحدات	04 وحدات	%100
التين الشوكي	90 هـ	90 هـ	%100
الأشغال الحراجية	1.300 هـ	1.300 هـ	%100
غرس الزيتون	100 هـ	100 هـ	%100
بناء فرقة غابية	01 وحدة	01 وحدة	%100
بناء مقر المحافظة	01 وحدة	01 وحدة	%100
نقب عميق	08 وحدات	07 وحدات	% 87,5
الحرث العميق	218 هـ	218 هـ	%100
تربية الدجاج	100 مقياس	100 مقياس	%100
تربية النحل	65 مقياس	65 مقياس	%100
المجمـــــــوع نسبة الإنـــــــجاز			%87

المصـــدر : محافظة الغابات 2006 ، سعيدة

كما كان لها دور في مكافحة حرائق الغابات، فقد سجلت خلال **2006م : 43** حريق بمساحة قدّرت **177,97 هكتار**. وقد انخفضت نسبة الحرائق من **32%** (**2005**) إلى **11%** (**2006**)، وترجع هذه النتائج الإيجابية إلى التنظيم المحكم الذي قامت به محافظة الغابات وتوزيع فرق التدخل المسطر من طرف الولاية (تنسيق بين مديريات:محافظات الغابات،الحماية المدنية،البلديات) والتدخل السريع لفرق محافظة الغابات.

والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم 35 : عدد الحرائق والتدخلات المسجلة في الفترة 2004-2006

السنة	2004	2005	2006
عـــدد الحرائق	25	36	43
المساحة المحروقة	282,75 هـــ	495 هـــ	177,97 هـــ
عدد التدخلات	25	28	42

المصـــــدر: تقرير سنوي لمحافظة الغابات 2006 ص 21 .

كما أنها قامت بمتابعة مرض أنفلونزا الطيور والتي حققت نتائج إيجابية كانت عدد الخرجات **21** خرجة من **30** خرجة وعدد البلديات **06** من **13** بلدية وعدد الطيور المصطادة **15** طير.كما استرجعت المناطق الغابية لمدينة العقبان مكانتها والتي أهملت منذ **1990** إلى غاية نهاية **2005**، فأصبحت نزهة للسيّاح وذلك بتوفرها على أنواع شتى من النباتات، ويمر عليها واد سعيدة ذلك المجرى المائي الدائم .

والمبالغ المالية التي خصصتها محافظة الغابات للإنجازات التي حققتها خلال الفترة **2000-2006** وذلك خارج التمويل الصناديق الأخرى التي ذكرناها آنفا قدرت بـــ **316.726.156,74 دج** أي التي تم استهلاكها ، أما مبالغ البرامج الأخرى التي استهلكت فكانت كالتالـــي :

- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب : **10.045.807,20 دج** .
- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية **20.008.791,57 دج** .
- برامج التنمية القطاعية **882.214.450,00 PSD دج** .
- برنامج المنفعة العامة ذات اليد العاملة المكثفة **44.939.475,00 دج** .

ومن خلال ما ذكرناه نقول أن البرنامج الوطني للتشجير الذي قامت به محافظة الغابات في مساهمتها في تنمية المشاريع الجوارية خلال **2003-2005** قد حقق نتائج إيجابية حيث تقلص زحف الرمال في جنوب الولاية إلى **250 م** بعد كان أكثر من من **1200م**، مما أدى إلى قلة الأيام الزوابع الرملية فقد قلت عما كان في السنوات السابقة .

إلاّ أن بعض العراقيل التي ذكرها لنا بعض المسؤولين في المحافظة وأكدوا لنا أنه بالرغم من التقدم الملحوظ إلا أنه ما زال نقص التأطير مقارنة بحماية الثروة الغابية والسهبية، كذلك الوسائل المادية غير كافية كما دعوا بوجوب إصدار نصوص قانونية تحدد نهائيا الإطار القانوني للأراضي السهبية مع تنظيم وتنسيق المتدخلين. وكان للمحافظة آفاق مستقبلية تمثلت فـــي:

– إعادة النظر في الدراسات السابقة والعمل على إنجاز دراسات جديدة تكون مرجع أساسي يعتمد عليه في عملية التحضير وتسطير الأهداف البرامج السنوية .

– العصرنة وامتلاك التقنيات التكنولوجية الجديدة لتسيير الثروة الغابية .

– استعمال تقنية الرصد عن طريق الأقمار الصناعية المتميزة بالدقة العالية .

– اكتساب برامج جديدة لتسيير الثروة الغابية عن طريق الإعلام الآلي (logiciels de gestion forèstiere).

أما عن اليد العاملة فقد تم تحقيق **2.888** منصب (**594 دائم و 2.294 مؤقت**)، **1.811** منصب من برنامج المحافظة و **1.077** في إطار المشاريع الجوارية .

المطلب الثالث : الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح

إن العقار الفلاحي يعتبر من أهم أولويات وانشغالات الدولة كونه مصدر استقرار للمستثمرات الفلاحية. كما أن تسويته بواسطة الاستصلاح في المناطق السهبية عامل أساسي لاستغلال الأرض استغلالا عقلانيا يهدف إلى تمليك وتثبيت الفلاح في أرضه والمساهمة في تطور عالم الريف، وهو ما يسعى إليه قانون الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح حسب المادة **06** من قانون **83/18** المؤرخ في **1983/08/13**. وما يلاحظ بصفة عامة على عملية الحيازة على الملكية العقارية بواسطة استصلاح بولاية سعيدة عدم الدقة في الأرقام وبالتالي صعوبة التحليل والتقييم والتحكم في الملف. كما تكمن في صعوبة المتابعة الجدية لمراحل إصدار من طرف الإدارة –في الأوقات المحددة– للوثائق الإدارية. وذلك بعد تحديد عملية الوعاء العقاري من طرف مصلحة مسح الأراضي، وخاصة عندما تشهد أي مستثمرة تغيرات تمس مساحة العقار أو التركيبة البشرية، وخاصة أثناء الفترة اللاّ أمنية حيث نسجل على سبيل المثال صعوبة استغلال المستفيدين من المساحة المحددة لهم،كون أنها مستغلة بطريقة غير شرعية من غيره.

وحسب المعطيات التي أخذناها من مصلحة العقار لدى مديرية المصالح الفلاحية وجدت أن قانون **18/83** قد مس **06** محيطات فقط من الولاية، أغلبها تابعة لدائرة الحساسنة ومن تاريخ نشأتها **1982** إلى يومنا هذا. وكل الملفات المودعة للاستفادة والتي بلغت **1.022** ملف قد كانت نسبة الاستفادة حوالي **58%** أي عدد المستفيدين **592** مستفيد بحيث أن الاستفادة فردية، بلغت المساحة الإجمالية للمحيطات **06** بـ **4.081 هكتار** وزعت منها **3.593,49 هكتار** أي نسبة **88%**، وكانت نسبة المساحة المستصلحة منها تقدر **91%** أي **3.291,79 هكتار**. وقد استفاد **133** مستفيد من **133** عقد ممضي إمضاء نهائي (أي استفادة من عقد الحيازة على الملكية)، وعدد الاستفادة الملغاة هو **04**.

وهنا نشير إلا أن ليس كل مستفيد قد يتحصل على عقد إداري، لأن الاستفادة منه لا تكون إلا بعد **05** سنوات من الاستصلاح وبالتالي أن عدد العقود الممضاة لم تكن متساوية مع عدد المستفيدين، والسبب يرجع إلى ما يلي:

1- وفاة المستفيد و بالتالي لم يقوموا الورثة بتعديل قرار الاستفادة .

2- منهم من لم يعلم بالقانون **18/83** (عدم درايتهم أصلا بالقانون).

3- عدم تقديم المستفيدين ملفاتهم إلى المصالح الفلاحية بسبب تهاونهم، وكذلك أن الدعم يمنح بقرار الاستفادة ولا يستوجب عقد، مما أدّى إلى عزوف المستفيدين عن تقديم ملفاتهم.

4- تنازل بعض المستفيدين عن الأراضي الموزعة عليهم كون أن لهم أشغال أخرى تمنعهم عن التفرغ للاستصلاح و الفلاحة.

5- النزاع العقاري بين المستفيدين وبين القطاع الخاص فلا زالت بعض الملفات عالقة بسبب النزاع .

كذلك منهم من لم يتم عملية الاستصلاح ومرت عليه **05** سنوات وهذا بسبب نقص المعدات وأدوات الإنتاج الخاصة بعملية الاستصلاح، وكذلك عدم توفر الهياكل القاعدية كالآبار وتجهيزات الري، والطبيعة الجيولوجية للأرض.

كل هذه أهم الأسباب التي ذكرناها بسبب الحيازة على عقد الملكية مما جعل عدد العقود الممضاة أقل من عدد المستفيدين أي بنسبة **22 %**. أما عن الاستفادة الملغاة فكانت ضئيلة أي بمعنى استفادوا من توزيع الأرض وبعد ذلك تبين أنهم لا يستحقون الاستفادة والسبب حسب المصالح الفلاحية هو أن منهم من له وظيفتين (نقل، تجارة ...إلخ).

وبالرغم من هذه الأسباب، فلازالت العملية مستمرة وخاصة خلال هذه السنة **2007م** فقد عملت إدارة المصالح على تذكير المستفيدين على ضرورة الحيازة على العقود .

وما لاحظناه أن العديد من الفلاحين يقفون عند مصلحة العقار ومسح الأراضي وسألناهم عن السبب فكان الجواب هو تسوية وضعيتهم اتجاه العقار للحصول على العقد وكان الدافع على إقبالهم هو الاندماج في برنامج التنمية الفلاحية وخاصة المشاريع الجوارية التي حققّت إنجازات إيجابية في الريف.

الجدول رقم 36 : وضعية عملية الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح

المحيط	تاريخ الإنشاء	المساحة الإجمالية للمحيط هـ	المساحة الموزعة (هكتار)	عدد المستفيدين	المساحة المستصلحة (هكتار)	النسبة %	العقود الممضاة	الاستفادة الملغاة
زراقت	1982	2.850	2.381,49	506	2.381,49	%100	121	لاشيء
الحمية (1)	1985	50	45	08	45	%100	03	02
الحمية (2)	1985	88	74	14	74	%100	04	02
الزاوية	1985	77	77	11	77	%100	05	لاشيء
مزرعة بوشريط	1989	982,5	982,5	51	687,5	%70	لاشيء	لاشيء
مزرعة بوخشنة	1989	33,5	33,5	02	26,5	%80	لاشيء	لاشيء
المجمـــــوع		4.081	3.593,49	592	3.291,49	%91 ,6	133	04

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية، سعيدة

نلاحظ أن محيط زراقت يأتي في المرتبة الأولى فقد استفاد **506** مستفيد وهو أكبر عدد بالنسبة للمحيطات الأخرى باعتباره أنه يحوي على أكبر مساحة تقدر بـــ **2.850 هكتار**،كذلك العقود الممضاة فيها **120** عقد ونسبة المساحة المستصلحة تقدر بـــ **80%** وهذا يدل على أن هناك إمكانات متوفرة فيها باعتبارها أن تتوفر على أكبر حوض مائي بعد حوض السخونة وبلدية الحساسنة،كذلك أن الفلاحين قد استفادوا أغلبهم من الدعم.

وتأتي في المرتبة الثانية مزرعة بوشريط مساحتها **282,5 هكتار** وعدد المستفيدين **51**، والمساحة المستصلحة تبلغ **687,5 هكتار** أي بنسبة **70%**، أيضا المنطقة تتوفر على أراضي مسقية كما علمنا من أحد الفلاحين الذين يسكنون في تلك المنطقة، إلا أن العقود الممضاة عددها **05** عقود وهذا بسبب أن المستفيدين لم يقدموا ملفاتهم للمصالح المعنية لتسوية وضعيتهم.

سجلت المصالح الفلاحية ما يقارب **1.105** عقد إداري لصالح المستفيدين الموزعين على الشكل التالي:

- مستفيدي قانون **19/87** (**المستثمرات الفلاحية**) عدد العقود الممضاة **178** عقد .
- مستفيدي أمر الثروة الزراعية عدد العقود الممضاة **837** عقد .

وقد سجل وجود **67** حالة بمساحة تقدر **1.822 هكتار** فيما يخص (المستثمرات الفلاحية) قد تم إسقاط حقوقهم عن طريق قرار ولائي منها **17** حالة قد تم إعادة الاعتبار من طرق القضاء وقد لجأت في هذه

الحالة الإدارة إلى إعادة هيكلة المستثمرة إلى عدة مستثمرات فردية وأخرى جماعية دون سند قانوني معمول به أي دون مراعاة المستثمرة الأم إن كانت حاصلة على قرار إداري أم لا ؟

وكذلك نجد مشكلة المستثمرات المدمجة في المحيط العمراني فقد بلغ عددهم **85** مستثمرة بمساحة تقدر **54.496,32 هكتار** في **6** دوائر(س/بوبكر، الحساسنة، عين الحجر، سعيدة، يوب، سعيدة، أولاد إبراهيم) قد أصبحت عمران مع العلم أنهم غير معوضين مع وجود عقود إدارية.

وما يمكن استخلاصه من المعطيات السابقة ومن آراء بعض الفلاحين ما يلـــي:

منذ صدور قانون الاستصلاح سنة **1983** وما له من أهمية في ترقية الفلاحة بالولاية إلا أنه لم يحقّق الأهداف المتوخاة من خلال:

1- الأراضي المستصلحة لم تغطّ إلا **1%** من المساحة الصالحة للزراعة الإجمالية للولاية .

2- لم تستفد من العقود النهائية إلاّ نسبة **0,2%** من المساحة الإجمالية المستصلحة .

3- عدم المتابعة التقنية من طرف اللجان .

ونظرا للسياسة الجديدة اتجاه قطاع الفلاحة والديناميكية التي تشهدها في الفترة الأخيرة فإننا نقترح :

1- احترام النصوص المنظمة لعملية الاستصلاح بدءا من إيداع الملف إلى غاية الإلغاء .

2- تطهير هذا الملف بتسوية الوضعيات العالقة والمتأخرة لمختلف سير مراحل عملية الحيازة(قرارالمعاينة، العقود)

3- تشجيع عملية الاستصلاح في المناطق التي تتوفر على الظروف الطبيعية (الماء والتربة).

4- إنشاء لجان الدائرة لتسوية العقار، وهنا نشير أن هذه الأخيرة قد انطلقت في الميدان.

المبحث الثالث : المجهودات و الأساليب التنموية بالولاية

المطلب الأول : الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA

إن المتتبّع لعملية الدعم منذ بداية **2000م** يلاحظ المجهودات المبذولة في هذا الجانب وذلك للنهوض به على غرار الاستصلاح الفلاحي، حيث عمدت الدولة في إطار سياسة متكاملة على إيجاد الصيغ الكفيلة التي من شأنها الدفع بهذا القطاع الحسّاس إلى الأمام بمقتضى المقرّر الوزاري **599/2000** المؤرّخ في : **2000/07/08م** المتعلّق بتحديد شروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية من أجل تنمية شاملة تنعكس إيجابا على المواطن لتلبية حاجياته و الحد من النزوح الريفي وما تفرضه متطلّبات المرحلة الراهنة في ظل اقتصاد متحرّر و متفتّح على العولمة الاقتصادية .وعلى هذا فالصندوق يعتبر المموّل الوحيد لدعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية قصد الترقية و التطوير .

ومن خلال ما تحصلنا عليه من معلومات ووثائق من المصالح الفلاحية بالولاية تبين لنا أن الملفات المودعة على مستوى اللجنة الولائية التقنية وذلك منذ انطلاق عملية الدعم سنة **2000م** إلى غاية**2006/12/31م** هو **29.442** ملف ،استفاد منها **28.479** أي نسبة **97%** مقبولة موزعة على مؤسستين ماليتين هما :

- الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي **CRMA** ب **26.808** ملف منه **26.266** ملف مقبول .
- بنك التنمية الفلاحية **BADR** ب **2.634** ملف منه **2.213** ملف مقبول . والتي بلغ دعمها الإجمالي **6.162.499.235,00** دج استهلك منه **3.369.936.562,90**دج أي بنسبة **55%**.

وما يلاحظ عن هذا البرنامج بصفة عامة ما يلي :

- تراجع عدد المستفيدين بين عامه الأول والأخير، ففي سنة **2001** بلغ عدد الملفات المودعة **1.023** ملف بـــ **985** ملف مقرّرة بنسبة **96%**، أما سنة **2006** بلغ عدد الملفات المودعة **976** ملف بـــ **685** مقررة أي بنسبة **70%** ، وهنا يطرح السؤال عن أسباب هذا التراجع من حيث إيداع الملفات وتسليم المقرّرات؟
- بلغ المبلغ المتبّقي من الدعم **2.792.562.672,10** دج وهو ما يمثل نسبة **45 %** .

والجدول التالي يوضح وضعية برنامج الدعم الفلاحي على مستوى الولاية خلال الفترة **2000-2006**

الجدول رقم 37 : وضعية برنامج الدعم الفلاحي في الفترة 2000-2006، الوحدة: دج

البيـــــان	المبالـــــغ
إنتاج حيواني	181.788.607,11
وسائل التخزين و التحويل	546.390.721,07
الغراسة الجديدة	196.621.931,85
محاصيل كبـــــرى	573.222.078,11
الســـــقي	1.561.598.184,74
العتاد الفـــــلاحي	19.615.453,39
تدعيم الشـــــباب	34.290.467,79
الزراعة المحمية و المشاتل	123.913.257,25
علاوة إنتاج الحليب	93.044.660,59
إعادة تأهيل الزيتون	39.451.201,00
المجمـــــوع	3.369.936.562,90

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية

من خلال الجدول نلاحظ أن الدعم من طرف الصندوق **FNRDA** أعطى الأولوية لمشروع السقي الذي يضم الرش المحوري و الرش بالتقطير، تجهيزات الري وكل ما يتعلق بالري وهذا من أجل توسيع المساحات المسقية نت أجل الوصول إلى المساحة المستهدفة وهي **16.000 هكتار**، بحيث بلغ هذا المشروع تقريبا نصف المبلغ الإجمالي المستهلك **3.369.936.562,90دج** أي نسبة **46%** ، وهذا راجع لأهمية عامل المياه في زيادة المردود. كذلك المحاصيل الكبرى و التي تمثل نسبة **17%** وتشمل فيها الطاقة وآبار مائية عميقة، وتكثيف الحبوب الذي أخذ أكبر نسبة من مجموع المحاصيل الكبرى بنسبة **90%** أي **515.035.478,11دج**، وهذا راجع لمميزات المنطقة، ثم يأتي بعد ذلك الغراسة الجديدة بما فيها أشجار الزيتون و الأشجار المثمرة بنسبة **5,8%** ، وكذلك الإنتاج الحيواني بنسبة **5,4%**. أما باقي النشاطات الأخرى فتبقى معدلاتها ضعيفة وهي محصورة ما بين **1%** و **3,7%**. مما يدل على أن الدعم يوجه إلى النشاطات ذات الأولوية، وإلى البرامج الموجهة حسب مميزات المنطقة.

والشكل التالي يبين استهلاك الدعم للاستثمارات الفلاحية المدوّنة في الجدول أعلاه .

الشكل رقم 14 :استهلاك الدعم للاستثمارات الفلاحية

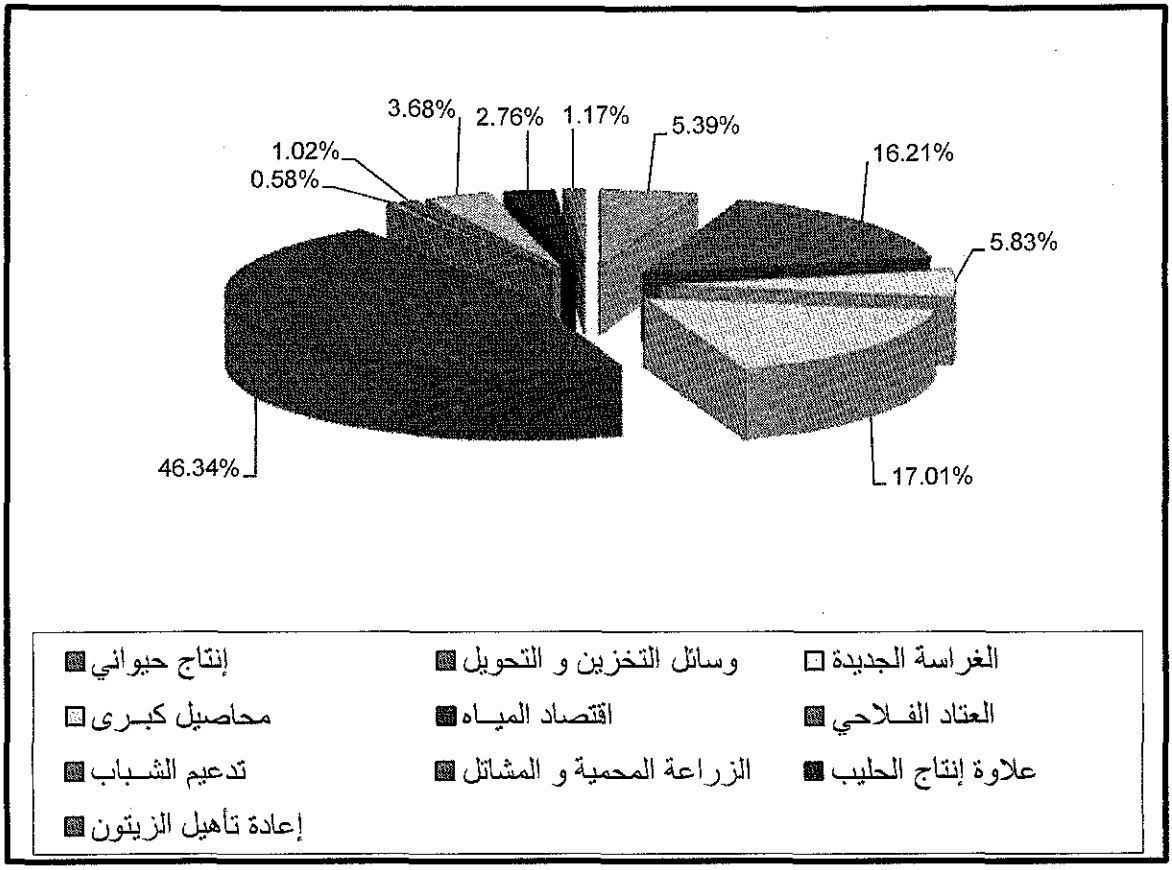

المصدر : من إعداد الطالب

وقد بلغ عدد شهادات الأعمال المنجزة **(attestation de Service Fait) : 32.304** شهادة المبلغ **2.882.243.195,45 دج** موزعة بين: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي **CRMA 31.527** ملف بـــ:**2.110.269.869,46**دج ، وبنك التنمية الفلاحية **BADR 777** ملف بـــ : **771.973.325,99 دج** .

فنلاحظ أن الملفات المقبولة **29.442** ملف أقل من عدد الأعمال المنجزة والسبب هو أن الملف المقبول قد يكون فيه أكثر من مشروعين، كذلك نلاحظ أن المبلغ المستهلك هو أكبر من المبلغ المسدّد ASF وهو راجع إلى أن العمليات لم تنتهي. كذلك التأخر في تسديد فواتير مختلف العمليات وتباطؤ البنوك في تسديدها كما هو معلوم. كذلك نلاحظ أن الملفات التي تحت تصرف البنك قليلة بالنسبة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي **CRMA** والسبب أنها تعاني من نقص في السيولة كما علمنا من مسؤول في البنك، كذلك إصدار قرار من المديرية العامة للبنك **BADR** تدعو الوكالة بالتقليص من عدد ملفات المستفيدين فيه.

والجدول التالي بين تطور عملية الدعم خلال السنوات من **2001-2006** :

الجدول رقم 38 : تطور عملية الدعم خلال السنوات من 2001-2006 الوحدة:د.ج

البيان	السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مبلغ الدعم FNRDA	الالتزامات	1.944.375.043	1.400.842.357	1.089.020.880	481.584.878	319.843.346	83.420.173
	الاستهلاك	398.602.814	816.968.148	472.298.171	697.690.534	616.276.443	68.300.452,91

المصـــــدر : مديرية المصالح لفلاحية

والشكل التالي يبين تطور الدعم خلال الفترة 2001م-2006م :

المنحنى رقم 15 : تطور الدعم خلال الفترة 2001م-2006م

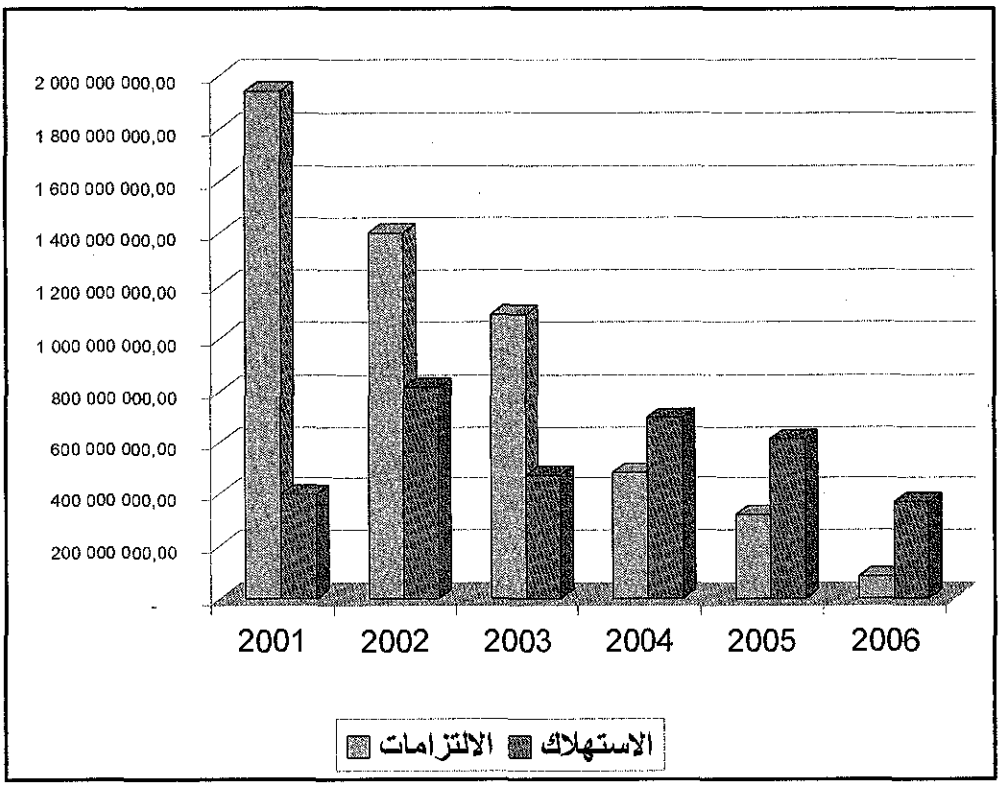

المصـــدر : من إعداد الطالب

من خلال هذا الجدول هناك عدة ملاحظات أهمها :

1- نلاحظ أن نسبة الدعم بدأت تتقلص من سنة 2000 إلى 2006 : 100 % ثم 70 % ثم 30 % ، والسبب هو أن الدولة قد راجعت سياستها في تدعيم الفلاحين، بحيث أنه لما كانت نسبة الدعم 100 % لم يكن هناك اهتمام بالأموال واللامبالاة، وبالتالي كان إهمال في الإنتاج. ضف إلى ذلك كما نعلم أن عقلية الفلاح الجزائري أنه ورث فكرة الدعم في ظل النظام الموجه بحيث يستفيد من الأموال ولا يوجهها في مكانها ثم بعد ذلك تعوض له الدولة الخسارة . كذلك السبب الثاني هو إدماج المساهمة الفردية للحصول على الدعم بنسبة 10 % وهذا من أجل تحسيس الفلاح بأن المشروع الذي استفاد منه هو من أمواله و بالتالي يدفعه هذا الشعور إلى التفعيل و العمل بحرص على الإنتاج . والسبب الثالث هو تفعيل متناركة دور البنوك في التنمية من

خلال القرض البنكي (نسبة **60 %**) يعود بالنفع للبنوك أي الحصول على فوائد بنكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى توعية الفلاح بالعلاقة بين الزبون و البنك ومعرفته بالإجراءات الإدارية .

2- من سنة **2001** إلى **2003** أن المبلغ المقرر أكبر من المستهلك، ثم بعد ذلك أصبح العكس من سنة **2004** إلى **2006** المبلغ المقرر أصغر من المبلغ المستهلك، والسبب هو أن في بداية عملية الدعم كان هناك تباطؤ من الفلاح أو المستفيد عن تسوية وضعية مشاريعه وعدم معرفته بالإجراءات الإدارية وكيفية التعامل مع المورّد ومع المصالح الفلاحية، أما بعد **2004م** فالمستفيد أصبح واعيا بكيفية التعامل مع المورّد والمصالح الفلاحية. مما أدى إلى تسوية وضعية مشاريعه وبالتالي تراكمت عمليات السنوات السابقة **2001** و**2002** و **2003م** فأصبحت المبالغ المستهلكة أكبر من المقرّرة .

3- إضافة إلى ذلك أيضا هناك تأخّر في تسديد الفواتير من طرف البنك التنمية الفلاحية والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

أما فيما يتعلق في تدعيم الشباب بلغت قيمة الدعم **34.290.467,79دج** وقد تم إنجاز **68** قرار من **163** قرار صادر، ونسبة هذه الإنجازات **100 %** وهي مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم 39 : الإنجازات في إطار تدعيم الإطارات الشبانية

الإنجازات	العـــدد	نسبة الإنجاز	قيمة الدعـــم FNRDA
مكتب دراسات وتوجيه	11	%100	1.152.480,30دج
عتاد فلاحي	10	%100	10.982.041,80دج
جمع الحليب	13	%100	7.410.000,00دج
تربية الدواجن	32	%100	4.178.798,74دج
وحدة صيانة العتاد الفلاحي	02	%100	10.567.146,95دج
المجمـــــوع	68	%100	34.290.467,79دج

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية

وخلاصة القول أن ما يمكن استخلاصه من المعطيات العامة فيما يخص الدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي أعطاه للنشاط الفلاحي واستصلاح الأراضي وإيجاد مناصب عمل دائمة بـــ **9.633** ومؤقتا بـــ **1.603** إلا أننا لاحظنا تراجع في إيداع الملفات في السنوات الأخيرة وهذا بسبب:

- تباطؤ في دراسة الملفات.
- تعقيدات مكونات الملف وتتمثل تحديدا في رخص الحفر التي لا تمنح إلا بعقد الملكية.
- تذّمر كثير من الفلاحين بسبب تعدّد لجان المراقبة القبلية، سواء على مستوى المصالح الفلاحية أو على مستوى البنوك.
- التأخر في تسديد الفواتير لمختلف العمليات المسجلة وما ينجرّ عنه من مصاريف إضافية تثقل كاهل الفلاح.
- عدم تسوية وضعية الفلاحين الذين تحصلوا على مقررات الدعم والاتفاقية مع الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي **CRMA**.

و لتنشيط الملف وتفعيله من جديد، يجب التكفل بكل هذه القضايا مع تشجيع الفلاحين الذين أنجزوا كل العمليات المبرمجة، وذلك بحثهم على القيام بالدعم التكميلي يهدف إلى تحسين الإنتاج الفلاحي وتوسيع المساحة المستصلحة.

المطلـــب الثانـــي: الامتيـــاز الفلاحـــي

إن ولاية سعيدة على غرار الولايات المدرجة تحت الشركة العامة للامتياز الفلاحي استفادت من **13** مشروعا كما تعتبر من الولايات المحفوظة في هذا الميدان حيث كان أول انطلاق لمشروع امتياز على مستوى الولاية مشروع بلدية المعمورة سنة **1999م**. سطرت على مستوى الولاية في المناطق السهبية خاصة بالتنمية المدمجة عن طريق الامتياز الفلاحي منها مشروع بلدية المعمورة عام **1999** وهو منتهي وأربعة مشاريع مسقية منتصف العام **2000م** ببلدية عين السخونة وكذلك **4** في أواخر سنة **2003** ببلدية سيدي أحمد وفي بداية **2004** استفادت نفس البلدية (هذه الأخيرة) بمشروع آخر وثلاثة ببلدية المعمورة فكان المجموع **13** مشروع التي استفادت منها الولاية وهذه المشاريع تشرف عليها المؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية وهي شركة ذات أسهم أنشئت في **1997/12/23** ومن أهدافها:

* خلق وإنشاء نشاطات منتجة ذات خدمات فعالة في المناطق الريفية ويندرج هذا في إطار المحافظة وإعادة الاعتبار للموارد الطبيعية وتوسيع مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة .
* إدماج سكان الريف في تسيير الموارد الطبيعية والمحافظة عليها .
* الحد من النزوح الريفي ورفع مستوى المعيشة في هذه المناطق .
* الحد من التصحر وكذلك إنشاء مناصب شغل .

ولقد تفاوتت المشاريع المنجزة في نسبة الإنجاز وسير العمليات الفلاحية لأسباب متعددة منها :

* عدم توفر القابلية الاجتماعية في بعض المحيطات .
* عدم الاختيار المناسب للمحيطات بحيث لم تستوف مقررات الإنشاء الدراسة الدقيقة ، كنقص المياه في بعض المحيطات .
* توفر جمع العمليات الفلاحية المبرمجة في كل مشروع لبعض المحيطات مع تأخر وصول الكهرباء إليها مما تعذر استمرارية نشاط المشروع ،كل هذه العوامل أدت إلى تعطيل بعض المشاريع. وقد بلغت نسبة المساحة المستصلحة **86%** أي **57.416** هـــ من المساحة المقترحة **66.516** هـــ . وبلغت نسبة إنجاز **13 مشروع حوالي 65%** من مجموع المشاريع، والباقي مازال في طور الإنجاز وخصص لهذه المشاريع حصة مالية قدرها : **1.172.119.444,75 دج** استهلك منها **712.349.725,81 دج** أي نسبة **60%** كما نتج عن إنجاز هذه المشاريع توفير **3.982** منصب (دائم ومؤقت)، وكذلك تغيرت الظروف المعيشية لسكان الأرياف وتحسنت أوضاعهم نوعا ما بالرغم من أن بعض المشاريع مازالت في طور الإنجاز وأغلبها منتهية، وللمزيد أكثر الجدول التالي يوضح الوضعية العامة لبرنامج الامتياز الفلاحي على مستوى الولاية :

الجدول رقم 40 : الوضعية العامة لبرنامج الامتياز الفلاحي على مستوى الولاية

الأشغال			نسبة الإنجاز %
مسح الأراضي	66.516 هـ	57.416 هـ	%86
أشجار مثمرة	230 هـ	120 هـ	%52
غراسة رعوية	24.100 هـ	18345 هـ	%76
محميات	27.836 هـ	22750 هـ	%82
السقي بالتقطير	230 هـ	230 هـ	%100
السقي بالرش	256 هـ	256 هـ	%100
تحسين العقار الفلاحي	351 هـ	349 هـ	%99
حفر الآبار	06 وحدة	05 وحدة	%83
تجهيز الآبار	06 وحدة	05 وحدة	%83
مخابئ الآبار	08 وحدة	06 وحدة	%75
مجمع المياه والأحواض	18 وحدة	18 وحدة	%100
فتح الطرقات	66 كم	66 كم	%100
تهيئة الطرقات	50 كم	50 كم	%100
كهرباء	01 وحدة	01 وحدة	%100
مضادات الرياح	22 هـ	15 هـ	%68
تجهيز محطة الضخ	01 وحدة	01 وحدة	%100
قناة تحويل المياه	3,8 كم	3,8 كم	%100
حواجز مائية	4 وحدة	4 وحدة	%100
حوض شرب الواشي	01 وحدة	01 وحدة	%100
حوض استحمام المواشي	01 وحدة	01 وحدة	%100

المصدر: العامة للامتياز الفلاحي بسعيدة

المشاريع المستفيدة في الامتياز الفلاحي بالولاية :

لقد ساهم الامتياز الفلاحي في تجسيد العديد من المشاريع بالولاية كما نشير أن البعض منها اعترضته عراقيل منها ما هو مالي ومنه ما هو تقني، هذا مما أدى إلى تأخّر إنجاز المشاريع في وقتها المحدد .

مشروع المعمورة (بلدية المعمورة) :

إن تاريخ تنصيب هذا المشروع هو **1999/02/01** والمساحة المستهدفة للاستصلاح قدرت بـــ **6.030 هكتار**. رصد له مبلغ إجمالي قدره **231.399.018,89 دج** ويعتبر من ضمن المشاريع الناجحة من حيث الإنجازات، فإن الأشغال به جدّ متقدمة وبلغت فترة الإنهاء. وهذا ما يعبّر عنه المبلغ المستهلك والذي بلغ بـــ **99%** كما نجد كل الأشغال قد تم الانتهاء منها كليا، ومن خلال ما تقدم نستطيع القول أن مشروع المعمورة حقق نسبة إنجاز **100%** مع إنشاء **1.620** منصب من **1.719** مقرر أي نسبة **94%** والجدول التالي يوضح وضعية هذا المشروع.

الجدول رقم 41: الأشغال المقررة المنجزة لمشروع المعمورة

العمليات	نسبة الإنجاز	الأشغال	
		المقرّرة	المنجـــــزة
مسح الأراضي	%100	6.030 هـــ	6.030
فتح الطرقات	%100	57 كلم	57 كلم
حواجز مائية	%100	04 وحدات	04 وحدات
آبار عميقة	%100	02 وحدة	02 وحدة
غرس علفي	%100	4.600 هـــ	4.600 هـــ
مخابئ للآبار	%100	02 وحدة	02 وحدة
مجمع المياه	%100	02 وحدة	02 وحدة
تجهيز الآبار و المولّد	%100	02 وحدة	02 وحدة
أحواض	%100	02 وحدة	02 وحدة
عدد المناصب	%94	1.716	1.620

المصدر : العامة للإمتازات الفلاحية ,

Générale Des Concessions Agricoles

مشروع فيض الرمال (عين السخونة) :

تم انطلاق هذا المشروع في سنة **2000م**، والمساحة المقترحة للاستصلاح **141 هـ** كما رصّد له مبلغ يقدر بـ **45.930.023,24 دج**، وقد استهلك المبلغ تقريبا بكامله بنسبة **99%** أيّ **45.493.065,72 دج** ورغم بلوغ المشروع مرحلة متقدمة إلا أن هناك عراقيل تتعلق بالمستفيدين من المشروع إذ أن هناك **04** آبار عميقة متوقفة بسبب رفض المستفيدين لتسديد فاتورة استهلاك الطاقة والجدول التالي يوضح نسبة تقدم الأشغال .

الجدول رقم 42 : الأشغال المقررة والمنجزة لمشروع فيض الرمل

العمليات	الأشغال المقررة والمنجزة		نسبة الإنجاز
التحديد و المسح	141 هـ	141 هـ	%100
تحسين العقار	141 هـ	141 هـ	% 100
فتح الطرقات	04 كلم	04 كلم	%100
تجهيز صيانة الضخ	01 وحدة	01 وحدة	%100
قناة تحويل المياه	0,3 كلم	0,3 كلم	%100
مجمع المياه	01 وحدة	01 وحدة	%100
غرس أشجار مثمرة	56 هـ	48 هـ	%85,71
تهيئة الحوض المائي	01 وحدة	01 وحدة	%100
السقي بالتقطير	56 هـ	56 هـ	%100
السقي بالرش	85 هـ	85 هـ	%100
مضادات الرياح	6 هـ	6 هـ	% 100
زراعات الحبوب	85 هـ	65 هـ	% 64,7

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية

و يعتبر هذا المشروع كمشروع المعمورة من حيث تقدم الإنجازات فنسبة إنجاز المشروع كلية بلغت **96%** و وفّر هذا المشروع **135** منصب مع تثبيت **27** مؤهل.

كذلك المشاريع التي بلغت مرحلة متقدمة أي نسبة الإنجاز ما بين **72%** و**99%** ، كان لها الفضل في توفير مناصب شغل ، ومست هذه المشاريع **03** محيطات وهي: **مشروع محيط الزاوية** ، **محيط حمية البقر** (سنة **2000م**) ، **محيط مرغاد الشرقي** (**2003**) ، إضافة إلى المشروعين السابقين المعمورة وفيض الرمل. وقد بلغت نسبة إنجاز مشروع الزاوية **99 %** ومشروع حمية البقر **87%** ومشروع مرغاد الشرقي بـ **98%**. وقد وفّر مشروع الزاوية **13** مؤهل ومثبت و**77** منصب بقيمة مالية تقدر

32.760.818,89 دج استهلك منه نسبة **96%** أي **31.493.445,03** دج كذلك مشروع حمية البقر أنشأ **120** منصب مع **21** مثبت ومؤهل بقيمة مالية مستهلكة تقدر بـــ **58.934.672,45** دج أي **96%** من القيمة المالية الملتزم بها، نفس الشيء لمشروع مرغاد الشرقي إلا أنه يمكن الوقوف على بعض الملاحظات وهي :

* نسبة المساحة المستصلحة **900** هـــ وهي ضئيلة جدا مقارنة بالرقم المستهدف والمقدر بـــ **5000** هـــ بالنسبة لمشروع مرغاد الشرقي .

* كما نجد أن بعض الأشغال المقرّرة، فإنجازها لم يتم البدء فيها كتجهيز الآبار لمشروع حمية البقر وإنجاز محمية لمشروع مرغاد الشرقي .

* نلاحظ أن غرس الأشجار المثمرة كانت ضئيلة لم يكن هناك إقبال لهذه العمليات بسبب أنها تتصف هذه الأخيرة بأن ثمارها تأخذ مدة **4** أو**5** سنوات في حين أن المستثمرين يريدون الربح السريع ، وآخرين ليس لهم ثقافة غرس الأشجار المثمرة ويفضّلون زراعة الحبوب .

* كما قدمت اللجنة التقنية العديد من الاقتراحات والتي بإمكانه أن تزيل العراقيل نذكر منها :

- اقتراح إنشاء محيطات جديدة .

- اقتراح حفر الآبار بعمق **60م/ط** بدلا من عمق **250 م/ط** لتساوي كمية الضخ مما يسمح بتقليل التكاليف.

- اقتراح تجهيز البئر العميق المتوقف لمشروع حمية البقر ومحاولة استغلاله في إطار الامتياز الفلاحي .

أما المشاريع الأخرى التي مازالت مشاكل عالقة بها، منها بعض العمليات حققت نسبة إنجاز **100%** ومنها بعض العمليات لازالت في طور الإنجاز، وهذه المشاريع هي كالتالـــي:

مشـــروع المطمـــر :

انطلق هذا المشروع سنة **2000م**، ورصّدت له الدولة غلافا ماليا يقدر بـــ **52.538.298,70** دج أما المساحة المقترحة للاستغلال فهي تتمثل في **135**هـــ . فعدا ما يتعلق بمسح الأراضي وتحسين العقار وبناء حوض مائي بسعة **150م^3** والسقي بالتقطير وبالرش التي بلغت نسبة الإنجاز **100%**، فإن المشروع تقريبا في مجمله لم ينطلق، ويرجع ذلك إلى رفض المواطنين للمشروع المقترح عن طريق الامتياز. ولذا نجده مقترح للإلغاء رغم أنه استهلك منه نسبة **9 %**، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم 43: الأشغال المقررة والمنجزة لمشروع المطمر

العمليـــــات	الأشغـــــال		نسبـــة الإنجـــاز
	المقـــــرّرة	المنجـــــزة	
مسح الأراضي	135 هـــ	135 هـــ	%100
السقي بالتقطير	90 هـــ	90 هـــ	%100
السقي بالرش	45 هـــ	45 هـــ	%100
التحكم وتجهيز الآبار	01 وحدة	00	%00
غرس أشجار مثمـــرة	90 هـــ	00	%00
مضادات الرياح	05 هـــ	00	%00
مخابـــئ الآبـــار	01 وحدة	00	%00
فتح الطرقات	04 كلم	00	%00

المصـــدر : مديرية المصالح الفلاحية

مشروع مرغاد بالـــي ومشروع غوثي عون الله :

مشروع مرغاد بالي تابع لبلدية سيدي أحمد، انطلقت به الأشغال بداية سنة **2003م**، لكنه بقي قيد الإنجاز نظرا للمشكل العالق بين الإدارة العامة للامتياز والمستفيدين من المشروع، إلا أن هذا المشروع عرف انطلاقه جديدة بعد تدخل لجنة الفلاحة للمجلس الشعبي الولائي التي ساهمت في فك النزاع القائم بين الطرفين. يهدف المشروع إلى استغلال مساحة تقدر بـــ **5.000 هكتار**، ورصد له غلاف مالي بمبلغ : **65.034.646,78 دج** استهلك منه **49%**. أما نسبة إنجاز الأشغال به، عدا مسح الأراضي التي أنجزت **100%**، أما الباقي فنسبة إنجازها تتراوح بين **33%** إلى **98%**. ومنها بعض الأشغال التي لم تنطلق بعد .

أما مشروع غوثي عون الله أيضا من نصيب بلدية سيدي أحمد، يستهدف استصلاح **1.500 هكتار** بغلاف مالي يقدر بـــ **145.536.430,66 دج** استهلك منه ما يعادل **43%** أي نسبة ضئيلة مقارنة بضخامة المبلغ المقترح، حيث اعترض هذا المشروع نفس المشكل الذي تعرّض له المشروع السابق. إلا أن نسبة إنجاز الأشغال به كانت أحسن من مشروع مرغاد بالي وهذا ما يوضحه الجدول رقم أدناه :

الجدول رقم 44: الأشغال المقررة والمنجزة لمشروعين مرغاد بالي وغوثي عون الله

العمليات	مشـــروع مرغـــاد بالـــي			مشـــروع غوثـــي عـــون الله		
	المقررة	المنجزة	النسبة	المقررة	المنجزة	النسبة
مسح الأراضي	5.000هـ	5.000هـ	%100	15.000هـ	15.000هـ	%100
غرس علفي	2.000هـ	1.000هـ	%50	3.500هـ	3.500هـ	%100
محمية بيئية	2.986هـ	900هـ	%30	1.050هـ	1.020هـ	%97
تشجير	14هـ	12هـ	%86	300هـ	220هـ	%73
تجهيز آبار	01	01	%100	01	01	%100
مولد كهربائي	01	01	%100	01	01	%100
مجمع مائي	01	00	%00	01	01	%100
حفر آبار	---	---	---	01	01	%100
معالم وتحديد	100هـ	33هـ	%33	---	---	---
حوض شرب المواشي	01	00	%00	---	---	---
فتح الطرقات	---	---	---	10كلم	8كلم	في طور الإنجاز

المصـــــدر : مديرية المصالح الفلاحية

أما المشاريع التالية : مشروع حمرة وكوبيدانة ومقامي سيدي عبد السلام وسيدي سليماني بوسماحة والقطف، فمن خلال دراستي لوضعية الأشغال المنجزة بهم والنتائج المحققة وجدت أن نسبة إنجاز العمليات لكل مشروع تتراوح ما بين **98%و100%** ، ولكن الوضعية المالية أي المبلغ المستهلك لا يعكس الإنجازات المحقّقة، وللعلم فإن العمليات المنجزة هي تقريبا نفس العمليات المشاريع السابقة ولذا سأكتفي بتوضيح نسبة الإنجاز والمبلغ المقترح والمستهلك، وعدد مناصب الشغل المحققة لكل مشروع في الجدول التالـــي :

جدول رقم 45: وضعية المشاريع المحققة مع الوضعية المالية

المشروع ونسبة الإنجاز		الوضعية المالية (دج)			عدد المناصب		
المنطقة	%	المقترح	المستهلك	%	المقترح	المحقّق	%
مشروع حمرة	%92,86	79.278.426,77	30.820.078,19	%38	200	107	%54
مشروع كوبيدانة	%100	101.234.189,87	58.940.995,43	%58	350	151	%43
سيدي عبد السلام	%95,5	98.357.872,97	26.757.251,22	%27	350	170	%49
مقام سيدي بوسماحة	%94,16	97.541.156,00	25.346.943,74	%26	320	209	%65
القطف	%97,25	94.100.199,60	31.271.484,04	%33	350	230	%66

المصـــدر : العامة للإمتازات الفلاحية , Générale Des Concessions Agricoles

نلاحظ من خلال الجدول أن المبالغ المستهلكة ضئيلة بالنسبة للمبالغ المقترحة ولكن نسبة إنجاز العمليات تقريبا منتهية أي نسبة مرتفعة ما بين **100%** و **92 %** وهذا تناقض، لأن كما هو معلوم أنه إذا كانت نسبة الإنجاز **100%** معناه أن المبلغ المقترح = المبلغ المستهلك أو على الأقل لا تكون بهذه النتيجة الموجودة في الجدول . وخلاصة القول أننا لم نجد أي مبرّر من طرف المصالح المعنية (**GCA**) يفسر هذا التناقض عند مساءلتنا لهذه الوضعية. فلا ندري هل هي تجاوزت أم أخطاء مالية أم لا أدري؟ المهم من خلال ما درسناه لمشاريع الامتياز الفلاحي نقول أنه قد حققت نوعا ما تحسن على مستوى سكان الريف وبالدرجة الأولى على المستفيدين، وكذلك إعادة الاعتبار للمناطق السهبية. أما المشاكل العالقة فالمصالح المعنية بادرت بالإسراع إلى حلها، إضافة إلى مشكل آخر هو هو وجود موّالين قاطنين بالمناطق المحمية حسب مصادر المصالح المعنية.

وكذلك وجهت نسبة معتبرة من المشاريع للمهندسين، وهو الشيء الذي يجعل النظرة المستقبلية للميدان تكون تفاؤلية في ضخم بروز إرادات جادة وقوية لتطوير هذا البعد الاقتصادي بالرغم من وجود تجاوزات التي يحدثها بعض السماسرة في أموال الدعم الفلاحي وتوجيهها للغير.

المطلب الثالث : برنامج التنمية الريفية والمشاريع الجوارية

مما لاشكّ فيه أن استتاب الأمن وعودة الاستقرار في ربوع الوطن شجّع الكثير من أهل الريف إلى العودة مجدّدا إلى مناطقهم، وفي هذا الإطار سطّرت الدولة برنامج التنمية الريفية الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم **221** المؤرّخ في **2002/07/13**م الذي يهدف إلـــى:

- ✓ استقرار سكان الريف وتحسين معيشتهم، والتشجيع لعودتهم إلى الريف.
- ✓ تحسين الأمن الغذائي .
- ✓ الاستغلال الأمثل للمياه السطحية ، وتحسين المراعي .
- ✓ التشجير ومكافحة التصحّر .
- ✓ ترقية المهن و الحرف الريفية .

ومن خلال هذا البرنامج استفادت ولاية سعيدة من تسجيل **64** مشروع موزعة على جميع البلديات (16بلدية)، منها ماهو في طور الإنجاز ومنها من لم ينطلق بغلاف مالي يقدّر بـــ **696.107.461,30 دج** ، وبلغ عدد المواطنين المعنيين **21.646** نسمة وهو ما يعادل نسبة **23%** من تعداد سكان الريف (**94.536 نسمة**) ، وقد مسّ هذا البرنامج **4.210** عائلة ريفية كما وفّر **5.122** منصب بين **2.280** دائم و **2.842** مؤقت .

و العمليات المسجلة ضمن برنامج التنمية الريفية هي كالتالي :

جدول رقم 46 : حوصلة برنامج التنمية الريفية

العمليـــات	الإنجازات	العمليات	الإنجازات
فتـــح الطرقـــات	110 كلم	الكروم	975 هـــ
تهيئـــة الطرقـــات	62 كلم	السقي بالتقطير	140 هـــ
حماية الأراضي من الانجراف	2.431 $م^3$	أحواض	17 حوض
المساحـــة الرعويـــة	26.350 هـــ	أشجار مثمرة	130 هـــ
المساحـــة المحميـــة	81.900 هـــ	تحسين العقار	308 هـــ
حواجـــز مائيـــة	05 وحدات	كاسرات الرياح	22 كلم
آبـــار	04 وحدات	السكن الريفـــي	112 سكن
تربيـــة النحـــل	475 خلية	الحفاظ على المياه و التربة	33.000 $م^3$

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية

أمّا **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية** فهي التي يمكن أن تنجز على مستوى كل المناطق الريفية للبلاد في إطار هذا النظام، كل مشروع يتضمن أعمالا تقوم بها المجموعات الريفية من أجل تحقيق الأهداف [1] .

و المجموعات الريفية هي الأسر و الأفراد التي تعيش في الوسط الريفي ، أو التي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط اقتصادي فيه. والمشاريع الجوارية تعتبر أداة تنفيذ السياسة الوطنية للتنمية الريفية، فأهدافها هي نفس الأهداف برنامج التنمية الريفية . كما يتضمن هذا البرنامج مشاريع ذات المنفعة العامة و المتمثلة في الطرق، الإنارة الريفية، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، المنشآت التربوية و الصحية ....إلخ . وأيضا المشاريع الفردية وهي المشاريع التي يستفيد منها الفلاح بصفة منفردة كتوزيع رؤوس الأبقار و الماشية و الدجاج ، واستصلاح الأراضي وهي مدعمة من الصندوق بنسبة **25%** على أن لا يفوق تمويلها **500 ألف دج**، وجلّ الفوائد على عاتق الدولة .وتدعّم هذه النشاطات من طرف الصناديق كصندوق مكافحة التصحّر و تنمية السهوب، و الصندوق الوطني لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وكذلك الأجهزة العمومية كمديرية الصحة و التعليم ... إلخ.

وعلى مستوى ولاية سعيدة فقد تم توزيع المشاريع على الهيئات المعنية بإنجازها و المتمثلة في ثلاث هيئات وهي :

- **21 مشروع لمحافظة الغابات .**
- **23 مشروع للمحافظة السامية لتطوير السهوب.**
- **13 مشروع لمديرية المصالح الفلاحية.**

فالمشاريع التي قامت بها محافظة الغابات وعدد **21** مشروع انطلقت بها من سنة **2003** إلى غاية **2005**، وأشير هنا أن الصندوق المموّل لهذه المشاريع هو الصندوق الوطني لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز **Le Fonds De La Mise En Valeur Des Terres Par La Concession « FMVTC »**، ومعظمها قد تم إنجازها بنسبة **98%** حسب مصادر المحافظة بقيمة مالية تقدّر بـــ **153.271.500,00دج** مع توفير **1.077** منصب . ففي سنة **2003** تم تنفيذ **5** مشاريع على مستوى **6** بلديات لفائدة **596** عائلة وقد تم استقرارهم، وذلك بقيمة مالية تقدر **96.360.000,00دج** بتوفير **389** منصب عمل، أما الإنجازات بلغت نسبة **68,4%** .أما سنة **2004** فكانت الحصة المالية **56.911.500,00دج** لـــ **6** مشاريع على مستوى **6** بلديات، مسّت **443** عائلة استقرّت في الريف مما وفرت **170** منصب عمل، إلا أن نسبة الإنجاز كانت ضعيفة بـــ **28,08%** والسبب أن أغلب النشاطات كانت فردية وبالتالي لم تنجز، وبقيت **3** عمليات في طور الإنجاز إلى يومنا هذا. وفي سنة **2005** كانت الأشغال في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وقدرت الحصة

[1] : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، المشروع الجواري للتنمية الريفية . 2005 .

المالية بـــ **59.475.000,00**دج لـــ**10** مشاريع على مستوى **10** بلديات، مست **645** عائلة تم استقرارهم كما وفّرت 518 منصب وبلغت نسبة الإنجازات **83%** تقريبا كل العمليات تم إنجازها إلا عملية النقب وغطاء حامي الآبار قد توقف عن الإنجاز بسبب أن هناك مشكل يتعلق بالأرض (جيولوجي:الصخرة السوداء)، بحيث لم يستطع المقاول أن يكمله مما أدى إلى تنازله عن المشروع.

أما محافظة السهوب فبلغت نسبة الإنجازات التي حققتها **75%** وذلك خلال الفترة **2003-2005م** ، وهي كالتالي :

- المساحة المحمية والتي مست **4** بلديات سهبية (المعمورة، عين السخونة، سيدي أحمد، مولاي العربي) بلغت **69.400 هكتار** ونسبة الإنجاز **100%**.
- مساحة الشجيرات الرعوية **3.200 هكتار** ونسبة الإنجاز **100%**.
- تهيئة عملية الري الرعوي وتمثلت في حفر الآبار العميقة بـــ **2.312م**، وتجهيز آبار عميقة بـــ **16** وحدة، وشملت كذلك عملية جمع ومحافظة المياه السطحية وتمثلت فـــي:

1- البرك 26 وحدة.

2- الجوب 05 وحدات.

3- حوض حجز المياه 01 وحدة.

كما أنجزت مسالك رعوية طولها **39 كلم** وتجهيز بالإنارة الشمسية **130** وحدة . والصندوق المموّل لهذه المشاريع هو صندوق مكافحة التصحّر وتنمية المراعي والسهوب **Le Fonds De Lutte contre La Désertification et Développement du Pastoralisme de La Steppe (FLDDPS)**، والحالة المالية هي كالتالـــي:

الجدول رقم 47 : الحالة المالية لمشاريع محافظة السهوب **الوحدة: دج**

السنـــوات	2003	2004	2005	المجمـــوع
الالتزامـــات	274.085.000,00	132.753.000,00	102.138.000,00	508.976.000,00
الاستهلاك	230.495.262,92	110.515.277,44	85.925.307,92	426.935.848,28

المصدر: محافظة السهوب – سعيدة 2006م

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الالتزامات المالية بدأت تنخفض من سنة لأخرى وهذا راجع إلى تدخل هيئات أخرى رفعت العبء عليها كمحافظة الغابات التي كان لها دور كبير هذا البرنامج، إضافة على ذلك هناك بعض الصعوبات واجهتها المحافظة تمثلت في عدم إنهاء بعض العمليات كحفر الآبار، **3 آبار** مازالت لم تنجز من **19 بئر** عميق مما أدى إلى نقص المبالغ المستهلكة، كذلك بعض المناطق لم تستفد من هذه المشاريع مما يطرح السؤال عن المبلغ المتبقّي ؟

وعليه رغم هذه المشاريع التي تم إنجازها وما حققته من تحسين الوسط الريف وإعادة الحيوية و النشاط نوعا ما وتوفير مناصب شغل مما أدى إلى التحسن المعيشي للفلاح ،فقد أصبح معتمدا على غلّته التي يجنيها .

إلا أن هناك بعض الملاحظات يجب أن نقف عليها :

1- **1/5** سكان الريف أي نسبة **23%** من إجمالي سكان الريف فقط معنيون ومستفيدون من برنامج التنمية الريفية وبرنامج المشاريع الجوارية والباقي لم يستفد .

2- نسبة المبلغ المالي المخصص للبرنامج ضئيلة تقدر **2%** مقارنة بالمبلغ الإجمالي الذي استفادت منه الولاية في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ انطلاقه عام **1999م** والذي بلغ **512 مليار دج.**

3- نلاحظ أن الغلاف المالي لكل مشروع لا يتطابق مع حجم العمليات المسجلة في بعض المناطق، كما أنها غير متساوية مع عدد السكان المعنيين، مما يطرح تساؤلات حول المعطيات التي تمت على ضوئها تحديد هذه المبالغ.

4- نجد بعض المناطق لم تستفد من كل المشاريع التي وجهت إليها، فمثلا قرية دوي ثابت لم نلاحظ إلا المشاريع التي تم إنجازها من طرف محافظة الغابات مقابل غياب المديريات الأخرى، فهناك عملية ترميم سكنات اجتماعية كانت تحت إشراف مديرية السكن والتي خصّص لها مبلغ مالي قدره **500ألف دج** لم يستهلك منه إلا نسبة **20% أي 100ألف دج** وإلى غاية يومنا هذا لم يتم إكماله وأين ذهبت الأموال؟

5- لاحظنا تفاوتا في نسب الإنجاز من مشروع لآخر، حيث تعرف مشاريع محافظة الغابات والمحافظة السامية لتطوير السهوب تقدّما في نسبة الإنجاز، بينما المشاريع المنجزة من طرف مديرية المصالح الفلاحية تبقى دون المستوى المطلوب.

7- مع ما تبذله محافظة السهوب ومحافظة الغابات من مجهودات كبيرة لإعمار الريف، إلا أننا نلاحظ نقص التنسيق مع باقي الهيئات مما يعرقل مسيرهما في الإنجاز.

مثال على ذلك: تم إنجاز حاجز مائي بمنطقة تامسنة في مكان تنعدم فيه المصبّات المائية وهذا ما وقفت عليه اللجنة بعد سقوط الأمطار الغزيرة في شهر أفريل **2006م** .

8- من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة لاحظت بمنطقة سيدي مرزوق وجود مركز صحّي منجز بدون تجهيز و تأطير. هنا نتساءل عن مدى أهمية هذه الهياكل إذا لم يتم تأطيرها لخدمة السكان .

9- مغادرة مؤسسات الإنجاز في بعض المناطق دون إنهاء الأشغال .

10- جل العمليات الفردية لم تنجز في إطار المشاريع الجوارية وذلك راجع لرفض البنك تقديم القروض المشروطة، لهذا السبب التجأت الإدارة بمرافقة الريفيون بتموين المشاريع ذات المنفعة العامة .

خلاصـــــة الفصـــــل

ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل وهذه الدراسة الميدانية هو أن الدولة أولت أهمية بالغة لهذا القطاع الحيوي لولاية سعيدة، حيث رصدت له الدولة أموال معتبرة بلغت قيمتها: **5,32 مليار دج** خصصت لمشاريع الدعم الفلاحي، الامتياز الفلاحي، و التنمية الريفية التي كان لها انعكاس إيجابي على القطاع الفلاحي و تنمية الولاية بشكل عام، بحيث أنه خلال الفترة **1999-2000م** لوحظ تحسن في المناطق الريفية سواء على الفرد أو على المنطقة، إضافة إلى تقلص نسبة البطالة.

ومن خلال الملفات التي درسناها وعلى ضوء النتائج المحققة في الميدان يمكن القول أن هناك إنجازات هامة وجبّارة تستدعي ضرورة مواصلة الجهود ضمن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يحدد معالم السياسة الفلاحية عبر كل بلديات الولاية.

ومساهمة منا في توضيح هذه الرؤية نطرح أمامكم هذه النتائج التي استخلصناها، وهذه النتائج هي كالتالي:

- ✓ أن الولاية تعتبر من الولايات القلائل التي بها أربع مناطق من حيث ممارسة النشاط الفلاحي .
- ✓ اندرجت معظم الأهداف في عدة مجالات وهي : المجال الفلاحي، الغابي، السهبي، و الرعوي.
- ✓ زراعة الحبوب وهي زراعة أساسية تعتمد كليا على الأمطار وتمارس بصفة واسعة في أغلب جهات الولاية، أما تربية المواشي ففي المناطق السهبية، والفواكه في الشمال.
- ✓ غطاء نباتي جيد إلا في المنطقة الجنوبية فهناك حالة متدهورة تستدعي الإسراع في حمايتها.
- ✓ زيادة المساحة المسقية لتصل إلى **7.600 هكتار** وهذا بفضل تطبيق المخطط، من خلال تخصيص مبالغ تتجاوز 1 المليار سنتيم عكس ما كان قبل ظهور المخطط الوطني فكانت هناك مساحات ضئيلة. إلا أن المساحة هذه المساحة غير كافية. وكذلك وفرة المياه من خلال مشروع تحلية مياه عين السخونة الذي وزع تقريبا على مستوى الولاية، فالماء لا ينقطع في المنازل طوال النهار عكس ما كان في السابق.
- ✓ من إيجابيات المخطط هو إعادة الاعتبار إلى الثروة الحيوانية مثل البقر التي كانت قبل تطبيق المخطط عقيمة عن إنتاج الحليب، أما بعد تطبيقه فأصبحت البقرة منتجة للحليب، ولكنها غير كافية لاحتياجات سكان الولاية.
- ✓ الجهود المبذولة في مشروع الغراسة على مستوى السهوب، الغراسة الرعوية تمثلت في الأشجار العلفية التي بلغت **21 ألف هكتار** بعدما كانت **950 هكتار** سنة **1999م** .
- ✓ وصول اكتفاء ذاتي في إنتاج الحبوب وإنتاج اللحوم الحمراء، وكذلك الصوف. فمساهمة الحبوب في الإنتاج الوطني تتراوح ما بين **3-5%**، وتختلف من سنة لأخرى تبعا للعوامل التي تتحكم في الإنتاج الفلاحي.

- ✓ مساهمة القطاع الفلاحي في التقليص من معدل البطالة، فقد حقق نسبة **57%** من السكان النشطين، أغلبهم من الريف.
- ✓ تقلّص المساحات الرملية في جنوب الولاية بفضل مشروع محافظة الغابات التي حققت نسبة **87%**.
- ✓ بعد استتاب الأمن وجهود المخطط أدت إلى عودة معظمهم سكان الريف إلى أراضيهم السابقة. فتحسنت أوضاعهم، فأغلبهم لا يستهلك إلا من غلته التي يتحصل عليها. وهذا بفضل استفادتهم من الدعم إضافة إلى برنامج التنمية الريفية والمشاريع الجوارية التي تجسّدت معظم مشاريعها في المرافق العامة كالإنارة وتهيئة المسالك.

ورغم هذه الإنجازات الإيجابية إلا هناك بعض المشاكل و العراقيل عرقلت نوعا ما من مواصلة العمل لتحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج يمكن أن ندرجها فيما يلي:

1- ضآلة مساحة الأشجار المثمرة رغم أن عدة أشجار مقاومة لا سيما الزيتون الذي يتركّز في المنطقة الشمالية، بدلا من أن يكون في كل نواحي الولاية.

2- نسبة المساحة المسقية ضعيفة جدا أي نسبة **2,5%** من المساحة الصالحة للزراعة. و العائق هو وجود مياه جوفية في مدينة سعيدة وعين السخونة، وبالتالي يمنع من استغلالها كحفر آبار فيها. و العائق الثاني هو أن الولاية تتوفر بها أودية لكن لا يستطيع أن تستغل لأنها تكب في سدود الولايات المجاورة. لكن المشروع المسطر هو بلوغ مساحة مسقية قدرها **16 ألف هكتار** في سنة **2010م** .

3- لازالت أسعار الفواكه مرتفعة خلال هذه السنوات بسبب قلة إنتاجها، إضافة نقص وعي الفلاحين في هذا الجانب.

4- مشكل الطاقة الكهربائية نقصها وارتفاع فاتورتها جعل الفلاح يقلل من المساحات المزروعة مما أثر على المحصول الفلاحي وعدة مشاكل من بينها: تقليص المساحات المزروعة ونقص المحصول من حيث الكم والنوع.

5- لا يوجد سدود في الولاية.

6- لا يزال مشكل العقار موجود إلى يومنا هذا.

7- أما فيما يخص برنامج الامتياز الفلاحي فلا تزال مشاريع لم تسوى وضعيتها بسبب عدم وصول اتفاق بين المقاولين والمؤسسة على المبالغ المحددة لتغطية تكاليف نشاطات المشاريع. وكذلك التأخر في وجود مقاولين متخصصين في مجالات معينة (مثلا مقاول مختص في حفر الآبار...) .

8- عدم وجود مصنع للأعلاف، وقلة غرف التبريد.

9- عدم استجابة وضعية المزراعين الفقراء للطلبات المقدمة من قبل بنوك البنوك.

10- عدم الاكتفاء من اللحوم البيضاء ، فتربية الدجاج هنا في الولاية لا تتوفر بكثرة، لأن كلفة إنشاء حظيرة الدجاج تتطلب مبلغ لا يقل عن **300 مليون سنتيم**.

الخـــــاتمة العـــــــامة

توصف التنمية الفلاحية في أي مجتمع بمؤشراتها الأساسية و التي يمكن أن ترتبط إما بالمشكلة الغذائية أو بالمتغيرات الاقتصادية وهي التي تحدد مدى تقدم أو تخلّف الزراعة، وترتبط كذلك بطبيعة النظام السياسي المطبق في البلاد. ونقول مهما اختلفت آراء المفكّرين و الاقتصاديين في مكانة القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإنهم جميعا يهدفون إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيان الفلاحي وتطويره للوصول إلى تحقيق اكتفاء ذاتي. لقد كان هناك الكثير من النظريات و النماذج في التنمية الفلاحية وفي تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية واعتبارها محرّك لها خاصة في مراحلها الأولى، ورغم المحاولات العديدة و التوجهات الجديدة لإدارة عملية التنمية الفلاحية إلا أنها تبقى قاصرة كأسلوب للتنمية في الدول النامية وخاصة في الوقت الحاضر. إن معالجتنا للموضوع مكّنا من استبيان و إظهار كل المؤهلات التي تجعل من الجزائر بلدا زراعيا بالدرجة الأولى، فاختلاف الأقاليم وتنوع المناخ، واتساع الأراضي والاحتياط الكبير من المياه الجوفية، كل ذلك يجبر الدولة على اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي.

وما يمكن الوقوف عليه هو أن الدولة لم تَتَوَانَ في الاهتمام بهذا القطاع حيث رصدت له نفقات هامة في الميزانية السنوية. غير أن الإستراتيجيات المتخذة اختلفت لأسباب عديدة:

- مرحلة التسيير الذاتي كانت مباشرة عقب الاستقلال، حيث سارعت الحكومة لإصلاح القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات، فأنشأت هياكل خاصة تمكّن من القيام بالتسيير الذاتي، ولكن السياسة المعتمدة من طرف الدولة في هذا السياق يستخلص منه أنه حل ظرفي استعجالي، كان يراد به إشراك العمال في التسيير وفي تقسيم الأرباح، غير أن الجهل بأمور التسيير، جعل الفوضى و العشوائية سمة هذه المرحلة رغم مراقبة الحكومة، فكان لابدّ من البحث عن البديل.
- لن يكون البديل إلا في إطار اشتراكي بحيث استلزم البحث عن وصفة من المعسكر الشرقي فظهر مصطلح الثورة الزراعية كنظام جديد لتسيير القطاع. ورغم أن الثورة الزراعية غنية في مضمونها و سليمة إلى حد بعيد في مبادئها الإنسانية، كالتوزيع العادل للأراضي الفلاحية وإعطاء الحق للفلاح البسيط، ورفع شعار الأرض لمن يخدمها، الاهتمام بالريف، والقضاء على أشكال الاستغلال، وكل ما جاء به هذا النموذج من مزايا، إلا أن عدم نجاحه من خلال النتائج التي استخلصناها من خلال الدراسة يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب كظهور البيروقراطية وانتشار الرشوة و السرقة ، والتغيب.

ثم بدأت مشاكل القطاع الفلاحي تتعقد أكثر فأكثر خلال هذه الفترة التي تميزت بارتفاع العائدات البترولية، فكان لا بدّ على الدولة أن تعيد النظر في الخطة التي رسمتها فجاء قانون إعادة الهيكلة التي كانت من نتائجها الهامة توزيع الأراضي و تعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي. ولكنه فشل القانون وجاء إصلاح فظهر مرسوم **83/18** في **31** أوت **1983**م المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية

العقارية. ثم إصلاح آخر تمثل في قانون المستثمرات فلاحية سنة **1987م، الذي** أعطى اهتمام للقطاع الخاص وتدعيمه. ثم بعد ذلك أصبحت تظهر مصطلحات جديدة لم تكن تسمع وقت الاشتراكية إذ أنها مناقضة لها تماما وخاصة منها خوصصة العقار الفلاحي.

ونستنتج من ذلك أن الدولة:

- بدأت في الإجراءات التمهيدية لإخراج القطاع الفلاحي من النظام السابق، وكانت تلك المراسيم تترجم بذلك أن تحرير القطاع لم يتم إلا بفكّه من القيود القانونية.
- فالدراسات المتعلقة بحق الامتياز الفلاحي قد بدأت سنة **1997م** و الذي شمله المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، كان عهدا جديدا للقطاع الفلاحي في الجزائر. حيث بدأ في الانطلاق منذ **1999م** وإلى يومنا هذا فقد عرف اهتماما بالغا في جانب تطوير وتكثيف الإنتاج النباتي و الحيواني، وكذلك الجهود المبذولة التي حققها من خلال الدعم المالي الضخم، وظهرت بفضله برامج أخرى بعده من أجل مواصلة العمل في الحقل الفلاحي كبرنامج التنمية الريفية وبرنامج المشاريع الجوارية، إضافة إلى رد الاعتبار للتنمية الريفية، ومكافحة التصحر، وكل ما حمله البرنامج من إيجابيات إلا أنه عرف العديد من العراقيل _كغيره من الإصلاحات السابقة_ نذكر منها:
- ظهور البيروقراطية، انتشار الرشوة في المصالح المعنية (قبول بالملف، سحب الأموال من الصندوق)، إذ غالبا ما يتعرض الفلاح إلى مساومات مقابل حصوله على القرض، وهذا ما جعل الفلاحين وخاصة الحقيقيون منهم العزوف عن إعداد الملفات لما سمعوه من عراقيل.
- تحايل العديد من الأفراد وذلك بإعداد ملفات وهمية أو ملفات عديدة (قروض لأشخاص عديدة مقابل أرض واحدة) .
- صرف الأموال في أغراض لا علاقة لها بالفلاحة تماما (سيارات فخمة...) وهذا بسبب التزوير في الفواتير مقارنة بالموجودات من حيث النوعية (محرّك حجم كبير، محرّك حجم صغير، مساحة خاصة بالسقي بالتقطير، ...) ، وهذا بالتواطؤ مع أعوان المصالح المعنية .
- انعدام الرقابة الفعلية على بعض اللجان المكونة مؤخرا و التي هي من نفس الأعوان السابقين (أي نفس الولاية) وبالتالي لا ترجى أي نتيجة إيجابية.

وبالتالي: هو أن رغم العيوب التي نسبناها إلى المخطط هذا لا ينفي من أنه حول العديد من المناطق القاحلة إلى غابات من الأشجار المثمرة، وساهم في استصلاح العديد من الأراضي، إذ أن هناك فلاحين اقترضوا من اجل العمل ويستحقون تدعيمات أخرى، وما يجب قوله هو أن المخطط عانى من نفس العيوب التي عانت منها الإصلاحات السابقة تقريبا وخاصة التي ذكرناها سابقا (**البيروقراطية وانتشار الرشوة، التحايل و التزوير، انعدام الرقابة الفعلية**)، والتي تعد من أكبر العوائق التي تعرقل الإصلاحات والبرامج و السياسات التنموية. فلهذا يجب على الدولة أن تفرض استمرارية المراقبة الميدانية، وتتخذ إجراءات صارمة

لقطع الطريق أمام المحتالين ونحن نؤمن أن ذلك ليس بالأمر الهيّن بقدر ما نؤمن بأن لا بد أن تصحى ضمائر هؤلاء المحتالين، ومن يمد لهم الطريق من أعوان الإدارة.

وعليه بصفة عامة، حتى يلعب القطاع الفلاحي دوره الريّادي في التنمية الاقتصادية ومواكبة التحولات الاقتصادية العالمية خاصة مع توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومحاولة لإيجاد بعض الحلول المناسبة نقدم بعض التوصيات الآتية:

- يجب القيام بإصلاحات عميقة ودقيقة وشاملة لوضعية القطاع الزراعي و الوقوف على مختلف هياكله وتحديد قدرات وإمكانات هذا القطاع بدقة مع حصر كل المشاكل التي يعاني منها القطاع في كل المجالات (التموين، التمويل، الإنتاج، التسويق، التخزين، وحتى التصدير).
- حل مشاكل الفلاحين من خلال فتح الحوار معهم خاصة فيما يخص العقار الفلاحي مع وضع قوانين وإجراءات صارمة فيما يخص البيع والتأجير و حيازة الملكية عن طريق الاستصلاح.
- تشجيع المرأة الريفية للقيام بالصناعة التقليدية (الصوف، الجلود، الحلفاء... إلخ)، وهذا يكون برنامج التنمية الريفية مكملا للبرامج الأخرى، وضرورة إحداث تكامل بين البرامج المتعلقة بالفلاحة كبرنامجي التنمية الريفية و الامتياز الفلاحي
- فيما يخص التمويل يجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تسهيل شروط وإجراءات منح القروض وتخفيض نسب الفوائد على القروض مع تمديد مدة التسديد، كما يجب على الدولة تسيير الصناديق التي أنشأتها لتدعيم الفلاحة بكل شفافية حتى يتحصل أكبر عدد من الفلاحين على الدعم وخاصة في إطار في هذا المخطط. كما يجب على الدولة بدعم التجهيز و التكوين و البحث و الإرشاد الفلاحي، والحرص على توجيه الأموال المخصصة للقطاع الفلاحي في كل البرامج حتى لا تأخذ منحنى آخر.
- وفيما يخص التجارة الخارجية فيجب على الدولة حماية منتوجاتها من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال ترقية وتحفيز وتطوير منتوجاتها الفلاحية من حيث النوع والكم، فلا يجب أن تعتمد بالدرجة الأولى على صادرات التمور فقط، وخاصة في إطار الشراكة وفي إطار في المنظمة العالمية للتجارة.
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية و العربية و الإسلامية قصد إيجاد منافذ لمنتوجاتها في أسواق هذه الدول واكتساب الخبرات و التكنولوجية التي تمتلكها هذه الدول وكذا مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية.

و مازال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في مسيرته التنموية والمسطّرة إلى غاية **2009م**، فلذا من واجب الدولة أن تكثّف من المجهودات وبالأخص الرقابة الميدانية للبرامج لكي تصل إلى تحقيق الهدف المرجو الذي جاء به هذا المخطّط وهو **الأمن الغذائي**.

قائمة المراجع

باللغة العربيـــــــة :

الكتـــــب:

1- محمد السيد عبد السلام: التكنولوجية الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، عالم المعرفة فيفري 1990.

2- عبد الوهاب مطر الداهري : الاقتصاد الزراعي ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى، بغداد، 1980

3- د. محمد عبد العزيز عجيمية : الموارد الاقتصادية ، سنة 1983.

4- حازم البلاوي: التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية، مطبعة النهضة الجديدة. القاهرة 1989.

5- د/ عبد الغفّار طه عبد الغفّار : الإرشاد الزراعي بين الفلسفة و التطبيق ، دار المطبوعات الجديدة الإسكندرية ، 1975.

6- عبد الرحمان بن خلدون : المقدمة – دار الفكر.

7- عبد الرحمان يسري : تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر 1997 .

8- إسماعيل شعباني : مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هرمة 1997

9- سعيد النجار : تاريخ الفكر الاقتصادي – من التجاريين إلى نهاية التقليديين –بيروت،دار النهضة العربية للطباعة و النشر 1973 .

10- أحمد بليح : المشكلة الزراعية ـــ بحث اقتصادي تحليلي مقارن في السوق الأوروبية المشتركة ـــ دار الجامعات المصرية الإسكندرية ، بدون تاريخ.

11- محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1981م.

12- نخبة من الأساتذة : محاضرات في الاقتصاد – الطبعة الأولى ، بدون تاريخ .

13- د/ عبد العزيز فهمي هيكل :أساليب التحليل الاقتصادي ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت 1986

14- فتح الله ولعلو : الاقتصاد السياسي ، توزيع المداخيل والنقود و الإئتمان ،دار الحداثة – الطبعة الأولى 1981

15- ضياء مجيد الموسوي : النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، ديوان المطبوعات الجامعية 1989.

16- محمد السيد عبد السلام : الأمن الغذائي في الوطن العربي، مطابع الرسالة ، الكويت 1998.
17 - رمزي إبراهيم سلامة : اقتصاديات التنمية ، دار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، الإسكندرية 1991.
18- عبد الوهاب أمين : التنمية الاقتصادية ، دار حافظ للنشر ، السعودية 2000 .
19- د/ محمد عبد العزيز عجيمية و د/ محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر2004 .
20- حسن بهلول : القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1976
21- نضال كامل : الأسس النظرية في التنمية الزراعية العراقية ، مطبعة الحوادث، بغداد .
22- عبد الرزّاق الهلالي : المجتمع الريفي العربي و الإصلاح الزراعي ، دار الكتـــاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة .
23- محمد بلقا سم حسن بهلول : الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1984.
24- محمد السويدي: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986.
25- د/عبد العزيز وطبان : الاقتصاد الجزائري، ماضيه وحاضره 1830-1985م ،المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى 1992م .
26- عمر صـــــدوق : محاضرات قانون الثورة الزراعية ، ديوان المطبوعات الجامعية لسنة 1986.
27- أحـــمد هنّي، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر1991 .
28- حسن بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية ، مطبعة دحلب ، الجزائر 1993.
29- حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى 1999 .
30- حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى 1999 .
31- د/عدي قصور: مشكلات التنمية ومعوّقات التكامل الاقتصادي العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية 1983م
32- مدحت محمد العقاد : مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1980 .

33- محمد سعيد الفتيح : مبادئ الاقتصاد الزراعي ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية 78-79، منشورات جامعة حلب، كلية الزراعة .

34 - عبدالله بن عبدالله العبيد: مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية والدولية ، ورقة مقدمة إلى الندوة العالمية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020م، الرياض 2002 .

35- محمد علي الفرا : مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ،سبتمبر 1990 ، عالم المعرفة.

الرسائل و الأطروحات:

1- زويتر الطاهر : إشكالية التشغيل في الزراعة في الجزائر، رسالة الماجستير،جامعة الجزائر1997 .

2- رشيد مراد : محاولة تقييم التنمية الفلاحية ببلدية الرويبة 1980-1997، رسالة ماجستير،1998 – جامعة الجزائر.

3- معتصم نورية : إستراتيجية التنمية الفلاحية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، دراسة حالة ولاية معسكر، رسالة ماجستير ، تلمسان 2006 .

4- حاجي العلجة : تطور القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، رسالة ماجستير 1997،الجزائر .

5- حمداني محي الدين : محاولة تقييم التنمية الفلاحية بولاية المدية ، الفترة 1980-1999 ، رسالة ماجستير2001 ، جامعة الجزائر .

6- رابح زبيري:الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 1997 .

7- فريحة رشيدة : التمويل الداخلي للاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر(1962 – 1994) رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1997 .

8- بوزيدي سعيدة : تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض ، رسالة ماجستير1997 ، الجزائر .

9- محمد رجراج : إنتاج واستهلاك المحاصيل الشتوية ، رسالة ماجستير ، الجزائر 1990.

10- رحماني موسى: محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر، رسالة ماجستير- جامعة الجزائر، 1991م.

11- بن النوي حنان: طرق دعم الفلاحية وتنميتها، دراسة حالة العامة للامتيازات الفلاحية، مذكرة الليسانس _ معهد العلوم الاقصادية _جامعة ورقلة، 2005م.

دوريات :

1- **د/ فايز إبراهيم فريجات** :الخلفية النظرية : المؤتمر العربي الإقليمي، تجربة المرصد الحضري في جامعة القدس ، ندوة حول "الربط بين الريف و الحضر " : هل التنمية الريفية المتعددة الوظائف تشكل افتراضا له فرصة النجاح في الظرفية المشروطة .

2- **عمّاري جمعي** : مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في المجال الصناعة الزراعية الغذائية – مداخلة في الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة باتنة .

3- **مجموعة من الأساتذة** : التوجهات و الجهود القطرية والقومية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي : نماذج من الجهود القطرية المبذولة في مجال تعزيز الأمن الغذائي لعام 2002.

4- **الملتقى الدولي الأول** حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية - مداخلة للأستاذ بن لوصيف زين الدين : تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي ، جامعة سكيكدة 2001 م

5- **منظمة العمل العربية** : المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل في الجزائر ، المؤتمر العام الثامن للإتحاد الدولي لنقابات عمال العرب ، الجزائر من 15 إلى 18 ماي 1989 .

6- **الملتقى الدولي الأول** حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية - مداخلة الدكتور صالح مفتاح تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق. جامعة سكيكدة 2001 م .

التقارير و المنشورات :

1- تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي 2001م .

2- تقرير المجلس الشعبي الولائي لولاية سعيدة 2006م

3- مخططات التنمية، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية.

4- تقرير محافظة الغابات لولاية سعيدة 2006م

5- الديوان الوطني للإحصائيات رقم 26 .

6- قانون الثورة الزراعية: نوفمبر 1971 رئاسة مجلس الوزراء.

7- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية . وزارة الفلاحة 2000.

8- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وزارة الفلاحة 1998.
9- تقرير العامة للامتيازات الفلاحية الاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
10- الجريدة الرسمية قانون 83/18
11- مرسوم تنفيذي رقم 111 – 2000 مؤرّخ في 30 ماي 2000م ، تحدّيد لكيفيات تسيير حساب FNRDA .
12- نشرة إشهارية حول مهام القرض الفلاحي ، سنة 2001م، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
13- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المشروع الجواري للتنمية الريفية 2005 .
14- المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر ، الديوان الوطني للإحصائيات ، نشرة 1994 ، رقم 16
15- الثورة و الفلاح : الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، العدد 152 – ديسمبر 1989
16- الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية 1967-1978. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية. ماي 1980
17- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، إشكالية التنمية الفلاحية ، الدورة الرابعة عشر 2000م
18- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرّخة في 2001/ 07/21
19- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرّخة في 2001/12/23

الجرائـــــــــد:

1- جريدة الخبر بتاريخ 2007/01/22م .
2- جريدة صوت الغرب، العدد 1308 بتاريخ 2007/02/12م .
3- جريدة الخبر ، بتاريخ 2007/04/01.
4- جريدة الخبر 2007/04/05 .
5- جريدة الخبر 2007/04/12 .
6- جريدة صوت الغرب، العدد 1371 بتاريخ 2007/04/26 .

المجـــــــــلات:

1- مجلة العلوم : الترجمة العربية لمجلة العلوم الأمريكية ،المجلد11 ، العدد الأول، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، جانفي 1995م.

2- مجلة التمويل و التنمية ، رياح التغيير في آسيا، المجلّد 43، العدد 2، جويلية 2006م .

3- مجلة التمويل و التنمية ، فهم النمو، المجلّد 43، العدد 1، مارس 2006م .

باللغـــة الفرنسية:

1-Pr:AbdelouahabRezi : leçon d'histoire de l'analyse économique –opu-05-2005,P25

2- Abdelkader sidahmed:Croissance et développement ,théorie et politique , Tome 01/2éme edition.OPU. Alger – p700-708 .

3- Jacque brasseaul ''intruduction à l'economie de devleppent''.
Armand colin, 1999

4- Mourad.Goumiri : L'offre de monnaie en Algérie ENAG/ Edition, Alger 1963. op.cit

5- Benissad : économie de développement de l'Algérie . O.P.U, Alger et économica , PARIS 1979

7- S.Bedrane.M.Bourenane.J.Molina:les politiques agraires en algérie . C.R.E.A

8-

7-SLIMANE BEDRANI: L'Agriculture Algérienne depuis 1966,O.P.U ,Alger 1980

8- D. BADDILO : Stratégie agro-alimentaire pour l'Algérie prospective2000 EDUSUD Aix en provence. France 1980

9- Abdelhamid Brahimi : l'économie algérienne , O.P.U. 1991

10-M.E. BENISSAD: Economie de développement de l'Algerie, (1962 – 1978) . 2 ème édition. Alger O. P. U. 1981

11-Marc Ecrement:Indépendance politique et libération économique (1962-1985) ,ENAP/OPU,Alger-PUG/ Grenoble 1986.

les séminaires :

les actes du colloque international ''développement locale, gouvernance et réalité de l'économie nationale 27/04/2005 Mascara .

Les rapports :

- ❖ Ministère de l'Agriculture , Direction des Statistiques, Juin 1995.
- ❖ Ministère de l'Agriculture et de la révolution agraire,état d'encadrement agricole , 30 juin , 1989
- ❖ MADR,Situation et Perspective Des Fermes Pilotes. Mars 2003
- ❖ Rapport de synthèse pour la direction des services agricoles de w.saida 2006.

موقع الأنترنيت:

- http://philo.6te.net./doc.php/doc
- Enquète de théorie :"la secte des économistes; adam smith et F.Quesnay ; à l'origine des théories économiques (1er partie) www.google.fr
- http :// www.alsaabah.com
- http:// www.arabicmagazine.coim
- www.sitename.org
- ,http://www.chinaculture.org/cnstatic/doc/photo/kjxha.doc
- http://www.arabic.xinhuanet.com
- www.minagri.dz
- www.allafrica.com
- www.agroline.com
- www.alriyadh.com
- www.apn-dz.org

- www.entv.dz
- www.echouroukonline.com